

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1999/39/Add.1
6 January 1999

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان
الدورة الخامسة والخمسون
البند ١١ (ب) من جدول الأعمال المؤقت

الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك مسائل: حالات الاختفاء والإعدام بإجراءات موجزة

الإعدام خارج القضاء والإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي

تقرير أعدته المقررة الخاصة، السيدة أسما جاهنجير،
ويقدم عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٦٨/١٩٩٨

إضافة

الحالات القطرية

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٤	٣-١	مقدمة.....
٤	٢٦٩-٤	أولاً - البلدان.....
٤	٧-٤	أفغانستان.....
٥	٩-٨	ألبانيا.....
٥	١٤-١٠	الجزائر.....
٦	١٧-١٥	أرمينيا.....
٧	٢٢-١٨	أذربيجان.....
٧	٢٧-٢٣	جزر البهاما.....
٨	٣٥-٢٨	البحرين.....
٩	٣٦	بيلاروس.....

الصفحة	الفقرات
١٠	٣٩-٣٧ بوتان
١٠	٤٦-٤٠ البرازيل
١٢	٥٠-٤٧ بلغاريا
١٢	٥٢-٥١ بوروندي
١٣	٥٧-٥٣ الصين
١٤	٦٣-٥٨ كولومبيا
٢١	٦٥-٦٤ كوستاريكا
٢١	٧١-٦٦ جمهورية الكونغو الديمقراطية
٢٢	٧٥-٧٢ مصر
٢٣	٧٩-٧٦ اثيوبيا
٢٤	٨٠ فرنسا
٢٤	٨٢-٨١ ألمانيا
٢٤	٨٨-٨٣ غواتيمالا
٢٦	٩١-٨٩ هندوراس
٢٦	٩٧-٩٢ اندونيسيا وتيمور الشرقية
٢٨	١٠١-٩٨ الهند
٢٩	١١١-١٠٢ ايران (جمهورية - الاسلامية)
٣٠	١١٨-١١٢ العراق
٣١	١٢١-١١٩ اسرائيل
٣٢	١٢٥-١٢٢ اليابان
٣٣	١٢٦ كازاخستان
٣٣	١٢٧ ليبيريا
٣٣	١٢٨ ماليزيا
٣٣	١٦٢-١٢٩ المكسيك
٣٨	١٦٣ المغرب
٣٨	١٦٨-١٦٤ ميانمار
٤٠	١٧١-١٦٩ نيبال
٤٠	١٧٦-١٧٢ نيجيريا
٤١	١٨٣-١٧٧ باكستان
٤٢	١٨٧-١٨٤ بنما
٤٣	١٨٨ باراغواي
٤٣	١٩٣-١٩٠ بيرو
٤٥	٢٠١-١٩٤ الفلبين
٤٧	٢٠٤-٢٠٣ جمهورية كوريا
٤٧	٢١١-٢٠٥ الاتحاد الروسي
٤٧	٢١٣-٢١٢ رواندا
٤٩	٢١٥-٢١٤ المملكة العربية السعودية
٤٩	٢١٩-٢١٦ السنغال
٥٠	٢٢١-٢٢٠ سيراليون
٥١	٢٠٢ سنغافورة
٥١	٢٢٢ اسبانيا
٥١	٢٢٨-٢٢٣ سري لانكا

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٥٣	٢٣١-٢٢٩	السودان.....
٥٣	٢٣٢	طاجيكستان.....
٥٣	٢٣٦-٢٣٣	تايلاند.....
٥٤	٢٣٨-٢٣٧	ترينيداد وتوباغو.....
٥٥	٢٣٩	تونس.....
٥٥	٢٤٧-٢٤٠	تركيا.....
٥٦	٢٤٩-٢٤٨	تركمنستان.....
٥٦	٢٥٣-٢٥٠	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية.....
٥٨	٢٥٧-٢٥٤	الولايات المتحدة الأمريكية.....
٥٩	٢٦٣-٢٥٨	فنزويلا.....
٦١	٢٦٩-٢٦٤	يوغوسلافيا.....
٦٣	٢٧١-٢٧٠	الجهات الأخرى.....
٦٣	٢٧١-٢٧٠	السلطة الفلسطينية.....

ثانيا -

مقدمة

أولا - البلدان

١- تُقدّم هذه الإضافة للتقرير المتعلق بحالات الإعدام خارج القضاء والإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي وصفاً للأوضاع القطرية في ٦٢ بلداً وتقدم بياناً بالإجراءات التي اتخذتها المقررة الخاصة في الفترة من ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وهي تحتوي أيضاً على موجز للردود التي وردت من الحكومات على رسائلها، فضلاً عن ملاحظات المقررة الخاصة حيثما كان ذلك مناسباً.

٢- ونظراً للقيود المفروضة على طول الوثائق، اضطرت المقررة الخاصة إلى اختصار التفاصيل المتعلقة بالرسائل الموجهة والمعلومات الواردة بدرجة كبيرة. ونتيجة لذلك لم تتمكن المقررة الخاصة من تلبية طلب الحكومات الخاص بنشر ردودها كاملة. كما أن ردود المصادر، على أسئلة المقررة الخاصة، رغم أهميتها الكبيرة لعملها، لا ترد إلا بشكل موجز للغاية في التقرير.

٣- وتشير التواريخ التي وردت بين قوسين في التقرير إلى تواريخ ردود الحكومات وتواريخ إرسال النداءات العاجلة. ولم تذكر في التقرير، التواريخ التي أرسلت فيها المقررة الادعاءات المتعلقة بانتهاكات الحق في الحياة وهي ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٨، و ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

أفغانستان

٤- استمر ورود الرسائل المتعلقة بالمحاكمات التي تسفر عن أحكام بالإعدام، تفتقر إلى الحد الأدنى من الضمانات التي قررها القانون الدولي. وقد أبلغت المقررة الخاصة من مصادر متعددة، بأن القضاة الجالسين للحكم في القضايا يفتقرون إلى التدريب القانوني الكافي وأنهم يفصلون في القضايا خلال دقائق معدودة. وأفادت المصادر، فضلاً عن ذلك، بعدم وجود أحكام تكفل للمتهمين الحق في الاستعانة بمحامٍ والحق في رفع استئناف قضائي مناسب.

٥- وفيما يتعلق بتحليل معمق لوضع حقوق الإنسان في ذلك البلد، تحليل المقررة الخاصة إلى التقرير الذي قدمه المقرر الخاص عن وضع حقوق الإنسان في أفغانستان إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الخامسة والخمسين (E/CN.4/1999/40).

الرسائل الموجهة

٦- أرسلت المقررة الخاصة نداءً عاجلاً إلى سلطات طالبان بخصوص استيلائها على مزار الشريف وحوادث القتل التي قيل إنها وقعت عقب ذلك. وكان النداء موجهاً بالنيابة عن مئات المدنيين، الذين ينتمون أساساً إلى أقلية الهزارا الاثنية والدينية، الذين تفيد التقارير أنهم قتلوا في منازلهم، وفي الشوارع، وفي مخيمات الاحتجاز. وأفادت الرسالة أيضاً بموت تسعة من الدبلوماسيين الإيرانيين الذين قيل أنهم قتلوا في هذه العملية العسكرية، فضلاً عن موت العديد من السجناء الهزارا الذين تفيد التقارير أنهم اختنقوا في حاويات معدنية أثناء نقلهم إلى قاعدة عسكرية. كما أعربت المقررة الخاصة عن قلقها على حياة الهزارا شياس الذين يعيشون في باميان، وهي منطقة أخرى استولت عليها سلطات طالبان بتاريخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

الملاحظات

٧- تشعر المقررة الخاصة بالفرح بسبب التقارير التي وردت في تشرين الثاني/نوفمبر بخصوص اكتشاف مقابر جماعية لمقاتلي طالبان في شمال أفغانستان. وتشعر كذلك بالانزعاج لعدم السماح للصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان حالياً،

بدخول ذلك البلد إلا في حدود ضيقة للغاية، ولأنهم غالباً ما يكونون هدفاً للاعتداءات الانتقامية بسبب تقاريرهم. وهي تشعر أن الصمت الناجم عن هذا الوضع لا يمكن أن يؤدي إلا إلى تفاقم حالة الإفلات من العقاب التي يمارسها كل من طرفي الصراع الراهن في أفغانستان.

ألبانيا

الزيارة المطلوبة

٨- أرسلت المقررة الخاصة إلى حكومة ألبانيا طلباً لتوجيه دعوة لزيارة ذلك البلد، بغية التمكن من تقييم حالة حقوق الإنسان والادعاءات والتقارير التي يتوالى ورودها، على نحو أفضل. وبالرغم من عدم ورود بيانات بشأن حالات فردية محددة تستطيع المقررة الخاصة التصرف بشأنها، بسبب نقص المعلومات الواردة، فإنها ما زالت تشعر بالقلق إزاء الادعاءات المستمرة المتعلقة بحالات الإعدام خارج القضاء والإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي (٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨).

الملاحظات

٩- تود المقررة الخاصة أن تعرب عن قلقها إزاء التقارير المستمرة التي تتلقاها بخصوص حالة غياب القانون والإفلات من العقاب في هذا البلد، وهي حالة غالباً ما تؤدي إلى انتهاك الحق في الحياة.

الجزائر

١٠- تلقت المقررة الخاصة خلال الفترة محل الاستعراض عدة ادعاءات بخصوص انتهاكات لحق الحياة في الجزائر. ويتمثل أشد بواعث القلق، في التقارير المستمرة المتعلقة بمذابح المدنيين العزل، بمن فيهم النساء والأطفال. وبالرغم من الادعاء بأن هذه المذابح ترتكبها جماعات متمردة، فإن التقارير تفيد أن قوات الأمن الحكومية لم تبذل أي جهد لوقفها أو منع حدوثها، حتى عندما قيل إن هذه القوات كانت متمركزة في مواقع قريبة للغاية من هذه المذابح أو كانت لديها معرفة بمكان وقوعها.

الرسائل الموجهة

١١- أحالت المقررة الخاصة خلال الفترة قيد الاستعراض الادعاء التالي المتعلق بانتهاكات الحق في الحياة إلى الحكومة الجزائرية، وهو يتعلق بمذابح تدعى المصادر أن السلطات قد أبلغت بها أو أنها كانت متمركزة في مواقع قريبة للغاية من مكان وقوعها، وأنها أحجمت عن منع قتل ما لا يقل عن ٢٠٠ فرد غير محدد الهوية، قتلهم المهاجمون في بن طلحة (برقي) في ليلة ٢٢-٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧؛ وقُتل المهاجمون ٦٠ شخصاً على الأقل غير محدد الهوية في سيدي يوسف (بني مسوس) في ليلة ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وقُتل عدد يصل إلى ٣٠٠ شخص في ليلة ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٧ في سيدي ريس، كما قُتل ٤١٢ فرداً في ليلة ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ بناحية غيلزان.

المعلومات الواردة من الحكومة

١٢- أرسلت الحكومة المعلومات التالية إلى المقررة الخاصة:

(أ) ردت الحكومة على الرسائل التي أحالتها إليها المقررة الخاصة، وطلبت فيها إيضاحات بشأن حالة الـ ١٥ شخصاً الذين أخذوا من منازلهم في راس الواد في يوم ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٤ بواسطة بعض العسكريين وقيل إنهم قتلوا. وقررت الحكومة أنه تم عقد جلسات بشأن هذه القضية في محكمة سطيف بتاريخ ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧، و ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٧، و ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وكان ممثلو عائلات الضحايا حاضرين، وسمعت أقوال العديد من الشهود.

ووعدت السلطات الجزائرية بأن تواصل إبلاغ المقررة الخاصة بأي تطورات جديدة تطرأ على هذه القضية (١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧)؛

(ب) وردت الحكومة أيضاً على الطلب المشترك المقدم من المقررة الخاصة لزيارة الجزائر بصحبة المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب؛ بقولها أنه نظراً لوجود ارتباطات سابقة، فإن الزيارة لن تكون ممكنة في الموعد المقترح ولكن تلك الحكومة سوف تكون راغبة في مناقشة مثل هذه الزيارة في آذار/مارس ١٩٩٨ (١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧)

المتابعة

١٣- ما زالت المقررة الخاصة مهتمة بزيارة الجزائر، وهو اقتراح كان قد أبداه سلفها، وتأمل أن تكون الحكومة الجزائرية راغبة في مواصلة الحوار معها بشأن هذه الزيارة.

الملاحظات

١٤- تشكر المقررة الخاصة الحكومة على تعاونها معها في أداء مهامها وعلى ردودها على رسائلها. بيد أنها ما زالت تشعر بالقلق إزاء الحصانة التي يبدو أن الجماعات شبه العسكرية تتمتع بها في العمل ضد المدنيين في البلاد، وترى أن تمتع الصحافة بحرية حقيقية، وقدرة جماعات حقوق الإنسان على العمل بحرية في الجزائر، قد تخففان من وطأة بعض هذه المشاكل.

أرمينيا

١٥- تلقت المقررة الخاصة معلومات تتعلق بالموظفين المكلفين بتنفيذ القانون الذين استخدموا القوة المادية وغيرها من وسائل الإكراه للحصول على اعترافات في القضايا التي تنطوي فيها التهمة على جريمة معاقب عليها بالإعدام. وأحيطت المقررة الخاصة علماً أيضاً، بأنه في ظل القانون الأرمني، يجوز توقيع عقوبة الإعدام جزاءً على جرائم مالية.

المعلومات الواردة من الحكومة

١٦- ردت الحكومة على استفسارات المتابعة، الموجهة من المقررة الخاصة بخصوص قضية روديك فارديان. وقد ورد بيان تفصيلي لنتائج الإجراءات التي اتخذت ضد ضباط الشرطة المتهمين في هذا البلاغ. وقد أبلغت الحكومة، المقررة الخاصة، بأن اثنين من ضباط الشرطة هما صمويل ياغينيان وأرثر أتابيكيان وقد أدينوا بتهمتي سوء استعمال السلطة وسوء التقدير. وقد أتهم ضابط الشرطة الثالث، المدعو روبر انطونيان بنفس التهم ولكن قضيته كانت ما زالت منظورة وقت إرسال الرسالة. وذكرت الحكومة أيضاً أن تهمة القتل العمد المقترن بظروف مشددة، قد استبعدت لعدم كفاية الأدلة (٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧).

الملاحظات

١٧- رحبت المقررة الخاصة بالقرار الواقعي الذي اتخذته الرئيس بتأجيل تنفيذ أحكام الإعدام، وبعزم البرلمان على إلغاء عقوبة الإعدام من قانون العقوبات الأرمني الجديد. وتُعتبر كل من هاتين الواقعتين دليلاً على التزام ذلك البلد بإلغاء عقوبة الإعدام. وتشعر المقررة بالسرور لأن سياسات الحكومة قد جاءت منسجمة مع توافق الآراء الدولي الذي يحث على الإلغاء.

أنريجان

المعلومات الواردة من الحكومة

١٨- تلقت المقررة الخاصة رسالة مؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٨ من الحكومة رداً على الادعاءات التي أرسلت بالنيابة عن روفشان ديفادوف، وشاماردان ديفاروف، وآيبارا ألييف.

١٩- وفيما يتعلق بحالة روفشان ديفادوف، وصفت الحكومة بالتفصيل الأحداث التي أدت الى وفاته بما فيها محاولة الانقلاب التي قام بها ومحاولة الاستيلاء على قاعدة وحدة الشرطة المُسَرَّحة. وتمسكت الحكومة بأن السيد ديفادوف قد قتل رمياً بالرصاص خلال اشتباك مع القوات الحكومية وتوفي في سيارة الإسعاف وهو في الطريق الى المستشفى بالرغم من الجهود التي بذلها الأطباء لإنقاذه. وأجري تحقيق في الادعاء بأن السيد ديفادوف قد حُرِم من العلاج الطبي، ثبت منه أن هذا الادعاء لا أساس له من الصحة. كما دحضت الحكومة أيضاً الادعاء بأن أفراد العائلة المباشرة للسيد ديفادوف قد وُجِّهت إليهم اتهامات جنائية.

٢٠- وفيما يتعلق بوفاة شاماردان ديفاروف، أصرت الحكومة على أنه جُرح بواسطة القوات المكلفة بتنفيذ القانون خلال مقاومة إحدى العمليات الإرهابية. وأضافت أنه بعد أن أُجريت له جراحة عاجلة، أودع المستشفى بترخيص من الأطباء. ثم بدأت حالته تتدهور فنُقل الى القسم الطبي التابع لوزارة العدل حيث أودع في قسم العناية المركزة. وفي نفس هذه الوحدة الخاصة بالعناية المركزة ورغم رعاية الأطباء المتخصصين في حالات الطوارئ، توفي السيد ديفاروف. وبالإضافة الى ذلك فإن جميع الإجراءات الجنائية التي كانت ما زالت معلقة ضد السيد ديفاروف قد أُسقطت؛ وتقرر أن أفعال ضباط الشرطة الذين قاموا بإطلاق النار لا تشكل جريمة.

٢١- وفيما يتعلق بوفاة آيبارا ألييف، أوضحت الحكومة أن السيد ألييف قد اتُّهم بالاشتراك في إحدى الجرائم وحُبس على هذا الأساس. وخلال مدة حبسه، تمسكت الحكومة بأن صحته تدهورت، وأنه تلقى العلاج الطبي اللازم، ولكن حالته ساءت بالرغم من ذلك. ونُقل على أثر ذلك الى المرفق الطبي التابع لوزارة العدل. وبعد أن شُخصت حالته بأنها حالة تليُّف في الكبد، ظل المذكور في قسم العناية المركزة، حيث تولت مجموعة من الأخصائيين الطبيين البارزين علاجه طوال ثلاثة أشهر ولكنه توفي بالرغم من ذلك. ودحضت الحكومة الادعاء بأن السيد ألييف قد توفي بسبب نقص العلاج الطبي. وأضافت الحكومة الى ذلك قولها أن أحداً من أقارب السيد ألييف أو من محاميه لم يقدم أي شكوى بخصوص تقرير الطب الشرعي أو التحقيق الذي أجري في الموضوع.

الملاحظات

٢٢- تشكر المقررة الخاصة الحكومة على الردود العديدة التي أرسلتها خلال الفترة محل الاستعراض. وهي تشني أيضاً على الحكومة لاتخاذ المزيد من التدابير الرامية الى تعزيز وحماية حقوق مواطنيها.

جزر البهاما

٢٣- جرى خلال عام ١٩٩٨ تنفيذ حكمين بالإعدام في جزر البهاما. وقد شكّل إعدام كل من تريفور فيشر وريتشارد وودز نهاية فترة عامين لم يتم خلالها تنفيذ أي حكم بالإعدام. وكان هذان الحكمان بالإعدام مع حكمين آخرين فقط هي جميع أحكام الإعدام التي نفذت خلال فترة الـ ١٤ عاماً الماضية.

الرسائل الموجهة

٢٤- تم توجيه نداءين عاجلين بالنيابة عن تريفور فيشر الذي حكم عليه بالإعدام من أجل جريمة قتل ارتكبت في عام ١٩٩٤. وأُرسِل الأول بعد أن علمت المقررة الخاصة أنه تقرر تنفيذ حكم الإعدام بالرغم من استثنائه الذي ما زال منظوراً أمام لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان (أول نيسان/أبريل ١٩٩٨).

٢٥- وأُرسِل النداء الثاني قبل اليوم المحدد لإعدام السيد فيشر بيوم واحد. وفي ذلك الوقت كانت لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان ما زالت تنظر في الطعن المقدم منه. وبالرغم من الاستئناف الذي كان ما زال منظوراً وطلبات المقررة الخاصة، فقد تم إعدام تريفور فيشر بتاريخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ (١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

المعلومات الواردة من الحكومة

٢٦- ردت الحكومة على النداءات العاجلة التي أرسلتها المقررة الخاصة بخصوص تريفور فيشر. وقررت في ردها أن السيد فيشر قد تمتع بكل الحقوق المقررة للمحاكمة العادلة من الناحيتين الإجرائية والموضوعية، التي كفلها دستور جزر البهاما وقوانينها. وذكرت الحكومة أيضاً تفاصيل الاستئنافات العديدة التي رفعها السيد فيشر والتي قُضي فيها جميعاً بالرفض من جميع الهيئات القضائية. وفيما يتعلق بالتماسه الذي ما زال معروضاً على لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان، أوضحت الحكومة أنه تم تقديم العديد من الطلبات إلى اللجنة لكي تبت في الموضوع. وأشارت الحكومة إلى قضية إيرل برات وآخر ضد النائب العام لجامايكا، وتمسكت بأنه لا ينبغي منح لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان، إلا مدة معقولة فقط للبت في حالات معينة. وأكدت الحكومة أن تريفور فيشر قد مُنح جميع هذه الفرص القانونية لعرض طعونه (١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٨).

الملاحظات

٢٧- شعرت المقررة الخاصة بالقلق لتنفيذ مزيد من حالات الإعدام في جزر البهاما خلال عام ١٩٩٨. وما زالت تشعر بالقلق إزاء الأحكام الوجوبية بالإعدام في حالات الإدانة بجرائم القتل، وترى أن هذا يتعارض مع الاتجاه الدولي نحو إلغاء عقوبة الإعدام.

البحرين

٢٨- ما زالت المقررة الخاصة تتلقى تقارير عن حالات إعدام خارج القضاء وإعدام بإجراءات موجزة أو إعدام تعسفي، ناجمة عن إفراط قوات الأمن في استخدام القوة. وتتعلق غالبية هذه الادعاءات بحالات احتجاج أو تظاهر أو تجمعات دينية. وتلقت أيضاً خلال الفترة قيد الاستعراض، بلاغات تفيد أن سوء المرافق الصحية وعدم توفير الرعاية الطبية السليمة داخل السجون قد أدت إلى وقوع حالات وفاة.

الرسائل الموجهة

٢٩- أرسلت المقررة الخاصة رسائل تتعلق بانتهاك الحق في الحياة بالنسبة للأشخاص الثلاثة التاليين:

(أ) نوح خليل النوح، الذي تفيد التقارير أنه قد قُبِض عليه في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٨ في المنامة. ويُدعى أن جثته التي تحمل آثار التعذيب، قد سلمتها وزارة الداخلية إلى أسرته بعد ذلك بيومين؛

(ب) عبد علي جاسم عيسى يوسف، وهو سجين توفي بتاريخ ٨ آب/أغسطس ١٩٩٨ بعد أن أصيب بمرض التهاب الكبد الوبائي عندما كان محبوساً وحُرِم من الحصول على الرعاية الطبية المناسبة خلال سجنه؛

(ج) محمد السيد، الذي تفيد التقارير أنه توفي بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، بسبب الإصابات التي أصيب بها من جراء اعتداء أحد أفراد قوات الشرطة عليه.

المعلومات الواردة من الحكومة

٣٠- قدمت حكومة البحرين إجابات على عدة رسائل كان المقرر الخاص قد أرسلها إليها في عام ١٩٩٧. ففيما يتعلق بحالة بشير عبد الله أحمد فاضل، الذي قيل أنه ضرب ضرباً مبرحاً أفضى الى موته بواسطة قوات الأمن، قدمت الحكومة تقرير الصفة التشريحية وشهادة الوفاة اللتين يثبت منهما أن سبب الوفاة يرجع الى تعاطي جرعة زائدة من المورفين (١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧).

٣١- ورداً على حالة عبد الظاهر ابراهيم عبد الله ابراهيم، الذي تفيد التقارير أنه مات نتيجة الضرب المبرح من جانب قوات الأمن، قُدمت شهادة وفاة تفيد أن سبب الوفاة يرجع الى أنيميا حادة في خلايا الدم (١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧).

٣٢- وقدمت الحكومة أيضاً تقرير الصفة التشريحية وشهادة الوفاة المتعلقة بعلي ميرزا النكاس، اللتين تنفيان نفياً قاطعاً جميع الادعاءات التي قدمها المصدر. وتفيد المعلومات التي قدمتها الحكومة أنه مات من جراء مرض متعلق بالرئتين، وأنه كان تحت المراقبة الطبية الدقيقة، وكان يتلقى زيارات عائلية، وأنه دفن بواسطة أسرته في اليوم التالي لوفاته (١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧).

٣٣- وتلقت المقررة الخاصة أيضاً تقريراً من الحكومة عنوانه "الالتزام البحرين بقضية حقوق الإنسان". ويبين التقرير بالتفصيل الخطوات التي اتخذت من أجل كفالة حقوق الإنسان لمواطني البحرين وكذلك المؤامرة المدعى بها للإرهابيين المدعومين من جهات خارجية من أجل زعزعة استقرار البلاد. وأرسلت الحكومة أيضاً خطاباً الى المقررة الخاصة وصفت فيه محاولة قامت بها جماعة مناهضة للحكومة لنشر دعاية كاذبة عن طريق بيان صحفي أصدرته (٥ أيار/مايو ١٩٩٨).

الزيارة المطلوبة

٣٤- بموجب خطاب مؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، طلبت المقررة الخاصة توجيه دعوة إليها لزيارة البلد حتى تتمكن من تقييم الوضع على نحو أفضل وإجراء تقييم مستقل للتقارير والادعاءات التي وصلتها. ومن شأن مثل هذه الزيارة أن تسمح بصياغة توصيات مناسبة للهدف المتمثل في تعزيز حماية الحق في الحياة على النحو الملائم.

الملاحظات

٣٥- تود المقررة الخاصة أن تشكر الحكومة على تعاونها بإرسال ردود تفصيلية على الادعاءات. كما تود أن تكرر الإعراب عن اهتمامها بزيارة ذلك البلد وتتطلع الى التعاون مع الحكومة في المستقبل.

بيلاروس

٣٦- تفيد المعلومات التي تلقتها المقررة الخاصة أن ما لا يقل عن ٥٥ سجيناً يقفون حالياً في طابور الإعدام في بيلاروس. وتدل التقارير على أن ١٣ شخصاً على الأقل قد حكم عليهم بالإعدام في عام ١٩٩٨ بعد أن أدينوا بارتكاب جرائم قتل مع سبق الإصرار. وجرى التأكيد على أنه تم خلال عام ١٩٩٧ تنفيذ ٣٠ حكماً بالإعدام وصدر ٥٥ حكماً بالإعدام. وفضلاً عن ذلك تؤكد التقارير أن الـ ٣٨ شخصاً الذين حكم عليهم بالإعدام في ١٩٩٦ قد تم إعدامهم جميعاً.

بوتان

الرسائل الموجهة

٣٧- أرسلت المقررة الخاصة رسالة فردية بتاريخ ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بخصوص رجل يدعى كارما، قُبض عليه من أجل مشاعره التي يُدعى أنها غير وطنية. ويُدعى أنه قُتل رميا بالرصاص بعد ذلك بقليل بواسطة ضابط الشرطة الذي قام بالقبض عليه في مونغار.

المعلومات الواردة من الحكومة

٣٨- ردت الحكومة على استفسارات المقررة الخاصة المتعلقة بحالة كارما. وشرحت الحكومة في ردها التفاصيل التي أدت الى قيام مدير الإقليم بقتل كارما بإطلاق النار عليه بطريقة عَرَضِيَّة. وقد أوفد وزير الداخلية لجنة تحقيق من مركز قيادة الشرطة الملكية في بوتان ومن وزارة الداخلية، للتحقيق في الحالة وسؤال الشهود. وقررت لجنة التحقيق أن الوفاة حدثت بطريقة عَرَضِيَّة. وأحيلت القضية حاليا الى محكمة العدل الملكية، وهي المحكمة العليا. وفي الوقت نفسه تم إعفاء مدير الإقليم من واجباته (٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

الملاحظات

٣٩- تود المقررة الخاصة أن تشكر الحكومة على ردها السريع والمفصل. وتود أيضا أن تشني على سلطات بوتان على قيامها بتنفيذ واتباع ممارسات فعالة للحيلولة دون انتهاك الحق في الحياة.

البرازيل

٤٠- تم إبلاغ المقررة الخاصة بأن متوسط عدد حالات الوفاة الناجمة عن أعمال الشرطة قد تضاعف خلال العامين الأخيرين. وتعرّض المصادر هذه الظاهرة الى ما تفيدته التقارير عن السياسات الحكومية المتبعة في هذا الخصوص مثل المبالغ المالية التي تمنح للشرطة كمكافأة لها على قتل أو جرح المشتبه فيهم جنائيا بإطلاق النار عليهم. وقد عُزيت كثرة الوفيات أيضا الى فشل الحكومة في معالجة مشكلة انتهاكات حقوق الإنسان. وبالإضافة الى ذلك فقد استمر ورود تقارير عن حالات إعدام خارج القضاء وإعدام بإجراءات موجزة أو إعدام تعسفي للمدافعين عن حقوق الإنسان في البلاد ولأطفال الشوارع وللأشخاص المحتجزين.

الرسائل الموجهة

٤١- أرسلت المقررة الخاصة نداءين عاجلين الى الحكومة بخصوص الأشخاص التاليين:

(أ) فاغنر ماركوس دا سيلفا، وأفراد أسرته، وشهود آخرون كانوا يعتزمون الشهادة ضد أفراد الكتيبة الثانية من قوات الشرطة لقيامهم بدس أدوات خاصة بالمخدرات وبندقية على السيد دا سيلفا، بعد أن أطلقوا عليه النار مرتين. وقيل أيضا أن السيد دا سيلفا قد حرم من الرعاية الطبية المناسبة في مستشفى السجن حيث كان محتجزا (٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨)؛

(ب) سيسيليا كوامبرا وأعضاء آخرون في فريق مكافحة التعذيب الذين يُدعى أنه تلقوا عدة تهديدات بالقتل وبأشكال أخرى من الاعتداءات عقب التصريحات العلنية التي أدلوا بها ضد اثنين من الجنرالات الذين يقال إنهم ارتكبوا الكثير من الانتهاكات لحقوق الإنسان. وكانت هذه التصريحات العلنية قد صدرت عقب قيام الرئيس بترقية هذين الجنرالين. وتفيد التقارير أن الشرطة رفضت توفير الحماية لأعضاء فريق القضاء النهائي على التعذيب (٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨).

٤٢- وأرسلت المقررة الخاصة أيضا الى الحكومة رسائل فردية تتعلق بانتهاك الحق في الحياة بخصوص بعض الأفراد. وقد شمل هؤلاء الأفراد فرانثيسكو داسيس أروخو، وهو أحد مناضلي حقوق الإنسان من أجل السكان الأصليين، الذي قيل إنه قتل بإطلاق النار عليه بتاريخ ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٨ بسبب دفاعه الشفوي عن حقوق السكان الأصليين من طائفة خوكورو، المتعلقة بالأرض؛ وأوناليثيو أروخو باروس، وفالنتان سيّرا، من قادة حركة العمال الزراعيين الذين لا يمتلكون أرضا، والذين تفيد التقارير أنهما قُتلا بتاريخ ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٨ أثناء المفاوضات المتعلقة باحتلال ٥٠٠ عائلة لمساحات من الأراضي.

المعلومات الواردة من الحكومة

٤٣- أرسلت الحكومة عدة ردود على رسائل المقررة الخاصة. ورداً على النداء العاجل الذي أرسل بتاريخ ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨ والذي طلب فيه توفير الحماية لسيبيليا كوامبرا وأعضاء آخرين في فريق مكافحة التعذيب، أوضحت الحكومة أن أمانة ريو دي جانيرو للأمن العام، قررت أن المنطقة الواقعة بالقرب من مكتب فريق القضاء النهائي على التعذيب، تحتاج الى تكثيف وجود الشرطة بها. وقد طلب من السيدة كوامبرا أن تقوم بإبلاغ الشرطة بجميع المعلومات المتعلقة بالتهديدات بالقتل. وقررت الحكومة أن جميع المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع سوف تقدم الى المقررة الخاصة (٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٨).

٤٤- ورداً على الادعاءات المتعلقة بحالة فاغنر ماركوس دا سيلفا، قررت الحكومة أنه كان أحد تجار المخدرات الذين اشتبكوا في تبادل إطلاق النار بكثافة مع قوات الشرطة وأنه جرح في ذلك الوقت. وقد أسفرت التحقيقات التي أجريت بشأن هذا الموضوع بواسطة أمانة الأمن العام والنيابة العامة لولاية ريو دي جانيرو، عن تكذيب الادعاءات المتعلقة بقيام الشرطة باتخاذ إجراءات تعسفية والادعاءات المتعلقة ببراءة السيد دا سيلفا. وقد وجهت الدائرة الأولى بالمحكمة الجنائية الى السيد دا سيلفا تهمة الاتجار بالمخدرات والاتفاق الجنائي والشروع في القتل، ولا تزال قضيته منظورة أمام المحكمة حتى الآن (١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

٤٥- وفيما يتعلق بحالة أوناليثيو أروخو باروس وفالنتان سيّرا، أفادت الحكومة المقررة الخاصة بأن النائب العام لمدينة باروايباس قد حقق الموضوع ووجه الى ٢٥ فردا، من بينهم اثنان من ضباط الشرطة العسكرية، تهمة القتل العمد. وبالإضافة الى ذلك، قررت الحكومة بالنسبة لحالة فرانثيسكو داسيس أروخو، أن المؤسسة الوطنية للهنود، قد عينت أحد خبراءها الفنيين لمتابعة التحقيق وسماع الشهود. وسيتولى أحد المحامين الذين تختارهم المؤسسة، متابعة القضية عن كثب، بمجرد بدء الإجراءات القانونية أمام المحكمة (١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

الملاحظات

٤٦- تثنّي المقررة الخاصة على الجهود التي تبذلها الحكومة لتحسين الأوضاع المتعلقة بحقوق الإنسان في البلاد عن طريق وضع البرنامج الوطني لحقوق الإنسان وإنشاء الأمانة الوطنية لحقوق الإنسان في وزارة العدل. وتعرب أيضا عن تقديرها للإجابات الكاملة التي قُدمت في الوقت المناسب والتي تلقّتها، خلال الفترة محل الاستعراض. وهي تدعو الحكومة الى مواصلة العمل على تنفيذ التزامها بضمان حقوق الإنسان لمواطنيها، عن طريق إجراء الإصلاح البنوي اللازم في الأجهزة الحكومية التي ما زالت تتيح الفرصة للإفلات من المعاقبة على الانتهاكات. ذلك أن ظاهرة الإفلات من العقاب المشار إليها ما زالت تشكل السبب الرئيسي في حالات الإعدام خارج القضاء التي يرتكبها أفراد الشرطة.

بلغاريا

الرسائل الموجهة

٤٧- وجهت المقررة الخاصة رسالة تتعلق بانتهاك الحق في الحياة بتاريخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٨ بالنيابة عن بيطار روبرت كاراندزا الذي أطلقت عليه النار وقتل عندما كان يحاول الهرب من أحد أماكن الاحتجاز. وقد أفادت التقارير أن الإجراء الذي اتخذته الشرطة كان يفتقر الى عنصر التناسب وكان غير ضروري في ظل الظروف التي كانت سائدة.

المعلومات الواردة من الحكومة

٤٨- ردت الحكومة على استفسارات المتابعة الموجهة من المقررة الخاصة بشأن حالة كوستادين تيمشيف. وأوضح الرد أن التعديلات الحديثة التي أدخلت على قانون الإجراءات الجنائية ألقت على عاتق مكتب المدعي العام العسكري مسؤولية إجراء التحقيقات مع ضباط الشرطة. وقد استُكمل التحقيق الابتدائي في القضية، وقُدِّم المتهمون الى المحكمة، وما زالت القضية منظورة. وقد وُجِّهت الى المتهمين ماركوف، وتودوروف، وستويتشيف، وهريستوف، وديميتروفغراد، عدة اتهامات مختلفة تتعلق بالقضية (٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٨).

٤٩- وردت الحكومة أيضا على الادعاءات التي أرسلت بخصوص بيتر روبرت كاراندزا. وقررت أن بيتر روبرت كاراندزا اقتحم قوات الأمن وهرب من المبنى ولكن ضابط الشرطة تتبعه وأمره عدة مرات بالتوقف. وعندما عصى المذكور هذه الأوامر، أطلق الضابط طلقة تحذير في الهواء وأُنذره بأنه سوف يستخدم بندقيته. وقام الضابط بعد ذلك بإطلاق طلقتي تحذير أخريين في الهواء، وعندما رفض بيتر روبرت كاراندزا التوقف أطلق الضابط النار عليه طبقا للفقرة الفرعية ٥ من الفقرة ١ من المادة ٨٠ من قانون وزارة الداخلية. وقد أُخذ السيد كاراندزا فورا الى معهد إسعاف طبي عاجل ولكنه توفي رغم ما بذله الأطباء من جهود. وقد أوقف الضابط عن العمل خلال فترة التحقيق في الموضوع وسُحبت منه بندقيته. وتبين من التحقيقات التي أجرتها الشرطة ومكتب المدعي العام العسكري، أن الضابط لم يرتكب أي جريمة (٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

الملاحظات

٥٠- قوبلت الإجابات السريعة من جانب الحكومة على الادعاءات بالترحيب. واعتبرت دليلا على التزامها بالتعاون مع المقررة الخاصة في الاضطلاع بمهامها.

بوروندي

الرسائل الموجهة

٥١- وجهت المقررة الخاصة نداء عاجلا بطريق الاشتراك مع المقرر الخاص المعني بوضع حقوق الإنسان في بوروندي، بالنيابة عن كل من كورناي كاريكو روبو، وليبيرات نتانديكي، وجان بيرشمانس نجينداكيما، وجوزيف نتييزيريبا، وجاكسون هاتونجيما، وأفيت ميناني، وألفونس نسابيما، وبلاسيد أويما، وجان بوسكو نديكوما، وكاروي بروفنس، وأناكليت موكانارا، الذين يُدعى أنه حُكم عليهم بالإعدام من محكمة النقض، لاشتراكهم في مذابح التوتوسي التي ارتُكبت عقب اغتيال السيد ملشيور ندادي. وتفيد التقارير أن محاكمة هؤلاء الأفراد لم تتوافر فيها المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وتناول هذا البلاغ أيضا حالة السيد غايتان بوانباي الذي يُدعى أنه حُكم عليه بالإعدام دون أن يتولى أحد المحامين الدفاع عنه في محاكمته، ودون تمكنه من تأجيل نظر القضية حتى يستطيع توكيل أحد المحامين. وبالإضافة الى ذلك تفيد التقارير أنه قد جرى تهديد شهود النفي الذين كانوا سيشهدون لصالح المذكور وأن منزله قد نُهب (٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧).

الملاحظات

٥٢- تعرب المقررة الخاصة عن أسفها لأنها لم تتلق إجابات على رسائلها الى حكومة بوروندي منذ عدة سنوات.

الصين

٥٣- جرى استعراض انتباه المقررة الخاصة الى أن عدد حالات الإعدام التي تفيد التقارير أنها نُفذت في الصين خلال عقد التسعينات، يفوق العدد الكلي لمجموع حالات الإعدام في بقية أنحاء العالم مجتمعة. ويُدعى أن أكثر من ٣ ١٥٢ شخصا حُكم عليهم بالإعدام في عام ١٩٩٧، وتفيد التقارير أنه تم تنفيذ حكم الإعدام فعلا في ١ ٨٧٦ شخصا. ولئن كان هذا الرقم يمثل تناقضا عن عدد من أعدموا في عام ١٩٩٦، إلا أنه يتفق مع الأرقام المتعلقة بالسنوات الثلاث السابقة.

٥٤- وما زالت المقررة الخاصة تتلقى تقارير تفيد أن عقوبة الإعدام يُحكم بها جزاءً على جرائم لا تتسم بالعنف مثل جرائم الاحتيال والتزوير والجرائم المتعلقة بالمخدرات والمتعلقة بالمسائل الاقتصادية. وتفيد المعلومات التي تلقتها أن ٦٦٢ شخصا صدرت ضدهم أحكام بالإعدام وأنه تم تنفيذ ٤٣٧ حكم بالإعدام لجرائم متعلقة بالمخدرات. وقد استمرت المقررة تتلقى معلومات تتعلق بمحاكمات تسفر عن صدور أحكام بالإعدام دون أن تتوافر فيها المعايير والضمانات الدولية. وقد شملت المعلومات المشار إليها، تقارير تفيد أنه تم تنفيذ أحكام بالإعدام في خلال فترة أسبوع واحد من تاريخ إلقاء القبض على المتهم.

الرسائل الموجهة

٥٥- أرسلت المقررة الخاصة رسائل تتعلق بانتهاك الحق في الحياة باسم راهب من التبت يدعى ياشي سامتن، يُدعى أنه مات بتاريخ ١٢ أيار/مايو ١٩٩٨ نتيجة التعذيب الذي تعرّض له على أيدي السجّانين في سجن تريسام. وتفيد التقارير أنه تم إلقاء القبض عليه بسبب احتجاجه على قرار حكومي بحظر عرض صور الدلاي لاما.

المعلومات الواردة من الحكومة

٥٦- ردت حكومة الصين في رسالة مؤرخة ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، على عدة أسئلة وردت في رسائل فردية أرسلتها المقررة الخاصة بتاريخ ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وقد شملت هذه الحالات ما يأتي:

(أ) بخصوص حالة سانغي تنغل، وهو راهب يبلغ ١٩ عاما من العمر ويُدعى أنه مات نتيجة للضرب الذي تعرّض له من حراس السجن، أكدت الحكومة أن سبب الوفاة يرجع الى الالتهاب السحائي الناجم عن السُل بالرغم من الجهود التي بذلها أطباء المستشفى لإنقاذه؛

(ب) بخصوص حالة تيان زيغيا، وتيان زيكان، زهاو ليان، وهم ثلاثة رجال أعدموا بسبب سرقة حافلة مليئة بأوراق البنكنوت، أكدت الحكومة القبض عليهم وإدانتهم واستندت الى نص الفقرة ٢ من المادة ١٥٠ من قانون العقوبات، باعتباره ينطوي على العلاج القانوني الملائم لهذه الحالة؛

(ج) وفيما يتعلق بحالة بولو كسواو، وأولو كسيان، وكاوجيان، ويان جياو، وهم أربعة رجال أدينوا بارتكاب جريمة قتل حيوانات نادرة مشمولة بحماية الحكومة وتهريب العاج، فقد أكدت الحكومة إدانتهم وصدور أحكام عليهم بالإعدام من المحكمة الشعبية لولاية اكسيشوا نغبانا المستقلة؛

(د) وبخصوص حالة كيلسانغ توتوب وهو راهب من التبت يُدعى أنه مات في سجن درابشي نتيجة سوء التغذية، ونقص العلاج الطبي، فقد أكدت الحكومة أنه قبض عليه بسبب إثارة النعرات الانفصالية، وعبور الحدود بطريقة

غير مشروعة، والتجسس. وعندما كان يقضي عقوبة السجن لمدة ١٨ عاما التي حكم عليه بها، مات بسبب إصابته بمرض السل المخي ولم تنجح الجهود التي بذلتها المستشفى لإنقاذه؛

(هـ) نفت الحكومة الادعاءات التي أرسلت بخصوص ٢٧٠ شخصا من مرتكبي جرائم المخدرات الذين تفيد التقارير أنهم أعدموا بتاريخ ٣٠ يونيو/حزيران ١٩٩٥، عقب اجتماع حاشد صدرت فيه أحكام إدانة بالجملة في مدينة أورومكي. وتفيد المصادر أن لي بوشاو، ولي فوهاو، وسي يوشاو، وفينغ زيهي، وما زيرين، وليو شينغكا، ولي زيدونغ، ويانغ ونيان، ومازينغفو، وين بايو، وسونغ وين، قد أعدموا جميعا مع ٢٥٩ شخصا آخر غير محدد الهوية أدينوا بارتكاب جرائم تتعلق بالمخدرات. واعترفت الحكومة بأن لي بوشاو، ولي فوهاي، وسي يوشاو، وما زيرين، وفينغ زيهي، قد أعدموا بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بعد إدانتهم بجريمة الاتجار بالمخدرات. وقد نُظرت قضيتهم بواسطة المحكمة وفقا للإجراءات المحددة في قانون الإجراءات الجنائية. ولم يتم إعدام أي شخص آخر في ذلك الوقت، ولكن المحكمة أصدرت بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، ٢٣ حكما بخصوص تجار مخدرات فرادى في ٨ قضايا. وأسفر نظر هذه القضايا عن صدور أربعة أحكام بالإعدام ضد ليو شينغكا، ويانغ وينون، ولي زيدونغ وما زينغفو. وصدرت أحكام بالإعدام مع وقف التنفيذ لمدة سنتين ضد سونغ وين، وين بايو. أما باقي المتهمين فقد صدرت ضدهم أحكام تتراوح بين السجن لمدة ست سنوات والسجن المؤبد؛

(و) وقدمت الحكومة أيضا إجابات على حالة لين ويكسيونغ، ولين يوكوان، وكي غيبياو، ولين يي، ومو كيانغ يوانغ، ومو كيانزو، الذين أدينوا جميعا بالمضاربة والتربح الفاحش بمقتضى المادتين ١١٨ و ١٣٤ من قانون العقوبات. وتأكد أن هؤلاء الأشخاص الستة قد صدرت ضدهم جميعا أحكام بالإعدام. وبخصوص حالة هوانغ كيانغكيو ذكرت الحكومة أنه أدين بتهمة الحصول على رشاي، وصدر ضده هو أيضا حكم بالإعدام؛

(ز) ونفت الحكومة الادعاءات التي قيلت بشأن حالة وانغ ياني. وتفيد المصادر أنه استغل منصبه وتلقى رشاي، ثم هرب إلى تايلاند. وتفيد التقارير أن تسليمه قد سبقه وعد من المسؤولين الصينيين بعدم الحكم بإعدامه إذا ما ثبتت إدانته. ولكن الحكومة بعد أن أكدت أن وانغ ياني قد حوكم وصدر ضده حكم بالإعدام لقبوله الرشاي والاختلاس والفساد وتعدد الزوجات وعبور الحدود بطريقة غير مشروعة، أنكرت أنها أصدرت أي وعد في مقابل تسليمه (٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨).

الملاحظات

٥٧- تود المقررة الخاصة أن تشكر الحكومة على ردودها السريعة والكاملة. وتعرب المقررة الخاصة عن ترحيبها بالجهود التي تبذلها الصين لتحسين سجلها الخاص بحقوق الإنسان وتلبية المعايير التي أرساها القانون الدولي عن طريق التوقيع على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وتنقيح قانون الإجراءات الجنائية الخاص بها في عام ١٩٩٧. كذلك يَسُرُ المقررة الخاصة أن تلاحظ أن التعديلات التي أدخلت على قانون العقوبات، سوف تؤدي إلى توفير حماية أفضل لحقوق المتهمين في القضايا الجنائية. بيد أن المقررة الخاصة ما زالت تشعر بالقلق إزاء المجال الواسع الذي تطبق فيه الصين عقوبة الإعدام، وتأسف لأن التعديلات التي أدخلت على قانون الإجراءات الجنائية لم تؤدي إلى التقليل من عدد الجرائم المعاقب عليها بالإعدام.

كولومبيا

٥٨- ما زالت المقررة الخاصة تتلقى عدداً ضخماً من الرسائل المتعلقة بانتهاكات الحق في الحياة خلال الفترة محل الاستعراض في كولومبيا. وتعلقت غالبية هذه الرسائل بانتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبت بواسطة جماعات شبه عسكرية، وأوضحت أنه بالرغم من النوايا التي أعلنتها الحكومة، فإن الوضع لم يتغير تغيراً كبيراً منذ التقرير الأخير. وما زالت

التقارير تفيد أن السكان المدنيين يمثلون الفئة الأكثر تعرضاً للانتهاكات من جانب كلا الطرفين في الصراع الأهلي الدائر هناك.

الرسائل الموجهة

٥٩- وجهت المقررة الخاصة ثمانية نداءات عاجلة الى حكومة كولومبيا، طلبت منها فيها اتخاذ التدابير اللازمة لحماية السلامة البدنية والحق في الحياة بالنسبة للأشخاص التالي بيانهم، والذين تلقوا تهديدات بالقتل من أعضاء في قوات الأمن وفي الجماعات شبه العسكرية، ما لم يرد بيان يفيد عكس ذلك:

(أ) ناشطون في مجال حقوق الإنسان:

(١) بالنيابة عن جميع الناشطين في مجال حقوق الإنسان في البلاد، عقب الاغتيال المدّعى به للدكتور إدواردو أومانا مندوزا، وهو محام معروف في مجال حقوق الإنسان. وتفيد التقارير أنه قتل في بوغوتا بتاريخ ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٨ بواسطة رجلين غير معروفين الهوية وامرأة، يفترض أنهم مرتبطون بالجماعات شبه العسكرية (٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨)؛

(٢) ماريا يوجينيا كارديناس، وأسرتها، وأعضاء آخرون في رابطة أسر المحتجزين والمختفين في مقاطعة كالداس، بعد الاغتيال المدعي به لخوسيه ماريا كارديناس. وقد كان المذكور ابن عم لماريا يوجينيا كارديناس وتفيد التقارير أنه قتل بتاريخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ في مدينة ريو سوكيو بواسطة اثنين من الرجال المسلحين الذين يرتدون الزي العسكري. وتؤكد المصادر أن أفراد أسرة كارديناس كانوا في الماضي ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان، وهي حقيقة يبدو أنها مرتبطة بوضع السيدة كارديناس بوصفها مديرة رابطة أسر المحتجزين والمختفين في ريو سوكيو (١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧)؛

(ب) سكان أصليون: فلورنتينو دوميكو، وتيوفان دوميكو، ودليو دوميكو ياروبيا، ولويس كارلوس دوميكو، وخوان دي ديوس دوميكو خاروبيا، وهم من قادة المجتمع المحلي للسكان الأصليين في منطقة كيرا بارادو، ريوسينو، ريسغاردو كاراغابي. ويدّعى أن قوات شبه عسكرية دخلت المدينة للبحث عن هؤلاء الأشخاص وهددت بقتلهم بعد قتل زعيم لمجتمع محلي آخر، يدعى ألونسو دوميكو خاروبيا (١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨)؛

(ج) فلاحون:

(١) مجموعة مكونة من ٧٠ أسرة مُرحّلة، تقيم حالياً في رانشو لامييل، بمقاطعة توليما، ويدّعى أنها مهددة بالهجوم من جانب أعضاء في قوات شبه عسكرية، لتعاونها المزعوم مع مجموعات العصابات التي تعمل في المنطقة. وتؤكد المصادر، أن هذه الأسر أُرغمَت على إخلاء مساكنها في رانشو بيللاكروز، بمقاطعة سيزار، في عام ١٩٩٦ على أثر تهديدات تلقتها من الجماعات شبه العسكرية. كما تشعر المقررة الخاصة بالقلق أيضاً على سلامة منظمات حقوق الإنسان المحلية التي تعمل بطريق التعاون مع هذه الأسر (٢٥ أيار/مايو ١٩٩٨).

(٢) المقيمون في باراتيبيونو، بلدية مدينا، مقاطعة كوندنيا ماركا الذين تفيد التقارير أنهم تلقوا تهديدات بالهجوم من جانب أعضاء فريق شبه عسكري معروف باسم الجماعة المتحدة للدفاع الذاتي في كولومبيا (١٩ أيار/مايو ١٩٩٨)؛

(٣) خيسوس إميليو توبركيا، وإميليو انطونيو توبركيا (البالغ ١٦ عاما من العمر)، خيسوس أرنولفو توبركيا (البالغ ١٤ عاما من العمر)، خواكيم غراسيانو، وكذلك بعض المقيمين من أعضاء المجتمع المحلي في سان خوسيه دي أبارتادو، بلدية أبارتادو، مقاطعة انطويوكيا، الذين يُدعى أنهم تلقوا تهديدات بالقتل من رجال مسلحين تسليحا ثقيلًا، يرتدون زيا موحداً شبه عسكري، نظرا لما يُدعى من مساعدتهم لمجموعات حرب العصابات التي تزاوّل نشاطها في المنطقة. وتفيد المصادر أن ٣٠ عضوا من أعضاء هذا المجتمع المحلي قد قتلوا بواسطة أعضاء الجماعات شبه العسكرية منذ شهر آذار/مارس ١٩٩٧ (٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٨).

(د) شهود:

(١) كارلوس فيرا كوريا، ومارليني تابوردا، وأركاديو فيرني بوليفار، وبعض المقيمين في مدينة كارمن دي أتراتو، بمقاطعة شوكو، الذين تفيد التقارير أنهم تلقوا تهديدات بالقتل بعد أن أدلوا بشهادتهم فيما يتعلق بحوادث قتل زملائهم من المقيمين: روبين داريو مايا، وجون فريدي الفاريس فالديراما، وخايم راميريس بالاسيو، خيلداردو تابوردا، الذين قتلوا جميعا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٨ بواسطة أعضاء في الجماعات شبه العسكرية. ويُدعى أن أعضاء الجماعات شبه العسكرية قد أخبروا المقيمين في كارمن دي أتراتو، أنهم يقومون بإعداد ٧٠ قبر جديد في المقبرة المحلية، لأنهم يقومون بالتحضير لإجراء عملية "تطهير اجتماعي" في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، تفيد التقارير أنه تم إبلاغ عدة مقيمين أنهم سوف يُقتلون ن لم يغادروا المنطقة (٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨)؛

(٢) ألفونسو مورا ليون، ودولوريس مونكاليانو دي مورا، وكارلا إينيز غوميس، الذين يُدعى أنهم هُددوا بالقتل بعد أن بدأت التحقيقات الجنائية في قتل أبنائهم، الذين يُدعى أنهم قُتلوا بواسطة ضباط الشرطة بعد أن حُبسوا وعُذبوا في بوغوتا في ١٩٩٦. وأفادت المصادر أن ألفونسو مورا ليون ودولوريس مونكاليانو دي مورا، كانوا في الأصل يتمتعون بالحماية من جانب برنامج حماية الشهود، ولكنهم اضطروا بعد ذلك إلى مغادرة بوغوتا في ١٩٩٧ بعد أن أبلغوا بأنهم سوف يُقتلون إذا شهدوا ضد المتهمين بارتكاب جرائم القتل المذكورة (٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨).

٦٠- كذلك أحالت المقررة الخاصة إلى الحكومة الشكاوي المتعلقة بانتهاك الحق في الحياة بالنسبة للأشخاص التاليين:

(أ) أشخاص قتلوا بواسطة الجماعات شبه العسكرية:

(١) من القصّر: ألفادليا هيغويتا تيوبركيا، البالغة ١٤ سنة من العمر، ولوز هيلينا فالي أورتيز، البالغة ١٧ سنة من العمر، التي قتلت بتاريخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧ بالقرب من فيريدا أريناس أطلّس، سان خوسيه أبارتادو، عندما كانت في طريقها إلى منزلها. ويقال إن الفتاتين قد قُتلتا رميا بالرصاص بعد اقتيادهما إلى مكان منعزل في الغابات؛ وقيل بعد ذلك إنهما من المقاتلات في حرب العصابات وأنهما قُتلتا أثناء القتال. وكانت ألفادليا هيغويتا تيوبركيا حبلى في الشهر الثالث. وتفيد التقارير أن انجي كارولينا (٥ سنوات) قد قُتل بتاريخ ٤ أيار/مايو ١٩٩٨ في حادث مستقل، أثناء الهجوم على بويرتو ألفيرا، مابيريان؛

(٢) من المدافعين عن حقوق الإنسان: لويس ألبرتو مونيرا، وكارلوس روخو أوريب، وروزا ميهيا، وأوفيليا ريفيرا، وخايمو بيريز، وألبرتو سيلفا، الذين تفيد التقارير أنهم قتلوا بتاريخ ١ آب/أغسطس ١٩٩٧ في ريميديوس مع شخصين آخرين غير محددى الهوية. وقيل إن خمسة من هؤلاء

الأفراد قد قتلوا رميا بالرصاص، في حين أن لويس ألبرتو مونيرا وهو عضو في لجنة شمال شرق انطويوكيا لحقوق الإنسان، وكارلوس ريوخو أوريب، العمدة السابق لريميديوس، قد اقتيدا الى ضواحي حي مارما خيتو، التابع لبلدية سيغوفيا، حيث عُدَّبا ثم قُتلا.

(٣) من قادة المجتمعات المحلية: خواكين كوريبا، وهيرناندو دي خيسوس أريناس، وبوديليو فيليس، الذين تفيد التقارير أنهم قتلوا بتاريخ ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٧ في غرانخا فيلا روكيو؛ وروزميرا غالليغو، وهو معلم وعضو في رابطة المعلمين في انطويوكيا، مع أربعة أفراد آخرين غير محدد الهوية، قتلوا بتاريخ ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٨ في إلخوردان، سان كارلوس؛ وكارلوس انريكي كاستانيدا، وهو رئيس جماعة النشاط المجتمعي في حي سانتا مارتا ورئيس الرابطة الوطنية لصغار رجال الأعمال، قتل في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧ بالقرب من سيغوفيا بعد أن كان قد تلقى تهديداً بالقتل؛ وليوناردو تيباكويرا، البالغ ١٨ عاما من العمر، المشرف على جمعية أينايا-سيو التعاونية في تينخو، بمقاطعة كوندينارماركا الذي قتل بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ خلال هجوم على الجمعية التعاونية صدر خلاله الأمر الى جميع أعضاء الجمعية التعاونية بهجر منازلهم؛

(٤) آخرون: هيرنان فابيان كويار، وخورخي سواريز، واليخاندرو سانيز، وكارلوس برنال، وبيدرو خوليو ريكو، وويلسون برنال، وخورخي بيلاندورا، الذين تفيد التقارير أنهم قتلوا مع عشرة أشخاص آخرين غير محدد الهوية في بويرتو الفيرا، بمقاطعة مايبيريان، خلال هجوم على قريتهم؛ وفريليث فارون، وهي ممرضة، يقال إنها قُتلت بتاريخ ٣ أيار/مايو ١٩٩٨ في داغو فالي بواسطة مختطفين طلبوا منها مرافقتهم للعناية بشخص مريض؛ وغيلبرتو راميريز غيرالدو وميغيل راميريز غيرالدو اللذان تفيد التقارير إنهما قُتلا بتاريخ ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧ في أطلس أريناس، أبارتادو؛ وخوسيه أنطونيو غراسيانو، وخايرو غراسيانو اللذان يُدعى إنهما قُتلا بتاريخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧ في أبارتادو بعد أن اختطفا من محطة الحافلات وعُدَّبا؛ وروبين داريو مايا، الذي يُدعى أنه قتل بتاريخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وجون فريدي الفاريز فالديراما، الذي يُدعى أنه قتل بتاريخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وخايم راميريز بالاثيو، الذي يُدعى أنه قتل بتاريخ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، وجيرالدو تابوردا الذي يُدعى أنه قتل بتاريخ ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ في مدينة كارمن دي أتراتو، شوكو؛ وإدليبرتو اريثيا، وريكورتى مونوري، ولويس ألبرتو أفيندانو، وأناياس غيساو، وميلتون دافيد، وأنجيل مونتويا، وأوسكار فالديراما، وألفونسو فالديراما، وهيريمينو بالوميك موسكيرا، الذي يُدعى أنه قتل بين ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ في دابيبا؛ وكازيميرو سوتو أريديلا وأموار بيللو مارتينيز، اللذان يدعى أنهما قُتلا بتاريخ ٢ آذار/مارس ١٩٩٨ في بوبيليتو ميخيا؛

(ب) أفراد قتلوا على يد العسكريين:

(١) قُصّر: ديومار أورتييز، البالغ ١٦ عاما من العمر، قتل بتاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ بالقرب من بافيز. وتفيد المصادر أن جثمانه عُرض على اعتبار أنه أحد مقاتلي العصابات الذين قتلوا خلال المعارك؛

(٢) سكان أصليون: بيرنا بيلا ريوندو باشيشو وسنتياغو بالو، وهما عضوان في طائفة زينو في باخو غراندي في سان اندريس سوتافينتو، قُتلا بعد أن اختطفا بتاريخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وقد عُثر على جثتيهما بعد ذلك في منطقة طائفة السكان الأصليين في أشيوت، بلدية سانوبيس، قرطبة؛

(٣) آخرون: خوسيه دل روساريو وخوسيه سلفادور أورتيز، قتلًا بتاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ بالقرب من بافيز، رودريغو كاسترو موريللو، قتل بتاريخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ بالقرب من كونفيناس؛ وغيلما روزا دوارتي، وخوان كاناس، وكلاهما، قتلوا بتاريخ ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧ في لوس ماندارينوس، ريغراندي، وداريوغويث، قتلًا بتاريخ ٩ أيار/مايو ١٩٩٨ في أريناس أطلس؛

(ج) أشخاص قتلوا على يد جماعات مسلحة مجهولة الهوية:

(١) مدافعون عن حقوق الإنسان: خيسوس ماريا فالي خاراميللو، رئيس لجنة انطويوكيا الدائمة لحماية حقوق الإنسان، قتل بتاريخ ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٨ في ميدللين عندما اقتحم مكتبه أربعة رجال وأطلقوا عليه النار. وأكدت المصادر أنه تلقى في فترة سابقة تهديدًا بالقتل من أجل أنشطته في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، وخاصة قيامه بإدانة المذابح التي ارتكبت بواسطة أعضاء الجماعات شبه العسكرية؛

(٢) سياسيون: هوغو لويس سالسيدو غارسيا، المرشح لمنصب محافظ أوفيهاس، الذي قتل بتاريخ ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٧ بينما كان في طريق العودة الى منزله من مهمة سياسية كان يقوم بها في ألماغرا.

الرسائل الواردة من الحكومة

٦١- تلقت المقررة الخاصة، خلال الفترة محل الاستعراض، عدة رسائل من حكومة كولومبيا بخصوص البلاغات السابق إرسالها إليها (في ١ و ٢٩ من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧؛ ٤ و ٥ و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧؛ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨؛ ١٠ و ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨؛ ١٩ و ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٨؛ ١٦ و ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٨؛ ٨ و ١٩ أيار/مايو ١٩٩٨؛ ٣ و ٩ و ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨؛ ٧ و ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٨، ٥ آب/أغسطس ١٩٩٨، و ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ويمكن تلخيصها فيما يلي:

(أ) أبلغت حكومة كولومبيا المقررة الخاصة بالتحقيقات التي أجريت والإجراءات القضائية التي اتخذت بخصوص الحالات التالية والنداءات العاجلة التي أرسلتها المقررة الخاصة: هيلي غوميز أوسوريو؛ ويليون باتينو أغوديلو؛ ودوريس توريس، والفاور بيريز، وخوسيه إستبان دومينغيز، وأندر دومينغيز، ونيقولا أرتيا؛ وخوان كارلوس هيريرا بريغونير، وفابيان موريشيو غوميز، وأندريس دافيد إسكوبار، وخوسيه استانيسلاو أمايا بايز؛ وخوسيه دافيد، والياس ثاباتا، واليودورو ثاباتا، والبرتو فالي، وفيليكس انطونيو فالي، وكارلوس توريس؛ سيبريانو غارثيا؛ وسيزار توليو دياث بلانكيسيت؛ وخورخي كاسيريس فيلليغاس، ودانييل هويوس، وروبين انطونيو فيللا، وانطونيو فيللا، وميغيل هايلا (أو ميغيل لايسو كاستانيدا)، وغيرمو سيرنا؛ وويلسون سيمانكا أكوستا، وخايرو خاراميللو ثاباتا، ورو بنسون أسيفيدو شامورو، وويلسون غارثيا كارسكال؛ وليوناردو بانيسو وبرناردو بانيسو؛ وسيزار بيريز؛ نارثانيرو دي خيسوس ريفيرا؛ وألفونسو كاليخاس روبليس؛ وفلاديمير تامبرانو بينثون؛ وخينير ألفونسو مورا مونكاليانو، وخوان كارلوس بالاسيوس غوميث؛ وأركيميدس مورينو مورينو؛ وخورخي كوندي؛ وفيدل سويكون؛ وخوسيه بيتالوا، وبيريكا وإديبيرتو خيمينيث؛ وميداردو دوكوارا ليتون؛ وكارلوس أندريس غوتيريث؛ وغيرمو تابوردا، وموريشيو فالنسيا أسيفيدو، وسلفادور هيرنانديث هولغين؛ وريكاردو أريدونو مونتويا، وكارلوس ألبرتو أوسوريو فالديث، وخيسوس دانييل كيرويين، وبلتاثار مونوث رستريبو، ورنال انطونيو غاليانو فيلاسكيث، وجيرالدو أولارتي؛ وبيلين توريس وراول اميليو راموس؛ وخورخي إليسير مارين تروخيللو؛ وإنريكي بنديا وريكاردو غونثاليث؛ رونالد فالنسيا، وسينيا بلانكو؛

وفرانسيسكو كاتومار؛ وخوسيه رونالد فالنسيا؛ وهرنان غالليغو؛ وأومار باتينو فاكا، وإلييسير مارينيث فاكا؛ ألفونسو مانيويل ميندوثي باريوس؛ ودييغو ليون يارسي؛ ومارتا فيليث وسوهاي مونتويا؛ وخوان كورونيل؛ وخونت دي خيسوس بايونا؛ وخايرو بيللير بويتراغو، وأيميليت بارّا؛ وصمويل بيريتو روشا، واسرائيل هيريرا دياث، وخورخي هيريرا روميرو، وخورخي باريثو هيريرل؛ وداريو كوفاس كونتيراس، وديوميديس ثاباتا، وربیکا فيلاريا، بالدوميرو فيرغارا: ولورنتينو افيندانو وفيرنای ديلغادو؛ رينال فالنسيا وغيلمير بوراس؛ وانطونيو انغاريثا وكارمن أنجيل فلافيخو؛ وإيفيرتو انطونيو هيريرا وخوان لوبيث؛ وجيلبرتو خوسيه ماركيث موريللو، وأرجيميرو مانيويل باديلالا بنيتيث؛ ولويس أنريكي سالغادو، وإميرو توفار، وإيفيرتو توفار، وأوفيديو كاستيللو، ودانييل سالغادو، وفيدير ريفيرا، وديني رويث؛ وخيسوس ايودورو أورخويلا تروخيللو؛ وخوسيه ماریا كاردیناس؛ وألفونسو بونيللا؛ جيلبرتو أرفيلا بيت خيمينيث؛ وفراي خيسوس مارتینای؛ وفراي برناردو فيلليغاس، وفراي دييغو فرناندو غارسیا؛ وأرجيميرو باديلالا بانیرای، وجيلبرتو مارکی موريللو؛ وخافيير ألبرتو باریغا فيرجل؛ ورامون فيلليغاس، ولويس ألفونسو أسكانيو؛ وبرتينا كالدیرون، ودومينغو توفار أرييتا، ودانييل ريكو، ولويس ادواردو غاليندو، وسادي مانوسالفا، وسيزار مارتینيث؛ ولويس فرناندو اسكوبار، وكارمن رونكاسيو، وعائده أبيللا؛ وهيرناندو كواردوس، وداريو لوتيرو، ولويس هيرنانديس وسانشيث؛ وغويياردو فرانكو؛ وإدواردو أومانا مندوثا، وخيسوس ماریا فالي خاراميللو؛ وكارلوس ماریو كالدیرون؛ وإلزا كونستانزا ألفارادو، وكارلوس ألفارادو بانتوخا؛ وخاييم لاغونا، وإديسون دونادو؛ ونيلسون فرناندو لومبانا؛ وخوسيه ميللر شاكون؛ وهنري ميللان ومانيويل سيبيدا فارغاس؛ وفرايليهت فارون؛ وهيرنان فابيان كويلار، وخورخي سواريس، واليخاندر سانيث، وكارلسو برنال، وبیدرو خوليو ريكو، ويلسون برنال، وخورخي بيلادورا، وانجي كارولينا، وميغيل راميريس جيرالدو؛ وخوسيه انطونيو غراسيانو، وخايرو غراسيانو، وروبين داريو مايا، وجون فريدي الفاريت فالديراما، وخاييم راميريس بالاسيو، وجيرالدو تابوردا؛ وسكان باراتيبيونو؛ وهوغو روبرتو مارتینيث دياث، وسلفادور ليون أمایا، وبابلو اميليو بينا أمایا؛ ومانيويل هيريرا سييرا؛ وبيرنابيللا باشيكو، وسنتياغو بولوي غيفارا؛ ولويس ألبرتو مونیرا؛ وكارلوس روخو أوريب، وروزا ميخيا، وأوفيليا ريفيرا، وخايرو دي خيسوس بيريث، والبرتو سيلفا؛ ورودريغو كاسترو موريللو؛ وكارلوس انريكي كاستانيدا؛

(ب) في وثيقة معنونة "السياسات العامة لحكومة كولومبيا في مجال مكافحة جماعات "العدالة الخاصة" وفيما يتعلق بالأشخاص المُرحّلين بالقوة"، أكدت الحكومة التزامها بوضع حد للعنف، وانتهاكات حقوق الإنسان والإفلات من العقاب، الذي تتمتع به مجموعات "العدالة الخاصة" التي تُعرّف أيضا باسم القوات شبه العسكرية، كما أعربت عن عزمها على مساعدة سكانها المُرحّلين. وقررت الحكومة أنه بالرغم من أن الجماعات شبه العسكرية قد فرضت قدرا من النظام في كولومبيا، إلا أن الحكومة لا توافق على وجودها ولا على أساليبها. ومن المبادرات التي اتخذت في هذا الصدد والتي تعكس هذا الموقف ما يلي: القيام في عام ١٩٩٤ بإنشاء مجلس وطني لحقوق الإنسان، والذي يمثل الهدف من إنشائه جزئيا في أن يكون بمثابة أداة قضائية لمكافحة الجماعات شبه العسكرية. ومنح جائزة للقبض على كارلوس كاستانو، رئيس الجماعة شبه العسكرية المعروفة باسم فريق الفلاحين للدفاع عن النفس في قرطبة وأورابا، وقيام الرئيس بتعيين خبيرين لإجراء اتصالات بهذه الجماعات والتشاور معها بغية التوصل الى عملية سلام ممكنة. وأكدت الحكومة فضلا عن ذلك أنها اتخذت خطوات للقضاء على انتهاكات حقوق الإنسان في كولومبيا من خلال اعترافها بمشكلة الأعداد الكبيرة من المُرحّلين داخليا من شعبها، بسبب حرب العصابات، والجماعات شبه العسكرية والصراع المسلح. كما أن غالبية الأشخاص المرحّلين هم من النساء والشباب الذين تقل أعمارهم عن الخامسة والعشرين. وأشارت الحكومة الى عدة برامج موجودة فعلا لمساعدة هؤلاء الناس على تحقيق العودة الطوعية، واعترفت بأن هذه الجماعات تشوبها أوجه نقص من ناحية انتهاكات حقوق الإنسان بوجه خاص (٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧)؛

(ج) فيما يتعلق بالحالة التي أحالها المقرر الخاص في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ بخصوص عائلات رانشو بيللاكروث، بمقاطعة سيزار، التي هاجمتها جماعات شبه عسكرية وأرغمتها على الرحيل الى مكان آخر، أرسلت الحكومة الكولومبية رسالتين أوضحت فيهما تفاصيل المساعدة الحكومية والحماية التي وفرتها الدولة لتلك العائلات تحت إشراف المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وأوضحت الرسالتان أنه بالرغم من بقاء الكثير من هذه العائلات في أماكن إقامة مؤقتة، تحت حماية الشرطة والجيش، فإن هدف الحكومة يتمثل في إعادة توطينها طوعيا في منطقة إقامتها الأصلية في وقت قريب (٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٨، ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨).

(د) واستجابة لمقترحات المقرر الخاصين بخصوص الإعدام خارج القضاء والإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي ومسألة التعذيب، خلال زيارتهما التي تمت في عام ١٩٩٤، قدمت الحكومة وثيقة أوضحت فيها تفاصيل الخطوات التي تتخذها لكفالة توفير قضاء مستقل، وإبعاد المحاكم العسكرية عن الاختصاص بنظر الجرائم المتعلقة بالاختفاء القسري والتعذيب والإعدام، والقضاء على ظاهرة الإفلات من العقاب، ومكافحة وجود الجماعات شبه العسكرية؛ وحماية حقوق الجماعات الضعيفة بشكل خاص. وتتمثل الجماعات التي تركز عليها الحكومة اهتمامها في تقريرها، في المدافعين عن حقوق الإنسان، والنساء، والقصر، والسكان الأفروكولومبيين والسكان الأصليين، والأشخاص المرحّلين. وتتناول الوثيقة بالإضافة الى ذلك المشاكل المتعلقة بحماية الأنصار السابقين الذين ألقوا سلاحهم وأدلو بشهاداتهم، وخاصة في القضايا التي رُفعت ضد تجار المخدرات والعسكريين. وتم أيضا تناول قضية "التطهير الاجتماعي" في إطار بيان كيفية تأثير هذه الممارسة على أطفال الشوارع (٣ حزيران/يونيه ١٩٩٨).

الملاحظات

٦٢- تعرب المقررة الخاصة عن امتنانها لحكومة كولومبيا على إجاباتها العديدة على رسائلها، وتأسف لأن الافتقار الى الموارد جعل المتابعة الكاملة لجميع الرسائل أمراً مستحيلاً. وتشعر المقررة الخاصة بالفزع إزاء ما تلاحظه من مدى الإفلات من العقاب الذي تتمتع به الجماعات شبه العسكرية في البلاد. وتضيف جماعات الاتجار بالمخدرات ثقلا كبيرا يزيد من جسامه ثقافة العنف والإفلات من العقاب. ولا يؤدي وجود نظام المحاكم العسكرية، والممارسة المستمرة المتمثلة في الاستعانة بشهود مجهولي الهوية، إلا الى تفاقم هذه المشاكل. ويعتبر الضعف الخاص والتجرد من الحماية الذي يتسم به المدافعون عن حقوق الإنسان في ذلك البلد أمرا مرعبا، شأنهم في ذلك شأن السكان المرحّلين داخليا وجماعات السكان الأصليين.

٦٣- وبالرغم من ذلك، فإنه من الواضح أن الحكومة الكولومبية تبدي رغبة في التعاون معها في أداء مهامها، بالرغم من المصاعب الداخلية التي تواجهها. وتتمثل الأمارات التي تدل على هذا التعاون في تواجد الأمم المتحدة في البلاد، وفي إجابات كولومبيا على الرسائل، وفي زيارة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان التي تمت في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وتمشيا مع روح التعاون المشار إليها، فإن المقررة الخاصة تحث حكومة كولومبيا على صياغة سياسة متماسكة لحقوق الإنسان ووضع نظام لدعمها، بغية القضاء على ظاهرة الإفلات من العقاب التي تتمتع بها حاليا الجماعات العسكرية وشبه العسكرية. كما أنها تشجع على إجراء محادثات سلام بين جميع الفرقاء في النزاع الراهن في البلاد، وتدعو الى أن يكون لجميع الأطراف صوت مسموع في صياغة السياسة الخاصة بحقوق الإنسان.

كوستاريكا

الرسائل الموجهة

٦٤- أرسلت المقررة الخاصة بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين نداء عاجلا الى حكومة كوستاريكا.

٦٥- وكان هذا النداء بالنيابة عن دليا ريفوريدو، وهي قاضية وعضو في المحكمة الدستورية في بيبرو، وعن زوجها خايم مور وأولادهما، الذين تلقوا تهديداً بالقتل، بعد أن حكمت السيدة ريفوريدو، بأن ترشيح الرئيس ألبرتو فوجيموري لمدة ولاية ثالثة يعتبر مخالفا للدستور. وقد مُنحت السيدة ريفوريدو وزوجها حق اللجوء السياسي الى كوستاريكا بينما ظل الأطفال في بيبرو (١ أيار/مايو ١٩٩٨).

جمهورية الكونغو الديمقراطية

٦٦- استمر ورود تقارير عديدة بشأن انتهاكات الحق في الحياة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكان معظمها يتعلق بقتل اللاجئين الروانديين بواسطة قوات الأمن في ذلك البلد. وبالإضافة الى ذلك قيل أن أكثر من ٥٠ شخصا قد حكم عليهم بالإعدام خلال العام الماضي خلال محاكمات أجريت أمام المحاكم العسكرية ولم تتوافر فيها المعايير الدولية للمحاكمات القضائية. وبالإضافة الى ذلك فإن الأشخاص الذين يحاولون مساعدة اللاجئين في الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان غالبا ما يتعرضون للقتل. ويُدعى أن غالبية السكان لا يستطيعون اللجوء الى المحاكم، ولا الحصول على معلومات موثوق بها. وبناء على ذلك فإن قوات الأمن والشرطة تتمتع في أعمالها بحصانة كاملة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان.

٦٧- ويقدم المقرر الخاص المعني بوضع حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد روبرتو غاريتون، في أحدث تقاريره الى لجنة حقوق الإنسان، تحليلا مفصلاً للغاية لوضع حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية (E/CN.4/1999/31). وقد جرى تناول هذا الموضوع أيضا في تقرير فريق التحقيق التابع للأمين العام (S/1998/581, annex)، الذي زار ذلك البلد في الفترة بين أغسطس/آب ١٩٩٧ وأبريل/نيسان ١٩٩٨.

الرسائل الموجهة

٦٨- أرسلت المقررة الخاصة نداءً عاجلاً بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بوضع حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بخصوص جنديين، وشخص مدني، وامرأة حامل، اتهموا بارتكاب جريمة سرقة بالإكراه مع حمل السلاح، وحُكم عليهم بالإعدام من محكمة عسكرية. وقد أعدم الرجال الثلاثة في الحال، ولكن المرأة الحامل ما زالت تنتظر إعدامها في طابور الموت. وكان هذا النداء العاجل قد تناول أيضا حالة سجين اتهم بمساعدة الماي ماي، وبالقيام بهجمات مسلحة، وحكم عليه بالإعدام من المحكمة العسكرية في بوكافو ونفذ فيه حكم الإعدام بتاريخ ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وأخيرا تناولت هذه الرسالة أيضا حالة جنديين هما جان كلود موريري وموهانزي شومبو، اللذين اتهما بمخالفة اللوائح العسكرية والشروع في القتل، وحكم عليهما أيضا بالإعدام (٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨).

٦٩- كذلك أرسلت المقررة الخاصة بطريق التعاون مع المقرر الخاص المعني بوضع حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، نداء عاجلا مشتركا آخر، بالنيابة عن ستة أشخاص، من بينهم ماتابارو نغونغا، وموسيم غاتابزي، ومنغونديروا، يُدعى أنه حكم عليهم بالإعدام من أجل جريمة سرقة بالإكراه مع حمل السلاح. وتناول هذا النداء العاجل أيضا حالة ثلاثة أعضاء في قوات الأمن، بمن فيهم كيل موهوزا، أدينوا بتهمة التمرد وحكم عليهم بالإعدام (١ أيار/مايو ١٩٩٨).

٧٠- كذلك أرسلت المقررة الخاصة الرسائل التالية الى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية:

(أ) فيما يتعلق بقيام القوات العسكرية بقتل اللاجئين الروانديين أو من يحاولون مساعدتهم: ١٥٤ شخصا بمن فيهم واندجو، وكاميل، وكليوفاس (من أعيان منطقة لوامبا)، و ٥٤ لاجئا روانديا، وحوالي ١٠٠ من المدنيين، يدعى أنهم قتلوا بين ٢٥ آذار/مارس و ٧ أبريل/نيسان ١٩٩٨ في شابوندا، الواقعة جنوب إقليم كيفو؛ أربعة أشخاص بمن فيهم كاتومبو مبورانوموي، وطفل، واثنين من اللاجئين الروانديين، يُدعى أنهم قتلوا رميا بالرصاص بواسطة الجنود، بالقرب من كارومبا بتاريخ ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٨ بينما كان كاتومبو مبورانوموي يقود مجموعة كبيرة من اللاجئين الذين كانوا في طريق العودة الى وطنهم؛

(ب) فيما يتعلق بقتل المدنيين: ثلاثون شخصا، بمن فيهم نداموبويا، وكاسينغا نداموغابوموي وسنسييري كيوكا، يُدعى أن القوات الحكومية قتلتهم بتاريخ ١٢ أيار/مايو ١٩٩٧ في موديا، بمقاطعة بوكومو، بمنطقة نيراغونغو، كيفو؛ وأربع نساء، بمن فيهن كاهيندو وشيميرايي، يُدعى أنهن قتلن بواسطة بعض العسكريين في يومي ١٨ و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ في مدينتي رونغوما وبينغا، في إقليم واليكالي، عقابا لهن على ممارسة السحر؛

(ج) فيما يتعلق بقتل النشطاء في حركة حقوق الإنسان: أوزوالد هاكوريناما، الذي يُدعى أنه قُتل بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٨ في نياميتابا، بمنطقة ماسيسي، بواسطة أعضاء في القوات المسلحة، بسبب اشتراكه في تقديم تقارير عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في البلاد عن طريق رابطة الرؤية الواسعة التي اشترك في إنشائها.

الملاحظات

٧١- لم تتلق المقررة الخاصة أي إجابة على رسائلها، وهي ما زالت تشعر بالقلق إزاء ظاهرة الإفلات من العقاب على نطاق واسع وما يبدية تحالف قوات التحرير الديمقراطية التابع لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، من عدم احترام لحقوق الإنسان. ويبدو أن الوضع قد تفاقم بسبب تكوين الحكومة الجديدة، الذي فيه تظل السلطة مركزة في يد رئيس الدولة وحده، وفيه يظل جميع موظفي الحكومة وجميع أفراد القوات المسلحة مسؤولين أمام فرد واحد فقط. وقد أدى هذا الى وقوع عمليات قتل خارج القضاء على نطاق واسع، للأفراد بمن فيهم النساء والأطفال من الهوتو، والذين كان الكثيرون منهم يقيمون كلاجئين في الجزء الشرقي من البلاد. والمقررة الخاصة تحث الحكومة على إنشاء البنى الديمقراطية في أسرع وقت ممكن لكي تكفل حقوق الإنسان لمواطنيها.

مصر

٧٢- ما زالت المقررة الخاصة تتلقى تقارير عن أحكام بالإعدام تصدرها محاكم عسكرية ومحاكم جنائية لا تتوافر فيها المعايير الدولية، ولا تُحترم فيها الضمانات التي قررها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. وقد أفادت التقارير أنه منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ أصدرت المحاكم العسكرية، التي لا تسمح قوانينها بالحق في الاستئناف، ٥٨ حكما بالإعدام. وجرى التأكيد على أن نزاهة واستقلال القضاة الذين يعملون في هذه المحاكم محل شك، وأن حقوق المتهمين في المحاكمة العادلة وفي الاستئناف غير مكفولة في إطار النظام القضائي. وتلقت المقررة الخاصة أيضا ادعاءات تتعلق بحدوث وفيات أثناء فترة الحبس.

الرسائل الموجهة

٧٣- أرسلت المقررة الخاصة نداء عاجلا واحدا الى حكومة مصر، بالنيابة عن محمد فتحي عبد العظيم ومحمود مصطفى سليمان، اللذين تفيد التقارير أنه حكم عليهما بالإعدام من محكمة أمن الدولة العليا للطوارئ بالقاهرة. وتفيد التقارير أن الرجلين قد سبق أن قامت نفس المحكمة بتبرئتهما من جميع الاتهامات في عام ١٩٩٥ بعد أن تبينت المحكمة أن اعترافتهما قد انتزعت منهما تحت وطأة التعذيب. وقيل إن رئيس الوزراء أصدر أمرا بإعادة المحاكمة (١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧).

المعلومات الواردة من الحكومة

٧٤- أرسلت الحكومة رداً واحداً على المقررة الخاصة خلال الفترة محل الاستعراض. وأوضحت الحكومة في ذلك الرد أنها ليست من الموقعين على البروتوكول الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وأوردت عدة أسباب لتبرير الإبقاء على عقوبة الإعدام. وتضمن رد الحكومة أيضاً تحليلاً مفصلاً للشروط والضمانات الخاصة بتوقيع عقوبة الإعدام، وقائمة بالجرائم التي يجوز من أجلها الحكم بالإعدام، وأشارت إلى حق رئيس الجمهورية في إصدار عفو عن السجناء (٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧).

الملاحظات

٧٥- لئن كانت المقررة الخاصة تود أن تشكر حكومة مصر شكراً صادقاً على ردها، إلا أنها تود أيضاً أن تشجع الحكومة على التفكير وإعادة النظر في موقفها الحازم إزاء عقوبة الإعدام.

إثيوبيا

٧٦- تعرب المقررة الخاصة عن قلقها إزاء التقارير المتعلقة بالإعدام خارج القضاء الذي يجري في الوقت الراهن في إثيوبيا. وقد شمل المهاجمون المزعومون أعضاء في قوات الشرطة وفي القوات العسكرية.

الرسائل الموجهة

٧٧- أرسلت المقررة الخاصة، خلال الفترة محل الاستعراض، ١٢ رسالة فردية تتعلق بحالات إعدام خارج القضاء تم تنفيذها بواسطة ضباط الشرطة وأفراد من العسكريين في إثيوبيا. وقد شمل الأفراد الذين أرسلت بالنيابة عنهم هذه الرسائل الأشخاص الوارد بيانهم فيما يلي:

(أ) خاضار دولغوف ماشكوك، الذي يبدو أنه توفي بتاريخ ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٧ نتيجة التعذيب الذي لاقاه على أيدي جنود الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي؛

(ب) يوغاس محمد محومد فاتول وإبراهيم ديه فاتول، وهما رجلان تفيد التقارير أنهما توفيا في الثكنات العسكرية في كابريدهار. وقد عُرضت جثتاها في المدينة، وحُظِر دفنهما لمدة يومين. ويوجد أيضاً تسعة أشخاص آخرين غير محدد الهوية تم حبسهم مع الرجلين السابقين وما زالوا مفقودين، ويُفترض أنهم ماتوا؛

(ج) غاهنوغ يوسف آري، وهابيب هيراد، ومحمد أبو فرح غاي، ومحمد آبي هيرسي، وعبيدي محمد ياري، الذين تفيد التقارير أنهم قتلوا بواسطة جنود الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي في مدينة هودايو؛

(د) تيريف كومبي، وتيسفاي كومسيسا، وغوديا أنيسا، الذين ماتوا بعد أن أطلقت الشرطة المحلية في يلدو النار عليهم. وقد ادّعت الشرطة أنهم ماتوا في تبادل لإطلاق النار، في حين أن الشهود يؤكدون أنهم جميعاً كانوا غير مسلحين؛

(هـ) آتو أسيفا مارو، وهو عضو في اللجنة التنفيذية للمجلس الإثيوبي لحقوق الإنسان، الذي مات على أثر قيام رجال الشرطة بإطلاق النار عليه في أديس أبابا. وادّعت الشرطة أن النار أطلقت عليه عقب محاولته الهرب، بينما قررت المصادر الأخرى أنه لم يحاول الهرب بأي حال من الأحوال.

المعلومات الواردة من الحكومة

٧٨- تلقت المقررة الخاصة رسالة من الحكومة تسرد فيها تفاصيل الأحداث المتعلقة بوفاة مواطنة اثيوبية تدعى مغبنش مولاتو، قُتلت بعد أن أطلق عليها النار مهاجم مجهول الهوية عندما كانت تعمل في مندفييرا، باريتريا.

الملاحظات

٧٩- تشعر المقررة الخاصة بالقلق لأن الحكومة لم ترد على الرسائل التي أرسلت إليها بخصوص قتل آتو أسيفا مارو رميا بالرصاص وتأمل أن تتلقى قريبا أنباء عن التقدم المحرز في سير التحقيق القضائي في حادث وفاته.

فرنسا

الرسالة الموجهة

٨٠- أحالت المقررة الخاصة رسالة واحدة بتاريخ ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ الى حكومة فرنسا بالنيابة عن فابريس فرنانديز الذي قتل عندما كان مقيد اليدين ويجري استجوابه بواسطة ضباط الشرطة. ويبدو أن الضابط الذي اتهم بارتكاب الجريمة قد أوقف عن العمل واتهم بارتكاب جريمة القتل.

ألمانيا

المعلومات الواردة من الحكومة

٨١- أجابت الحكومة بتقديم معلومات المتابعة التي طلبتها المقررة الخاصة بخصوص حالة كولا بانكول. وفي معرض بيانها لتفاصيل الإجراءات التي اتخذت ضد طبيب الإسعاف الذي عالج كولا بانكول، أبلغت الحكومة المقررة الخاصة بأن الإجراءات أوقفت في جلسة علنية بتاريخ ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٧ بعد أن وافق المتهم على دفع مبلغ ٥ ٠٠٠ مارك ألماني الى منظمة العفو الدولية بالإضافة الى المصروفات القضائية. وقد حظي هذا الاتفاق بموافقة صريحة من شقيق السيد بانكول (١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨).

٨٢- وفيما يتعلق بأسباب رفض الشكوى التي قدمها السيد باباتوند بانكول بالظعن في قرار وقف إجراءات التحقيق مع ضباط حرس الحدود الفدرالي، أوضحت الحكومة أن ذلك يرجع الى عدم توافر أدلة كافية على أن ضباط حرس الحدود قد ارتكبوا جريمة جنائية (١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨).

غواتيمالا

٨٣- لقد تناقص عدد الرسائل الواردة المتعلقة بانتهاكات الحق في الحياة منذ انتهاء الحرب الأهلية في البلاد. بيد أن أغلبية الرسائل الواردة هي عبارة عن رسائل صادرة من أفراد يعملون على تقديم أولئك الذين ارتكبوا جرائم خلال فترة الصراع الى المحاكمة.

الرسائل الموجهة

٨٤- أرسلت المقررة الخاصة نداءين عاجلين الى حكومة غواتيمالا، تحثها فيهما على اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الحياة والسلامة البدنية للأشخاص الوارد بيانهم فيما يلي الذين تلقوا تهديدات بالقتل:

(أ) بروسبيرو بينادوس، بييترو نوتا وسائر أعضاء مكتب رئيس الأساقفة لشؤون حقوق الإنسان، الذين تفيد التقارير أنهم تلقوا تهديدات بالقتل عقب جنازة المونسنيور خوان جيراردي، الأسقف المساعد السابق بأسقفية غواتيمالا ومدير مكتب رئيس الأساقفة لشؤون حقوق الإنسان. وكان المونسنيور جيراردي قد قتل بعد يومين من تقديمه لتقرير عن الجرائم التي ارتكبتها الجيش خلال فترة الحرب الأهلية. وقد ادعى أن هناك رابطة وثيقة بين موته وما أعقبه من تهديدات لأعضاء مكتب رئيس الأساقفة، وبين ذلك التقرير (١٨ أيار/مايو ١٩٩٨)؛

(ب) أعضاء منظمة الدفاع عن المايا في غواتيمالا، وعلى الأخص مديرها خوان ليون ألفارادو، ومحامي المنظمة، أوفيديو باث، والمستشار القانوني، ريكاردو سولوجي، والأمين العام أورا ياتيز، والمشرع على المشروع ليتيسيا فيلاسكيز. ويُدعى أن رجالاً مسلحين قد اتصلوا بهؤلاء الأفراد واستجوبوهم عن أنشطتهم مع منظمة الدفاع عن المايا، وهددوهم بالقتل إن لم يكفوا عن هذه الأنشطة. ويسود الاعتقاد بأن هذه التهديدات مرتبطة بالجهود الحديثة التي بُذلت لتقديم رجال الجيش إلى المحاكمة على الجرائم التي يُدعى أنهم ارتكبوها ضد السكان الأصليين خلال عقد الثمانينات (٢٥ أيار/مايو ١٩٩٨).

٨٥- وقامت المقررة الخاصة أيضا بإرسال الرسائل التالية المتعلقة بانتهاك حق الأفراد الوارد بيانهم فيما يلي في الحياة، إلى حكومة غواتيمالا:

(أ) المونسنيور خوان جيراردي كونديا، الأسقف المساعد لكبير أساقفة غواتيمالا ومدير مكتب رئيس الأساقفة لشؤون حقوق الإنسان، الذي تفيد التقارير أنه قتل بتاريخ ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨ في كنيسة سان سباستيان في مدينة غواتيمالا بواسطة أفراد غير محدد الهوية. ويُدعى أن المونسنيور جيراردي قد ضرب ضربا مبرحا حتى الموت. وقد وقع حادث قتله بعد يومين من تقديمه لتقرير وجّه فيه لوما شديدا إلى الجيش على ارتكاب أغلبية انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت خلال فترة الحرب الأهلية؛

(ب) إدغار استواردو موتّا غونزاليز، الذي يُدعى أنه قتل بتاريخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ في مدينة غواتيمالا بواسطة أفراد غير محدد الهوية بينما كان يعمل في ورشة النجارة المملوكة له. وتفيد التقارير أن قتله مرتبط بواقعة أنه كان الشاهد الرئيسي في محاكمة كل من أنيبال أرشيللا بيريز، وميغيل أنجيل لوبيز كال، وميغيل رودريغيز ريفولوريو، وهم ثلاثة من رجال الشرطة الذين حكم عليهم بالإعدام لقيامهم بقتل لويس بيدرو شوش رينا. وتفيد التقارير أن رجال الشرطة المذكورين قد حاولوا أيضا قتل السيد موتّا ولكنه نجا من الموت وعاش ليشهد ضدهم.

المعلومات الواردة من الحكومة

٨٦- قامت حكومة غواتيمالا بإفادة المقررة الخاصة بأحدث التطورات المتعلقة بقضية قتل خوسيه إلياس سالانزار لورنزو، ومانويل شوب كال، اللذين قتلتهما مايور خوسيه انطونيو كروز مونزون، في مدينة بويتو، بيتين. وقد قام خبراء الطب الشرعي بفحص جثتي السيد سالانزار والسيد شوب. وأفادت الحكومة بأن الشرطة قبضت على السيد كروز، وأنه حوكم أمام محكمة مدنية حيث أدين بارتكاب جرمي قتل (٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧).

٨٧- كما أفادت حكومة غواتيمالا المقررة الخاصة بأنها تسلمت الرسائل التي أرسلتها هذا العام وأنها وجّهتها إلى الموظفين الرسميين المختصين، الذين سيقومون بإبلاغها بالتقدم المحرز في سير التحقيقات (٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨).

الملاحظات

٨٨- تود المقررة الخاصة أن تشكر حكومة غواتيمالا على إجاباتها على رسائلها وتعاونها معها في أداء مهامها. ومن الجدير بالثناء أيضا أن عدد الادعاءات التي تلقتها بخصوص وقوع انتهاكات، قد تناقص إلى حد كبير منذ انتهاء الحرب الأهلية. بيد أنها ما زالت تشعر بالقلق إزاء العدد الضخم من الرسائل التي تلقتها بخصوص الانتهاكات التي يُدعى ارتكابها

ضد السكان الأصليين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وهذا النمط يمكن أن يدل على عزوف الحكومة عن تحمّل كامل المسؤولية عن أفعالها الماضية. والمقررّة الخاصة تحت الحكومة على العمل بهمة من أجل تحقيق سلام دائم، مع ملاحظة أن أحد الأسس الجوهرية التي تركز عليها هذه العملية يتمثل في كفالة تمتع جميع المواطنين بحقوق الإنسان الأساسية.

هندوراس

الرسائل الموجهة

٨٩- أرسلت المقررّة الخاصة رسالتين تتعلقان بانتهاكات الحق في الحياة الى حكومة هندوراس.

٩٠- بالنيابة عن إدوين راميريز (٣ سنوات من العمر)، الذي يُدعى أنه قتل بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، في دورا، يورو، عندما كان مسافرا في شاحنة مع والديه. ويُدعى أن ثلاثة رجال أطلقوا النيران على الشاحنة. وقد جرح أيضا والد الطفل المدعو بنينو غارسيا، في ذلك الهجوم، وتفيد التقارير أنه من المدافعين عن حقوق الإنسان وأنه يعمل مع السكان في سان بيدرو سولا ويورو. ويُعتقد أن الذي أصدر الأمر بشن هذا الهجوم هو عضو سابق بإدارة المخابرات بجيش هندوراس.

٩١- وفيما يتعلق بخورخي كاستيللو وخوليان البرتو موراليس، اللذين يُدعى أنهما توفيا بتاريخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ بالقرب من تيلا أطلنطيدا، فقد كان الاثنان عضوين في طائفة غاريغوناس للسكان الأصليين. وتفيد التقارير أن الاثنین قُتلا، بالتواطؤ مع السلطات الحكومية، بواسطة ملاك الأراضي ورجال الأعمال الذين كانوا يريدون توسيع مُجمّع سياحي على أرض واقعة على ساحل المحيط الأطلسي ومملوكة لطائفة غاريغوناس.

اندونيسيا وتيمور الشرقية

٩٢- ما زالت المقررّة الخاصة تتلقى تقارير تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في اندونيسيا وتيمور الشرقية. ويُدعى أن قوات الشرطة التي ما زالت تخضع لإشراف الجيش، تستهدف عن عمد المعارضين السياسيين وأعضاء الأقليات الاثنية، الذين غالبا ما يُقبض عليهم وتُساء معاملتهم مما يُفضي الى موتهم. وبالإضافة الى ذلك تفيد التقارير أنه نادرا ما تجري تحقيقات في مثل هذه الحوادث وأنه لم يحدث مطلقا تقريبا اعتبار مرتكبيها مسؤولين عن أفعالهم.

المعلومات والرسائل الموجهة الى الحكومة

٩٣- أرسلت المقررّة الخاصة نداء عاجلا يتعلق بوفاة ما لا يقل عن خمسة من طلبة جامعة تريساكتي بتاريخ ١٢ أيار/مايو ١٩٩٨. وتفيد التقارير أن الوفاة حدثت أثناء حركة احتجاج طلابية تحولت الى حركة عنيفة. وعلى ضوء الوضع السياسي الراهن في اندونيسيا، وما يترتب عليه من احتمال حدوث حركات احتجاج أخرى، فقد قامت المقررّة الخاصة بتذكير الحكومة الاندونيسية ببعض المواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تحمي الأفراد من مثل هذه الممارسات، وحثت الحكومة على ممارسة ضبط النفس عند محاولة احتواء حركات الاحتجاج في المستقبل (٢٠ أيار/مايو ١٩٩٨).

٩٤- كذلك وجهت المقررّة الخاصة الرسائل التالية الى الحكومة الاندونيسية:

(أ) فيما يتعلق باستخدام قدر مفرط من العنف خلال المظاهرات: مانويل ماركيس، الذي يُدعى أنه قتل بتاريخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بمدينة ايتيس في ماناتوتو، بواسطة أفراد من الجيش الاندونيسي، عندما أصابته رصاصة طائشة أطلقت على المحتجين؛ أولاندينو مارسيلينو داكوتا، الذي تفيد التقارير أنه قتل برصاصات أطلقتها قوات الأمن الاندونيسية في بوكاو بتاريخ ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨، عندما انفجر غضب جمع من المحتجين من أنصار الاستقلال، الذين كانوا قد نظموا صفوفهم لتحية وفد أوروبي، عندما ظهرت سيارات قوات الأمن؛ السيدة سانغيك ودافيد كابيسا اللذان

يُدعى أن قوات الأمن قد أطلقت عليهما النار فأصابتهما في رأسيهما بتاريخ ٢ تموز/يوليه ١٩٩٨، خلال مظاهرة جرت أمام البرلمان المحلي في سورونغ، ايريان يايا؛

(ب) فيما يتعلق بجرائم القتل العمد التي ارتكبتها قوات الأمن: هيرمان داسدوريس سواريس، الذي تفيد التقارير أنه قتل بواسطة عضو في الكتيبة الاندونيسية البرية رقم ٣١٥ في أوبراتو، بمقاطعة مانتوتو بتاريخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ عندما كان يقوم بجمع بعض الأخشاب التي يبدو أن الجنود ظنوا خطأ أنها مسروقة من القوات العسكرية؛ كارلوس دا سيلفا وكارلوس دا كوستا، اللذان يُدعى أنهما قُتلا في قرية بوكولي، في بوكاو، بتاريخ ١٠ أيار/مايو ١٩٩٨ بعد أن تم الإبلاغ عنهما باعتبارهما من المشتركين المحتملين في إحدى جماعات المقاومة السرية؛ ماريلا فريتاس، التي يُدعى أنها توفيت بتأثير الجروح التي أصيبت بها من جراء الرصاصات التي أطلقها عليها بعض جنود الجيش الاندونيسي في منزلها الواقع بنجع سمالا، بقرية ويليلي، في تيمور الشرقية ليلة ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨.

المعلومات والرسائل الواردة من الحكومة

٩٥- أرسلت الحكومة الى المقررة الخاصة معلومات تتعلق بالرسائل التالية:

(أ) يرجع سبب وفاة دافيد أليكس بتاريخ ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧ الى النزيف الناجم عن الجروح التي أصيب بها من جراء طلقات رصاص البنادق التي أصابته خلال تبادل إطلاق النار بين قوات الأمن الاندونيسية وبين فريق المقاومة التابع للسيد أليكس. وبالرغم من وضعه بوصفه أحد الأشخاص الذين كانت الدولة تولي أكبر قدر من الاهتمام للقبض عليهم في اندونيسيا، فقد حظي بأقصى قدر ممكن من الرعاية الطبية من أجل محاولة إنقاذ حياته، وبعد وفاته نظمت الدولة مراسم جنازة تتفق مع المعتقدات الدينية الكاثوليكية التي كان السيد أليكس يعتنقها. وبالإضافة الى ذلك تحرص الدولة على أن توضح أن قوات الأمن لا يوجد لديها أي دافع يدعوها الى قتل السيد أليكس، نظرا لأنه كان يمكن أن يشكل مصدرا ثميناً للمعلومات بالنسبة لها.

(ب) فيما يتعلق بالقتل المزعوم لـ يانيواريو كوينتاس، وفرانيسكو وفرناندو لوبيز بتاريخ ٨ شباط/فبراير ١٩٩٧، أفادت الحكومة الاندونيسية بأنها قامت بإجراء تحقيق مستفيض في الموضوع، ولكنها لم تجد أي دليل على القتل المزعوم؛

(ج) فيما يتعلق بوفاة الطلبة الخمسة بجامعة تريساكتي الذين قتلوا بطلقات نارية خلال مظاهرة احتجاج بتاريخ ١٢ أيار/مايو ١٩٩٨، فقد تمسكت الحكومة بأنها اتبعت بدقة صارمة المنهجية المتفق عليها الخاصة بالسيطرة على الجماهير، وبأن الشرطة لم تستخدم الذخيرة الحية في ذلك اليوم. وأكدت الحكومة أن الطلبة قتلوا من جراء طلقات رصاص صادرة من موقع مرتفع قريب من مكان مظاهرة الاحتجاج، أطلقها شخص ما زال مجهولا حتى الآن. وبالإضافة الى ذلك فإن اثنين من كبار ضباط الشرطة المسؤولين عن تنظيم حركة الجماهير في يوم الاحتجاج المذكور قد حوكموا أمام مجلس عسكري وحكم على كل منهما بالسجن لمدة ١٤ شهرا لإساءة التصرف في ذلك الموقف.

المتابعة

٩٦- أبدت المقررة الخاصة رغبتها في زيارة اندونيسيا لفحص وضع حقوق الإنسان في ذلك البلد في ذات الموقع، حيث تشعر أنها ستكون حينئذ أقدر على تقييم الرسائل التي تتلقاها تقييما واقعيا وتوجيه التوصيات اللازمة الى الحكومة (٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧).

الملاحظات

٩٧- ما زالت المقررة الخاصة تشعر بالقلق إزاء وضع حقوق الإنسان في اندونيسيا وتيمور الشرقية، وعلى الأخص فيما يتعلق بانتهاكات الحق في الحياة التي تقع بسبب إفراط السلطات الحكومية في استخدام القوة خلال المظاهرات السلمية وبسبب التوترات الاثنية الموجودة في تيمور الشرقية، بايريان يايا، ونحو الطائفة الاثنية الصينية الاندونيسية في مجموعها. والمقررة الخاصة تحث الحكومة الجديدة على أن تحرص على عرض انتهاكات حقوق الإنسان في اندونيسيا على المحاكم. وبالإضافة الى ذلك فإنها توصي بأن تتلقى الجهات المسؤولة عن تنفيذ القانون تدريباً في مجال حقوق الإنسان، وذلك بغية التخفيف من حدة الصدمات في المستقبل بين الشرطة والمواطنين. وبالإضافة الى ذلك فإنها تود أن تشكر الحكومة على إجاباتها على رسائلها.

الهند

٩٨- تعترف المقررة الخاصة بالمناخ العدائي الذي يسود عدة مناطق في البلاد. كما أن الجهود التي تبذلها الحكومة الهندية من أجل "استعادة الثقة في النظام الديمقراطي وسيادة القانون ومنع وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح" تحظى بتقدير كبير. ومع ذلك فإن نفس هذه القوانين تحمي أعضاء القوات المسلحة من المحاكمة ويبدو أنها تساعد على تفشي حالات الإعدام خارج القضاء والإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي الناجمة عن قيام العسكريين بالاستخدام المفرط للقوة. كما أن المقررة الخاصة ما زالت تتلقى بيانات عن هذه الحالات مقرونة بمزيد من التقارير عن حالات الوفاة في الحبس وحالات القتل العمد.

الرسائل الموجهة

٩٩- أرسلت المقررة الخاصة الى الحكومة الرسائل المتعلقة بانتهاكات الحق في الحياة بالنيابة عن الأفراد الوارد بيانهم فيما يلي:

(أ) خايدم بيجوي سينغ، الذي قبضت عليه شرطة ثوبال بتاريخ ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ والذي تم العثور على جثته في مخفر الشرطة بعد ذلك بقليل. وتفيد التقارير أن الحكومة دفعت الى أسرته ٥٠ ٠٠٠ روبية ولكن لم يجر أي تحقيق قضائي لتقديم المسؤولين الى المحاكمة؛

(ب) كواجام راجين، الذي يدعى أنه عضو في جيش التحرير الشعبي، والذي يدعى أن الشرطة أطلقت عليه النار فقتلته في مانيبور، بعد أن أخذته من منزله بتاريخ ٦ شباط/فبراير ١٩٩٧. ولم يتم إجراء أي تحقيق قضائي بهذا الشأن؛

(ج) موارنغتيتم سورجيت، وخامجينيام اينوبا، وتاخيلامبام يادوماني، الذين يدعى أنهم قتلوا بتاريخ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٧ بواسطة جنود يقع مخفرهم في بازار. وما زال هناك تحقيق يجري في الموضوع؛

(د) خامخوباو ميزاو، الذي تفيد التقارير أنه أخذ من منزله بتاريخ أول نيسان/أبريل ١٩٩٧ بواسطة أفراد من الجيش في بونغنوال وقتل بعد ذلك بقليل؛

(هـ) كانوري سرينيفاس، الذي مات بعد أن أخذ من منزله بتاريخ ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٧ بواسطة ضباط الشرطة في لاكيبور. وتدعي الشرطة أنه قتل في تبادل لإطلاق النار ولكن شهود العيان يؤكدون أنه لم يحدث مطلقاً أي تبادل لإطلاق النار؛

(و) سوسندرا بهويان وأمورندا شودهوري، وهما رجلان قبض عليهما بعض رجال الجيش بتاريخ ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧، وتفيد التقارير أن إحدى المحاكم العليا أصدرت أمرها إلى الجيش بتسليم المعتقلين المذكورين بتاريخ ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وبتاريخ ٢١ حزيران/يونيه يُدعى أن الجثتين قد سُلمتا إلى مخفر الشرطة.

المتابعة

١٠٠- تشعر المقررة الخاصة أن حكومة الهند لا ترحب بالزيارات. فقد طلب سلفها في عدة مناسبات السماح له بزيارة ذلك البلد، ولكن دون جدوى. وهي تأمل في أن تجري حوارا مع الحكومة بخصوص هذا الموضوع في المستقبل.

الملاحظات

١٠١- تود المقررة الخاصة أن تشير إلى أن مشكلة الإعدام خارج القضاء منتشرة في جميع مناطق الهند. كما أنها تشعر بجزع شديد لأن الحكومة لم ترد حتى الآن على أي رسالة من رسائلها.

إيران (جمهورية الإسلامية)

الرسائل الموجهة

١٠٢- أرسلت المقررة الخاصة خمسة نداءات عاجلة إلى الحكومة تتعلق بأفراد أُدينوا في محاكمات لم تتوافر فيها المعايير الدولية.

١٠٣- وقد أرسل أول نداء، بالاشتراك مع الممثل الخاص المعني بوضع حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية ومع المقرر الخاص المعني بموضوع العنف الذي يمارس ضد النساء، بالنيابة عن زليخة كادخيدا، وهي امرأة تبلغ عشرين عاما من العمر حُكم عليها بالإعدام بتاريخ ١١ آب/أغسطس ١٩٩٧ بتهمة ممارسة علاقات جنسية خارج نطاق الزوجية. وقد رُجمت بالحجارة حتى الموت بالرغم من وجود التماس باستعمال الرأفة كان ما زال معلقا. وبعد أن أكد الأطباء أنها ماتت فعلا، بدأت السيدة كادخيدا تتنفس وأُخذت إلى المستشفى حيث أصبحت حالتها مستقرة (٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨).

١٠٤- وأُرسل النداء الثاني بخصوص حالة محمد علي أراي، الذي يُدعى أنه حكم عليه بالإعدام من إحدى المحاكم العسكرية التي أنكرت عليه الحق في الاستئناف. وقيل أنه أُدين بتهمة السرقة و"مناهضة إرادة الشعب" وقيل أنه عُدب حتى اضطر للتوقيع على اعتراف يُقر فيه الاشتراك في أنشطة معادية للحكومة (١٣ شباط/فبراير ١٩٩٨).

١٠٥- أما النداء العاجل الثالث فقد أرسلته المقررة الخاصة بالاشتراك مع الممثل الخاص المعني بوضع حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، بالنيابة عن موريزا فيروزي، الذي تفيد التقارير أنه حكم عليه بالإعدام بتهمة التجسس. وتفيد المعلومات الواردة، أنه أودع في الحبس الانفرادي لمدة عدة شهور قبل أن يُسمح له بالاتصال بمحام، ثم حُكم بإدانته في محاكمة سرية (٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٨).

١٠٦- وقد أرسل نداء متابعة عاجل إلى الحكومة لإعادة التأكيد على النداء الذي سبق أن وجهته المقررة الخاصة لحماية حق موريزا فيروزي في الحياة (٢٠ أيار/مايو ١٩٩٨).

١٠٧- وأُرسل آخر نداء بالنيابة عن سايرس دابيهي مُقدم وهدايت نجفبادي، اللذين حُكم عليهما معاً بالإعدام بسبب معتقدهما الدينية (٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

المعلومات الواردة من الحكومة

١٠٨- ردت الحكومة على العديد من الرسائل التي أرسلتها إليها المقررة الخاصة. وفيما يتعلق بحالة زليخة كادخودا، قررت الحكومة أن المذكورة قد أطلق سراحها بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ وأن قضيتها شُطبت عقب صدور قرار المحكمة المذكور (١٧ شباط/فبراير ١٩٩٨).

١٠٩- ورداً على الرسائل التي أرسلت بالنيابة عن ٢٧ فرداً قيل أنهم قُتلوا بواسطة شرطة مكافحة الشغب خلال حركة احتجاج، أنكرت الحكومة جميع هذه الادعاءات. وأكدت الحكومة أن بعض أحداث العنف قد تفجرت خلال عملية فرز الأصوات في الانتخابات البرلمانية، وتوفى شخصان نتيجة لذلك، بينما جُرح ٢٦ شخصاً آخر. وأحيطت المقررة الخاصة علماً بأن محكمة بوناب تحقق في القضية (١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧).

١١٠- وفيما يتعلق بحالة محمد علي عطا، قررت الحكومة أن المذكور لا يوجد له أي سجل في ملفات المنظمة القضائية للقوات المسلحة (٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨).

١١١- كذلك أبلغت الحكومة المقررة الخاصة بأن المحكمة العليا قد ألغت حكمي الإعدام الصادرين ضد سايرس زابيهي وهدايت كاشفي. وقد أعقب ذلك إعادة محاكمة المتهمين المذكورين أمام محكمة في مشهد وأدينوا بتهمة الإخلال بالأمن القومي. وحكم على الرجلين بالإعدام ولكن حكمي الإدانة ما زالاً يحتاجان إلى تأييد المحكمة العليا. وأكدت الحكومة للمقررة الخاصة أنه حتى إذا حدث ذلك، فإنه سوف يكون ما زال في استطاعة سايرس زابيهي وهدايت كاشفي تقديم التماس للرفعة إلى المحاكم (٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

العراق

١١٢- ما زالت المقررة الخاصة تتلقى تقارير تتعلق بإعدام المئات من السجناء السياسيين المحبوسين في السجون في جميع أنحاء البلاد. وتفيد المصادر أن عمليات الإعدام المشار إليها التي تتم في تلك السجون، تشكل جزءاً مما يسمى بـ "حملة تطهير السجون" التي أمر بها رئيس منظمة الأمن الخاص. وتؤكد هذه الادعاءات الخطيرة أيضاً أن المحبوسين المذكورين قد أدينوا بسبب معارضتهم المزعومة للحكومة، بعد محاكمات لم تتوافر فيها المعايير الدولية. وما زالت المقررة الخاصة تتلقى معلومات عن التوسع الكبير في توقيع عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم المتعلقة بالمخدرات والجرائم الاقتصادية.

١١٣- وللإطلاع على تحليل متعمق لوضع حقوق الإنسان في ذلك البلد، تحيل المقررة الخاصة إلى أحدث تقرير قدمه المقرر الخاص المعني بوضع حقوق الإنسان في العراق إلى لجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/1999/37).

الرسائل الموجهة

١١٤- أرسلت المقررة الخاصة نداء عاجلاً بالنيابة عن عمّار شهاب الدين وهو مواطن أردني تفيد التقارير أنه حكم عليه بالإعدام بتاريخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ بتهمة تهريب البضائع (١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧).

١١٥- وتم كذلك إرسال نداء عاجل بالنيابة عن مئات من السجناء في أبو غريب والرضوانية الذين ما زال يجري إعدامهم كجزء مما يسمى بـ "حملة تطهير السجون" (٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧).

١١٦- وأرسلت المقررة الخاصة رسائل تتعلق بانتهاكات الحق في الحياة بالنيابة عن الأفراد الواردة أسماؤهم فيما يلي:

(أ) آية الله القروي، وهو زعيم شيعي لمدرسة النجف الدينية الذي تفيد التقارير أن قوات الأمن العراقية ألقته القبض عليه بتاريخ ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ وقُتل رمياً بالرصاص مع ثلاثة أشخاص آخرين غير محدد الهوية. وتفيد

التقارير أن ابن آية الله القروي هو الذي عثر على جثة والده وحاول أن يقوم بمراسم الدفن بيد أن المصادر تفيد أن قوات الأمن العراقية انتزعت الجثة وقامت بدفنها فوراً.

(ب) رحيم شقير محمود، ورمضان كريم سعيد، وفاضل مجيد حميد، كرزان رشيد صابر، وحسين كاظم جواد، وفالح حسن خضير، ونايف علوي حمودي، وصالح حمزة محمود، ومكي حسن لائق، وخلف جنهان، وجواد حيدر الياسري، وعلاء علي عبد الحسين، وأحمد عواف شاكرو، وهلال حسين عبد الصمد، وعبد العزيز طالب حسين، وحمودي شلال خادم، وعبد الحميد مرتضى شهاب، وعبد الحسين علي علاء الدين، وعبود هلال رمضان، وفارس محمود رشيد، وفاضل رضا حسان، وحمودي عايد عيدان، وصالح عبد الهادي هدام، وهيثم حسن حارث، وواصف علوي طعمة عمير جاسم عمران، ومحمود طالب واجد، وفارس عنوان لهيب ومهدي عايش عيدان، وعبد السميع حسن علاء، وصفاء حسين علي، وعبد الفتاح اسماعيل علي، ومحمد شهاب علي، وعائيد خلف غافل، وفياض مكي عيسى، وسالم حسين وجدان، وأمير صالح حسين، ومصلح خليل حسين، ونافع خالد ياسين، ورمضان مهدي عيسى، وحسين عبد الحسين، ومصطفى جابر باقر، وباقر مهدي سلمان، وأثير كاظم ميلاد، وحمدان حسين علي، وعماد عبد الأحد حسين، ولعلي نصار عبد الباري، وأثير قاسم علوي، وحسين رائد خادم، وخادم حسين جابر، ومرضى جليل سيف الله، وعوض حسن، وجاسم جادوسالم، وفرحان حميد علي، وحسن حسين فارس، وضياء نايف هادي، وحسين مرشد فيصل، وراضي عبد الواحد فتاح، وفاخر عبد الواحد عيدان، وصدر الدين سلطان مرعي، وشهاب حمود فالح، الذين يدعى أنه قبض عليهم جميعاً لاشتراكهم في ثورة أيار/مايو ١٩٩١ وقتلوا في حزيران/يونيه ١٩٩٨ في إطار "حملة تطهير السجون". ويدعى أن جثثهم قد دفنت في مقابر جماعية دون إخطار أسرهم.

المعلومات الواردة من الحكومة

١١٧- تلقت المقررة الخاصة ردين من حكومة العراق بخصوص الرسائل الفردية والنداءات. وكانت الرسالة الأولى تتعلق بتأكيد من الحكومة بأن جميع المعلومات المتعلقة بحامد رحمانى سوف يتم تقديمها (٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧).

١١٨- كما تلقت أيضاً رداً يتعلق بحالة عمّار غالب محمود شهاب الدين، وهو مواطن أردني أدين بتهريب معدات ثقيلة عبر الحدود العراقية الأردنية. وأكدت الحكومة صحة التقارير التي تفيد بأنه حكم عليه بالإعدام ولكنها قررت أن تمكن من العودة الى الأردن بفضل مرسوم بالعفو أصدره الرئيس صدام حسين. (٣٠ آذار/مارس ١٩٩٨).

إسرائيل

١١٩- للاطلاع على تحليل معمق لوضع حقوق الإنسان في ذلك البلد، تحيل المقررة الخاصة الى أحدث تقرير قدمه الى الجمعية العامة المقرر الخاص المكلف بتقصي الممارسات الاسرائيلية التي تؤثر على حقوق الإنسان الخاصة بالشعب الفلسطيني وسائر العرب الموجودين في الأراضي المحتلة (A/53/661).

الرسائل الموجهة

١٢٠- أرسلت المقررة الخاصة رسائل تتعلق بانتهاكات الحق في الحياة بالنيابة عن الأشخاص الوارد بيانهم فيما يلي:

(أ) علي جوارش وهو طفل يبلغ السابعة من العمر تفيد التقارير أنه قتل بتاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ بطلقة نارية من جنود جيش الدفاع الاسرائيلي خلال مصادمات وقعت عند قبر راحيل في بيت لحم. وتدعي التقارير أنه كان بين عدة عشرات من الأطفال الفلسطينيين الذين كانوا يقذفون الأحجار ويحرقون إطارات السيارات أثناء أحد الاحتفالات الدينية اليهودية. وقد وُجّه اللوم الى أحد الجنود لقيامه بإطلاق النار على المجموعة، ويدعى أن قتل علي جوارش. وقد ثبت فوق ذلك أن لم يتم تقديم أي مساعدة للطفل؛

(ب) إبراهيم توفيق رتيمة، وهو طفل يبلغ من العمر ١٤ عاما ويُدعى أن أحد الجنود الاسرائيليين أطلق عليه النار بتاريخ ٢٢ حزيران/يونيه عندما رفض إطاعة أوامره. ويبدو أن الطفل نقل الى مستشفى الشفاء حيث مات بتاريخ ٣ تموز/يوليه ١٩٩٧؛

(ج) مروان حسن إبراهيم معالي، الذي سجن بتاريخ ٤ آب/أغسطس ١٩٩٧ بواسطة الجيش الاسرائيلي، وُجِد ميتا في زنزانته في سجن مجيدو بتاريخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وتدعى التقارير الرسمية أن انتحر، إلا أن المصدر كذب هذا الادعاء. وتفيد التقارير أنه كان يتمتع بصحة عقلية جيدة؛ وأن السلطات منعت زيارة عائلية كان محدد لها اليوم السابق على اليوم الذي قيل أنه مات فيه؛

(د) خالد علي أبو ضياء، الذي تفيد التقارير أنه كان معتقلا في القدس الغربية حيث ضُرب وعُذّب. ويُدعى أنه مات في مستشفى شاري زديك بتاريخ ٢١ أيار/مايو ١٩٩٧، ويقال إن تقرير الصفة التشريحية قد أكد أنه تعرض للضرب المبرح الذي ترتب عليه إصابته بعدة كسور في الجانب الأيمن من الوجه. وتفيد المصادر أنه ضرب حتى الموت بأدوات ثقيلة.

الملاحظات

١٢١- تشعر المقررة الخاصة بالقلق الشديد إزاء الوضع المستمر الموجود في الأراضي المحتلة وتشير الى أن هذا الوضع تترتب عليه آثار منافية للإنسانية بالنسبة للأشخاص المعنيين. وتشعر بالفزع لأن الصراع الجاري في المنطقة والغضب الناجم عنه قد تسببا خلال العام المنصرم في وفاة طفل بريء يبلغ من العمر سبع سنوات.

البيان

الرسائل الموجهة

١٢٢- أرسل نداء واحد عاجل الى الحكومة بالنيابة عن شيمازو شينجي، وأيدا ماساميشي، وتسودا أكيرا، وموراتاكي ماساهيرو، تاكياسو يوكيهيا، الذين يواجهون خطر الإعدام الوشيك بعد أن حرموا من الانتفاع بخدمات المحامين أثناء التحقيق في قضيتهم (١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨).

١٢٣- وأرسلت المقررة الخاصة رسالة تتعلق بانتهاك الحق في الحياة بالنيابة عن موسافي أبارييكو، وهو مواطن إيراني يُدعى أنه مات أثناء احتجازه في أحد مراكز الحبس في طوكيو. ويُدعى أن موته حدث على أثر مشاجرة نشبت بينه وبين حراس السجن وأن الوفاة حدثت نتيجة لإصابة في الرأس.

المعلومات الواردة

١٢٤- فيما يتعلق بحالة سيمازو شينجي، وأيدا ماساميشي، وتسودا أكيرا، وموراتاك ماساهيرو، وتاكياسو يوكيهيا، قررت الحكومة أن جميع من يُشتبه فيهم وتوجه إليهم الاتهامات بارتكاب جرائم، يكفل لهم الحق في إبداء الدفاع القانوني، بمن فيهم الأشخاص السابق ذكرهم. فضلا عن ذلك، فإنه عندما تكون الجريمة من الجرائم المعاقب عليها بالإعدام ولا يستطيع المتهم توكيل محام للدفاع عنه، فإن الدولة يجب عليها أن تنتدب له محاميا. كما أن جميع الأشخاص الذين يحكم بإدانتهم تمنح لهم فرصة رفع استئناف عن الحكم (٣ آذار/مارس ١٩٩٨).

١٢٥- ردت الحكومة على الادعاءات المتعلقة بحالة موسافي أبارييكو بقولها أنه بينما كان المذكور محتجزا بمعرفة مكتب مراقبة الهجرة، قام الضباط بتقييده بعد أن كان قد قام بدفعهم جانبا، وعندما كان الضباط يحاولون فك قيده، ألقي السجين برأسه الى وراء وصدم رأسه بالأرض وفقد الوعي. وانتهى التحقيق الذي أجرته النيابة في الموضوع الى أن الضباط لم يرتكبوا أي جريمة وأن وفاة موسافي أبارييكو حدثت نتيجة لأفعاله هو نفسه (٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

كازاخستان

الرسائل الموجهة

١٢٦- أرسلت المقررة الخاصة نداء عاجلا بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، بالنيابة عن خاميت ميميت وعن اثنين آخرين من ذوي الاثنية الايغور من الصينيين الذين تفيد التقارير أنهم كانوا يواجهون خطرا مُحدقا يتمثل في تسليمهم الى إقليم اكسينيانغ ويغور المتمتع بالاستقلال الذاتي، حيث يواجهون خطر التعذيب واحتمال الإعدام. وقد قبض على الرجال الثلاثة عندما كانوا يحاولون عبور الحدود بين الصين وكازاخستان، واحتُجزوا في "سجن العزل للتحقيق" التابع للجنة الأمن الوطني في ألماتي (٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

ليبيريا

الرسائل الموجهة

١٢٧- أرسلت المقررة الخاصة رسالة واحدة الى حكومة ليبيريا تتعلق بوفاة صمويل دوكي، وجانيت دوكي وشخصين آخرين غير محددي الهوية. وتفيد التقارير أن الأربعة المذكورين قد قبض عليهم بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ بواسطة جنود من قوات الأمن الخاصة. وعُثر على جثثهم بتاريخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ في ضواحي غبارنغا. ويدّعى أنه تم القبض على خمسة أشخاص بخصوص هذا الحادث.

ماليزيا

الرسائل الموجهة

١٢٨- أرسلت المقررة الخاصة رسائل تتعلق بانتهاك الحق في الحياة بالنيابة عن الأفراد الوارد بيانهم فيما يلي:

(أ) انيانغ أك جندانغ، الذي تفيد التقارير أنه قتل بتاريخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ بواسطة الشرطة الماليزية خلال اشتباك عنيف وقع بين فلاحين من قرية ايابان من السكان الأصليين وبين قوات الشرطة، ويدّعى أن الفلاحين كانوا غير مسلحين، مما يدل على وقوع إفراط في استخدام القوة من جانب قوات الشرطة؛

(ب) ثمانية أشخاص اندونيسيين غير محددي الهوية من الذين أعيد توطينهم بالقوة بواسطة الشرطة الماليزية من إحدى مخيمات احتجاز المهاجرين. وخلال عملية الإعادة الى الوطن بتاريخ ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٨، أفضت المقاومة التي أبدتها إحدى المجموعات، الى نشوب اشتباك عنيف أسفر عن مقتل ثمانية أفراد وأحد ضباط الشرطة؛

(ج) عثمان بن محمد، الذي تفيد التقارير أنه توفي بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ في مركز الهجرة في مَلَكَا. ويقال إنه كان يعاني من آلام عنيفة في المعدة والساق والفخذ ولكنه لم يحصل على أي رعاية طبية. وقد دل تقرير الصفة التشريحية على أنه كان يعاني من تمزق في الأمعاء ودماء متخثرة في الرئتين والقلب.

المكسيك

١٢٩- تقرر المقررة الخاصة أنه إذا كان عدد الرسائل الذي أرسل هذا العام الى حكومة المكسيك بخصوص انتهاكات الحق في الحياة قليلا بسبب الافتقار الى الموارد، إلا أن وضع حقوق الإنسان في ذلك البلد ما زال يدعو الى القلق، وخاصة بالنظر الى حوادث القتل التي وقعت حديثا في شياباس. ومع ذلك فقد بذلت الحكومة جهدا يدعو الى الإعجاب، من أجل الرد على العديد من الرسائل الماضية.

الرسائل الموجهة

١٣٠- أرسلت المقررة الخاصة نداء عاجلا واحدا الى حكومة المكسيك خلال الفترة قيد الاستعراض بالنيابة عن السكان الأصليين من الفلاحين الذين يعيشون في منطقة أكتيل التابعة لبلدية شينالو بولاية شيباس. وقد أرسل النداء عقب مقتل ٤٥ شخصا من طائفة تزوتزايلى بتاريخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ في هذه المنطقة. وتفيد التقارير أن ٢١ امرأة، و ١٥ طفلا، وتسعة رجال لقوا مصرعهم بينما جرح عدة أشخاص آخرين ونقلوا الى المستشفيات. ويُعتقد أن الذي ارتكب جرائم القتل المذكورة هما مجموعتان من المجموعات شبه العسكرية التي تُعرف باسم "السلام والعدالة"، و"القناع الأحمر"، واللذان تفيد التقارير أنهما هاجمتا جماعة السكان الأصليين، بسبب مساندتها لجماعة المعارضة المسلحة المعروفة باسم جيش زاباتيسا الوطني للتحرير. وأدعى فضلا عن ذلك أن المذبحة وقعت على مقربة من مركز الشرطة ولكن الشرطة لم تتدخل مع ذلك (١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨).

١٣١- وبالإضافة الى ذلك فقد قامت المقررة الخاصة باستعراض انتباه الحكومة المكسيكية الى الادعاءات الخاصة بانتهاك حق الحياة بالنسبة لـ ٢٥ شخصا.

١٣٢- اكتشفت شرطة الطرق الفدرالية جثة خورخي نافا أفيليس في ضواحي إيجوالا-بالميرا في الطريق السريع الموصل بين مدينتي مكسيكو وأكابولكو، عندما كان ثلاثة موظفين رسميين من ولاية موريلوس يحاولون التخلص منها. وأدعى أن السيد نافا أفيليس كان قد تم احتجازه بتاريخ ٢٧ كانون الثاني/يناير في جيوتيبيك، موريلوس، بواسطة أفراد من قوات الشرطة.

١٣٣- يُدعى أن سينوبيو سيكستوسانتوس البالغ من العمر ١٧ عام قد قُتل بتاريخ ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٨ بواسطة أفراد من الجيش الاتحادي الذين دخلوا منطقة باريو نويغو، سان خوسيه، بلدية تلاكوشيسستلاهوكا بولاية غيريرو، حيث قاموا بالتفتيش بحثا عن الأسلحة النارية. وتفيد التقارير أن سينوبيو سيكستوسانتوس مات بسبب الضربات التي تلقاها من الجنود. ويقال إن باريو نويغو سان خوسيه كانت تسعى سعيًا حثيثًا خلال فترة من الزمن للحصول على اعتراف بها كجماعة من السكان الأصليين.

١٣٤- وتفيد التقارير أن جيراردو فيلاريا روبريغيس قد توفي بتاريخ ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٨ في ليناريس، نويفوليون، بعد أن اعتدى عليه أفراد من الشرطة القضائية التابعة للدولة.

١٣٥- تفيد التقارير أن خوسيه تيلا لوبيز غارسيا، وهو شخص من طائفة السكان الأصليين الشول، قد قتل بواسطة الجماعة شبه العسكرية المسماة "السلام والعدالة"، انتقاما منه بسبب قيامه بإبلاغ اللجنة المدنية الدولية لمراقبي حقوق الإنسان، بوضع حقوق الإنسان في المكسيك. وتفيد التقارير أن وفاته حدثت بتاريخ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٨ في مدينة تزاكيل.

١٣٦- ويُدعى أن أوسكار ريفيرا لييفا قد قتل بتاريخ ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨ في أتويك بواسطة مجموعة تضم بين أفرادها عضوا نشطا من العسكريين. وتفيد التقارير أن السيد ريفيرا لييفا قد قتل بطلقة نارية أصابته عندما كان يغادر أحد الاجتماعات السياسية. ويُعتقد أن قتله قد وقع على سبيل الانتقام منه بسبب البلاغات التي قدمها بخصوص وضع حقوق الإنسان في المكسيك ولاسيما فيما يتعلق بمذبحة أغوا بلانكا.

١٣٧- تفيد التقارير أنه بتاريخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٨ قتل بواسطة أفراد من الجيش المكسيكي في إل شاركو، كل من فرناندو فيليكس غوادالوب، ومانويل فرانثيسكو بريسيليانو، وفيدنسيو موراليس كاسترو، وخوان غارسيا دي لوس سانتوس، وأبولينار خيمينيز غارسيا، وهونوريو غارسيا لورنزو، وماوروغونزاليس كاسترو، وماريو شافيز غارسيا، ودانيال كريسوفور، وريكاردو زافالا. وتفيد التقارير أن جميع هؤلاء الرجال كانوا أعضاء في الجيش الثوري الشعبي، وكانوا نائمين في مدرسة كاريتينو مالدونادو، عندما استيقظوا على طلقات البنادق وقتلوا من جراء الطلقات النارية التي أعقبت ذلك.

١٣٨- ويُدعى أن دانيال كولينييسوسو، وجان كارلوس مورينو، وايفان مورينو، ورومان موراليس اسيفيدو، وكارلوس ألبرتو لوبيز اينيز، وانجيل ليال اوليناريس، قد قتلوا في كولونيا بوينس أيريس، بتاريخ ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بعد أن كانت الشرطة قد احتجزتهم. وفي اليوم التالي عُثر على جثث الثلاثة الأول منهم بالقرب من تلاكواك؛ وعُثر على الثلاثة الباقين بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ في ضواحي أيوسكو مديو. وتفيد التقارير أن جميع الجثث تحمل آثار التعذيب وأنه أطلقت عليها طلقات نارية.

١٣٩- وتفيد التقارير أن ميراي توريبا أرسينيغا قد قتل بواسطة أحد أفراد القوات العسكرية بتاريخ ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٨ في بلدية غواد اللوب إي كالفو، عندما أوقفت الشاحنة التي كان يستقلها مع اثنين من أصدقائه بواسطة بعض العسكريين وقفز من مؤخرة الشاحنة وأخذ يجري. وتفيد التقارير أنه أصيب بطلقات نارية في ظهره ومات بعد ذلك في المستشفى.

١٤٠- وتفيد التقارير أن إيلبر سولانو البالغ من العمر ١٢ عاما قد قتل بتاريخ ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٨ في رانشودي مارتين كروز، بواسطة أحد أفراد القوات المسلحة عندما كان يقوم هو وأحد أصدقائه باستخراج الماء من أحد الآبار. وادّعى أن الجندي أخبر الصبي أنه يريد أن يمارس علاقة جنسية معه وأنه قتل إيلبر سولانو بعد ذلك.

١٤١- ويُدعى أن سنتياغو لونا رينا، وهو عوض في منظمة الفلاحين في جنوبي سييرا، قد قتل بتاريخ ١٥ آذار/مارس ١٩٩٨ في تبتيكستلا بواسطة أعضاء في إحدى الجماعات شبه العسكرية.

المعلومات الواردة من الحكومة

١٤٢- أرسلت حكومة المكسيك عدة رسائل الى المقررة الخاصة خلال الفترة محل الاستعراض رداً على الرسائل التي أرسلت في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨.

١٤٣- فقد أرسلت الحكومة المكسيكية الى المقررة الخاصة رداً على مسألة التعذيب المتعلقة بحالتي خوسيه لوبيز ريبس، وريكاردو ريكو أوبالدو. وقالت إن الحكومة أجرت تحقيقاً في الحالة، بما في ذلك إجراء تحليل بواسطة خبراء الطب الشرعي، وعرضت القضية على الدائرة الأولى بمحكمة أول درجة الواقعة في نطاق الاختصاص القضائي لمنطقة اكسالابا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وفي تلك الجلسة اتخذت الإجراءات الجنائية ضد ١٢ عضواً في الشرطة القضائية في منطقة فيراكروز ووجهت تهمة القتل العمل المقترن بظروف مشددة الى خوسيه لوبيز ريبس وريكاردو ريكو أوبالدو. وقد روعيت الأحكام الدستورية المتعلقة بالموضوع طوال الإجراءات وتم احترام حقوق الأفراد (٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧). وأخطرت المقررة الخاصة في تاريخ لاحق بأن المسؤولين عن وفاة السيد لوبيز والسيد ريكو قد تم إعفاؤهم من واجباتهم كموظفين عموميين (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧).

١٤٤- وفيما يتعلق بالحالة التي أرسلت المقررة الخاصة رسالة بشأنها بخصوص اندريس لوبيز، الذي يُدعى أنه قُتل في كويول، التابعة لبلدية متلاتونوك بولاية غيريرو، قرر الموظفون المسؤولون عن تحقيق الحالة، أنهم لم يستطيعوا العثور على دليل على وفاة هذا الرجل في سجلات الدولة. وطلبوا تقديم المزيد من المعلومات.

١٤٥- كذلك وصلت معلومات متعلقة بحالة اريك كارديناس إسكويدا الذي توفي أثناء الحبس في مخفر الشرطة بتاريخ ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ مما أدى الى قيام موظفي الدولة بإجراء تحقيق في الموضوع. وتبين من التشريح أن سبب الوفاة يرجع الى عدم وصول الدم الى المخ، الأمر الذي قد يُعزى الى الشنق. وقد وُجّه الاتهام في هذه القضية الى ثلاثة من ضباط الشرطة التابعين لشرطة بلدية نويغو لاريدو، ولكن لم تتم معاقبتهم لأن القضية لم تنتهِ بعد. ولهذا السبب أيضاً لم يتم دفع تعويض الى الأسرة (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧).

١٤٦- بخصوص حالة وفاة اليخاندرو خيريرا فلوريس، قامت السلطات الحكومية المختصة بإجراء تحقيق تبين منه أنه مات بتاريخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ بسبب جروح ناجمة عن طلقات بندقية من رجال الشرطة عندما رفض السماح لهم بتفتيش سيارته. وقد وجهت الى رجال الشرطة تهمة القتل العمد المقترون بظروف مشددة وسوء استعمال السلطة، ولكن لما كانت القضية لم يُحكم فيها بعد، فإنه لم يتم توقيع عقوبات كما أن الأسرة لم تتلق أية تعويضات (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧). وفي رسالة حديثة، أكدت حكومة المكسيك أن المسؤولين عن وفاة السيد خيريرا قد أدينوا وأنهم موجودون حالياً بالسجن (١٢ شباط/فبراير ١٩٩٨).

١٤٧- كذلك أرسلت الحكومة معلومات تتعلق بحالة وفاة بليساريو فيللاغاس بيريليزا، وسلفستربرنال، وهوسيه ماريو بايان بلتران، الذين تفيد التقارير أنهم قتلوا في سينالوا بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وقد أجري تحقيق وأدين فيه ثلاثة ضباط من شرطة بلدية سينالوا ليغا بتهمة قتل الرجال الثلاثة، غير أن مكان وجود الضباط غير معروف في الوقت الراهن، ولذا يتعذر تنفيذ العقوبات التي حكم عليهم بها. وما زال يتعين على المحكمة أن تحدد مبالغ التعويضات التي ستقضي بها لأسر الضحايا (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧). وفي رسالة حديثة أشارت الحكومة الى أن الضباط المسؤولين ما زالوا مطلقي السراح، وأنه قد ثبتت إدانة عدة أفراد آخرين من شرطة المنطقة بتهمة الاشتراك (شباط/فبراير ١٩٩٨).

١٤٨- وقررت حكومة المكسيك، في تقرير متابعة لتعليقات العام الماضي على حالة جيراردو هورتادو أرياس، أن تحقيقاً قد أجري بشأن هذا الموضوع، وأن سيتم إخطار المقررة الخاصة بأية تطورات جديدة تطرأ بشأن هذه الحالة (٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٨).

١٤٩- فيما يتعلق بحالة وفاة سيلفانو مارتينيز ساليناس، وأوليفيا فارغاس كارو، وماريا كارو خيمينيز، وماريو مارتينيز فارغاس، وهو قاصر، فقد قام فلافيو صوصا فيللافيشنسيو بتقديم شكوى الى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، التي طلبت من السلطات المختصة في أوكساكا إجراء تحقيق وسوف يقدم مزيد من المعلومات عندما يتقدم سير التحقيقات. (١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧).

١٥٠- قدمت الحكومة المكسيكية مزيداً من المعلومات فيما يتعلق بالتهديدات بالقتل التي وجهت الى يسيكا ياديرا دياز وأمها، وماريا يوجينا كازاريس دي دياز، في ولاية دورانغو، وأكدت أن المدعي العام في ولاية دورانغو ذهب الى منزل ماريا يوجينا كازاريس دي دياز لأنه كان قد أبلغ بأن أشخاصاً مجهولي الهوية قد شوهوا في المنطقة المجاورة لمنزلها ولأنه أراد أن يوفر لها حماية الشرطة التي قبلتها المذكورة. وتفيد التقارير أن السيدة كازاريس دي دياز قد أخطرت السلطات الحكومية بأنها أصبحت تشعر بدرجة كافية من الأمان (١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧).

١٥١- وقُدِّمت أيضاً معلومات تتعلق بحالة وفاة سيليرينو خيمينيز أماراز. وأنكرت الحكومة أن أعضاء شرطة ولاية أوكساكا قد دخلوا منزل السيد خيمينيز وقتلوه، وأكدت على العكس من ذلك أنه بمجرد دخول الشرطة الى مناطق يالاتينغو وكوباليتا، سان متيو ريهوندو مياها تان قبولت بوابل من النيران، وكان عليها أن ترد على النار بالمثل حتى تحمي نفسها. بعد ذلك قامت الشرطة بمسح المنطقة وعثرت على السيد خيمينيز الذي كان ما زال على قيد الحياة ولكنه كان مصاباً بجراح خطيرة. وحاولت الشرطة نقله الى المستشفى ولكنه توفي في الطريق. وأجري تحقيق في الشرطة. بعد ذلك، قدمت ماريا استيلا غارسيا راميريز، وهي أرملة المتوفي، شكوى ادّعت فيها إن الشرطة دخلت منزلها وأطلقت النار على زوجها فقتلته وضربت أباه وأخاه، وسرقت ٣٥٠٠ بيزو وجهاز تسجيل، وأحدثت تلفيات بالمنزل. وفي التحقيق أثبت الأطباء الأخصائيون الحكوميون أنهم لم يجدوا أي دليل على إصابة أي فرد من أفراد الأسرة وأنه لا يوجد أي تلف ظاهر بالمنزل. ولم يتم البيت في المسألة بعد وما زال التحقيق جارياً (١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧). وفي رسالة متابعة أبلغت الحكومة المقررة الخاصة أنها لم تعثر على أي دليل يؤكد التهديدات بالقتل التي يُدعى أنها وجهت الى ماريا استيلا راميريز، وأنه يتعين عليها أن تحضر الى المركز الرئيسي للشرطة لتقديم شكوى. ولا توجد أي معلومات جديدة بخصوص وفاة سيليرينو خيمينيز أماراز (٦ شباط/فبراير ١٩٩٨).

١٥٢- وفيما يتعلق بوفاة خوان أسيفيس كروز أرسلت الحكومة تقريراً أعده المدعي العام لولاية أوكساكا يقرر فيه أن جميع وقائع الحالة كما عُرضت هي وقائع صحيحة، باستثناء أن خوان أسيفيس كروز كان يوجد بداخل منطقة محصورة من مطار أوكساكا حينما أطلقت عليه النار. ويبدو من الواضح أن السلطات العسكرية في هذه المنطقة قد حذرت المتوفي ثلاث مرات بإخلاء المنطقة ثم أطلقت طلقتين في الهواء على سبيل الإنذار، وعند هذه النقطة أصدر الرجل الذي كان يركب حصاناً أمره إلى أحد الملازمين فأطلق النار على خوان أسيفيس كروز. وقد تعرفت أمه على جثته وطلبت إجراء تحقيق في وفاته. ويجري التحقيق حالياً بواسطة السلطات المختصة التي سترسل مزيداً من التفاصيل إلى السلطات المختصة بمجرد انتهاء التحقيق (١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧).

١٥٣- وفيما يتعلق بحالة وفاة أدريان سباستيان أنطونيو. تزعم الحكومة أن وقائع الحالة كما عرضتها المقررة الخاصة غير صحيحة. وتدعي الحكومة أن أدريان سباستيان أنطونيو قد عثرت عليه الشرطة في مزرعة المواشي في ليانو مانغي وفي حوزته ٢٢ بندقية و ٨ خرطوشات. ولما كان المذكور ليس لديه ترخيص ولم تكن الأسلحة مسجلة فقد احتجزته الشرطة. وأثناء الطريق إلى أوكساكا في السيارة التي كانت تحمل السجين وسبعة من رجال الشرطة انفجر أحد إطارات السيارة وجرح كل من كان بداخل السيارة وتوفي أدريان سباستيان أنطونيو. وأجري تحقيق، ويُحاكم في الوقت الحالي سائق السيارة لتسببه في وفاة أدريان سباستيان أنطونيو وجرح زملائه من رجال الشرطة. ودُفع مبلغ ٥٠ ٠٠٠ بيزو إلى أسرة أدريان سباستيان أنطونيو كتعويض عن وفاته (١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨).

١٥٤- وفيما يتعلق بحالة وفاة أنطونيو توريس استرادا، فقد قام المدعي العام لولاية غواناياتواتو بإجراء تحقيق ولكن لم يمكن التوصل إلى دليل يؤدي إلى تحديد المسؤول عن وفاته. ويُظن أن المتوفي هو نفسه الذي تسبب في وفاته، عندما سقط واصطدمت رأسه بالأرض عندما كان سكراناً (١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨). وفي رسالة تحديث لاحقة، قررت الحكومة المكسيكية أن المذكور قد توفي في المستشفى بسبب ضربة على رأسه تلقاها من ضباط الشرطة عندما كان في السجن. ولم يرد أي ذكر لوجود قضية منظورة ضد الضباط الذي وجهوا الضربة (١٢ شباط/فبراير ١٩٩٨).

١٥٥- وفيما يتعلق بوفاة رايس بيناغوس فقد أكدت الحكومة صحة وقائع القضية كما نقلتها المقررة الخاصة، وقامت بإجراء تحقيق لم يتم الانتهاء منه بعد (١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨). وفي رسالة تحديث لاحقة، أفيد بأن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وجدت أن ضباط الشرطة في ولاية شياباس مسؤولون عن وفاة رايس بيناغوس. غير أنه لم يتيسر التقدم في سير التحقيق أكثر من ذلك بسبب عدم تعاون قوات الشرطة. وقد أحيل الموضوع إلى حكومة ولاية شياباس. (١٢ شباط/فبراير ١٩٩٨).

١٥٦- وقررت الحكومة فضلاً عن ذلك أن الإجراءات القضائية ضد أولئك الذين تقرر أنهم مسؤولون عن وفاة سيكستو ديلا روسا مارتينيز ما زالت جارية في الوقت الراهن. كما أن وقائع الحالة كما أوضحتها المقررة الخاصة صحيحة. ولم تتلق أسرة المتوفي أي تعويض حتى الآن (١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨).

١٥٧- وردا على الرسائل والاستفسارات التي أرسلتها المقررة الخاصة بخصوص الحوادث التي وقعت بتاريخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ في منطقة أكتيل التابعة لبلدية شينالهو، شياباس، أجابت الحكومة بأنها قامت فور وقوع هذه الحوادث مباشرة بإرسال أفرقة من المحققين إلى المنطقة. وبتاريخ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ تقرر توجيه الاتهامات الجنائية إلى ٤٠ شخصاً بينهم ٣ من القُصّر. وبالإضافة إلى ذلك تفيد التقارير أنه تم تقديم المساعدات الإنسانية إلى المنطقة. وما زالت التحقيقات والمحاكمات جارية وقت إرسال رد الحكومة (٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨). وقدمت الحكومة معلومات إضافية بشأن الموضوع، تتضمن أنباء عن توجيه الاتهام إلى تسعة أشخاص آخرين بمن فيهم بعض الموظفين الحكوميين. كذلك تم تقديم معلومات بشأن أنشطة المتابعة من جانب المدعي العام للجمهورية، وأمين الحكومة، وأمين الدفاع الوطني واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨).

١٥٨- وقدمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تقريراً عن التحقيق المتعلق بحالة الصحفيين الثلاثة رينيه سولوريو، وارانستو مدريد، وجيراردو سيغورا الذين يعتقد أن حياتهم أصبحت مهددة بسبب التقارير التي قاموا بإعدادها عن تلفزيون الأزتيك. وقدمت اللجنة بياناً مفصلاً عن التقدم المحرز في التحقيقات التي أجريت، والتي انتهت بالرفض المزعوم من جانب الصحفيين المذكورين للحضور للرد على أية أسئلة أخرى في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ (٦ شباط/فبراير ١٩٩٨).

١٥٩- وقدمت الحكومة أيضاً معلومات بخصوص التهديدات بالقتل التي وجهت إلى كل من غوستافو سارات، وسيلسو كروز، وماريانو لوبيز، وإينار بيرنيلي دومينغيز، وخورخي موتولينيا، وروسيندو هيرنانديز، وفيليب لوبيز، تفيد أن حكومة ولاية شياباس قد اتخذت التدابير اللازمة لحماية حياة هؤلاء الأفراد (٢٨ أيار/مايو ١٩٩٨).

١٦٠- وفيما يتعلق بحالة خورخي نافا أفيليس، أجابت الحكومة بأن عدة أفراد من رجال الشرطة قد اتهموا و/أو أدينوا في جريمة قتل هذا الشخص وما أعقبها من محاولات الشرطة للتغطية على الجريمة. وبالإضافة إلى ذلك قام المدعي العام للجمهورية بتنظيم بعض الدورات التدريبية في مجال حقوق الإنسان لقوات الشرطة الحكومية (٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٨).

المتابعة

١٦١- أرسلت المقررة الخاصة خطاباً إلى الحكومة تستفسر فيه عن مقالة صحفية نشرت في جريدة La Jornada بتاريخ ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٨ وجاء بها أن حكومة المكسيك قد دعتها إلى زيارة البلاد. وطلبت المقررة الخاصة تزويدها بمزيد من المعلومات بخصوص هذه الدعوة، لكي تستطيع أن تبدأ في اقتراح بعض المواعيد لزيارة المكسيك. وحتى تاريخ كتابة هذا التقرير، لم تتلق أي رد من الحكومة. وتود المقررة الخاصة أن تكرر التعبير عن رغبتها في زيارة المكسيك (١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨).

الملاحظات

١٦٢- تأسف المقررة الخاصة لجسامة انتهاكات الحق في الحياة بالمكسيك خلال العام المنصرم، وترى أن الأحداث التي وقعت في شياباس تدعو للانزعاج بوجه خاص. وبالإضافة إلى ذلك فإن استهداف السكان الأصليين والمدافعين عن حقوق الإنسان لهذا النوع من الاعتداءات بصفة منتظمة هو أمر يدعو للقلق. ومع ذلك فإن الإجابات العديدة والتفصيلية من جانب الحكومة على الرسائل السابقة يعتبر علامة مشجعة ويدل على رغبة في التعاون مع المقررة الخاصة في أداء مهمتهما. وهي تأمل بإخلاص في أن تسفر روح التعاون المشار إليها عن توجيه دعوة رسمية مكتوبة من الحكومة إليها لزيارة ذلك البلد.

المغرب

١٦٣- أرسلت المقررة الخاصة رسالة واحدة متعلقة بانتهاك الحق في الحياة إلى الحكومة المغربية بالنيابة عن قدي مبارك العبد، الذي يدعى أنه قتل بتاريخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بالقرب من الحدود الجزائرية. ويبدو أنه كان قد سافر إلى الرباط لطلب الحصول على تأشيرة خروج للسفر إلى موريتانيا، غير أن طلبه رفض. وبتاريخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ أبلغت أسرته بأنه مات متأثراً بالجراح التي أصيب بها من جراء طلقات رصاص بندقية.

ميانمار

١٦٤- تلقت المقررة الخاصة عدداً كبيراً من التقارير المتعلقة بوقائع قتل حدثت خلال الفترة محل الاستعراض. وما زالت حالات إعادة توطين القرويين بالإكراه، وحمل الأثقال والعمل القسري من أجل العسكريين، التي يقع العبء الأكبر فيها على عاتق الأقليات الاثنية، تشكل أوضاعاً تدعو إلى القلق من حيث موضوع الإعدام خارج القضاء والإعدام بإجراءات موجزة والإعدام التعسفي. وتفيد بعض المصادر أن الكثير من الأقليات الاثنية، وعلى الأخص من الكارين، قد اضطرت إلى الهرب

الى معسكرات اللاجئين في تايلاند. وبالإضافة الى ذلك ينبغي الإشارة الى أن الكثيرين من الذين قتلوا كانوا من النساء والأطفال والشيوخ.

١٦٥- وللإطلاع على تحليل معمق لوضع حقوق الإنسان في البلاد، تحليل المقررة الخاصة الى التقارير التي قدمها المقرر الخاص المعني بوضع حقوق الإنسان في ميانمار الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين (A/53/364) والى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الخامسة والخمسين (E/CN.4/1999/29).

الرسائل الموجهة

١٦٦- أرسلت المقررة الخاصة الرسائل التالية الى حكومة ميانمار:

(أ) فيما يتعلق بالأشخاص الذين أعيدوا الى القرى التي كان قد تم ترحيلهم إليها بالقوة لجني المحاصيل أو جمع الدواجن وتفيد التقارير أنهم قتلوا، وردت رسائل بشأن الأشخاص التالية أسماؤهم: ساي لا، وناونغ لو، وناونغ مون (١٢)، وناونغ لي، وساي وا-لينغ، وساي لو، وساي سواي-لا، وناونغ سواي-خين، ولونغ سارم-تاو، وناونغ ليك، وساي آو-وا-تا، وساي وي-زيك-تا، وناونغ سواي-يننت، ولونغ ما-لا، وساي نان-تي-يا، وناونغ فاونغ، ونيو أوانغ، وبينغ نيا، ووي لينغ تا، وناونغ كيبار، وناونغ كياوت، وبان تا، وناونغ تارن، وتار لي، بينغ-نيار، وآي نيار، وبان تي تا، وآي كاو، وساي تون، وسو نا، وناونغ كاهم (١٥)، وناونغ يونغ، وأون تا، وبي هتي، وزا لينغ، وزيك تا، وسو بي تا، وآي لا (١٣)، وناونغ اينغ، وتي مات، وبين يا، وكو لينغ؛

(ب) وفيما يتعلق بالأشخاص الذين اتهموا بمساعدة الجماعات المتمردة والذين تفيد التقارير أنهم قتلوا، فقد أرسلت رسائل تتعلق بالأشخاص التاليين: لونغ سو، وناونغ نو، وهيللا صو، وناو لاه كويه، ولونغ كاويا، ولونغ آو، ولونغ لينغ، ولونغ هوم، وساي مالا، وساي تاونا، وساي أوغ لا، وساي وي يينغ تا، وساي سونان تا، وساي يا زينغ تا، وناونغ نون زينغ، وناونغ هارن، وناونغ بوا، وناونغ لو، وناونغ لا، وكاي لار، وبارن لا، ويا بينغ تا، وزاي صونينغ نا، وأو باي تا، وول ليك تا، وفاو كا، وكاو لينغ، ووي مار لار، وناونغ سواي هان، وناونغ مان، وزاي مار لار، وزاي تو، ولونغ ساي لونغ، ولونغ ياود خام، ولونغ ساي لونغ، ولونغ ياود خام، ولونغ بارهلا، ولونغ تي، وساي خلا كاي، وساي تي يا، وساي خام، وساي نو، وساي مايو، وساي لينغ، وساي آر لي يا، وساي في لينغ تار، وساي كار في، وساي في مارلار، وناونغ بونغ، وناونغ آي، وناونغ بوول، وناونغ خام أرم، وناونغ بارنغ، وناونغ صوا؛

(ج) وفيما يتعلق بعمليات القتل المدعى بها للقرويين بجوار منازلهم أو عن طريق مهام العمل القسري الشاق فقد وصلت رسائل بخصوص الأشخاص التاليين: نانغ وينغ-ياننت (١٧)، ولونغ كانك ساي، وبا نيا باو، ولونغ مو، ولونغ لا، ولونغ ساي لونغ، وأونغ سا، وتونغ لواخام، وبارن لا، وأونغ ميا، وخام لينغ، ولونغ مونغ، ولونغ لو، وتا ناو، وأونغ تون، وساي هارن، ولونغ بان-تا، لونغ خام-لينغ، وساي تون-ناي، وخين مونغ وين؛

(د) وفيما يتعلق بعمليات القتل المدعى بها للمحبوسين والرهبان فقد وصلت رسائل تتعلق بحالة يوتين شوي الذي يبلغ ٦٧ عاما من العمر وهو محام وكاتب بارز، والسيد الموقر يان نا، والسيد الموقر آين تاغا وكلاهما من الرهبان؛

(هـ) وفيما يتعلق باللاجئين الذين تفيد التقارير أنهم قتلوا أثناء العبور، فقد وصلت رسائل تتعلق بـ نانغ خام، وناونغ لو (١٧)، وناونغ أوم (١٦)، وناونغ لا كوا (١٦).

١٦٧- وبالإضافة الى هذه الرسائل، أرسلت المقررة الخاصة أيضا رسائل تتعلق بانتهاك الحق في الحياة بالنيابة عن ٤٩ شخصا غير محدد الهوية.

الملاحظات

١٦٨- تشعر المقررة الخاصة بالفزع الشديد إزاء العدد الكبير من الرسائل المتعلقة بانتهاكات الحق في الحياة من جانب موظفي الدولة التي ما زالت تتلقاها. وهي ترى أن الحصانة من العقاب التي يتمتع بها هؤلاء الأشخاص تُعتبر شيئا بغيضا جدا، وتلاحظ أن كثيرا من حوادث الوفاة التي أشارت إليها الرسائل قد وقعت بسبب الإكراه على حمل الأثقال، والترحيل القسري والعنف الذي يمارس ضد النساء. وهي تأسف أيضا لأنه يبدو أن الأقليات الاثنية وخاصة السكان "الكارين"، مستهدفة لهذه الانتهاكات. وهي تشجع الحكومة على إرساء ممارسات ديمقراطية في أسرع وقت ممكن واتخاذ الخطوات اللازمة لكي تكفل لشعبها حقوق الإنسان عن طريق تقديم أولئك الذين ينتهكون هذه الحقوق الى المحاكمة. وتأسف أيضا لأن حكومة ميانمار لم ترد على رسائلها وتتطلع الى تلقي هذه الردود في المستقبل.

نيبال

الرسائل الموجهة

١٦٩- أرسلت المقررة الخاصة رسالة واحدة الى حكومة نيبال تتعلق بوفاة نامشونغ غياتسو، وهو راهب من التبت، أطلقت الشرطة النيبالية النار عليه خلال صدام مسلح وقع في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وتفيد التقارير أنه توفي بسبب تأخر الشرطة لمدة ساعة كاملة قبل نقله الى المستشفى.

المعلومات الواردة من الحكومة

١٧٠- أرسلت الحكومة رسالة واحدة الى المقررة الخاصة خلال الفترة محل الاستعراض. وقد أكدت حكومة نيبال في تقريرها، على رغبتها في تعزيز حقوق الإنسان وإرساء الأسس المؤسسية اللازمة لذلك. وقررت أن الأشخاص المحبوسين لا يتعرضون للتعذيب وتوفر لهم الرعاية الطبية المناسبة. وأضافت الحكومة الى ذلك قولها إنه خلال العامين الماضيين كانت هناك جماعة إرهابية تسمى جماعة "الماويين" تعتبر هي المسؤولة عن الهجمات على مراكز الشرطة، وإصابة وتشويه عدد من المدنيين الأبرياء العزل، وتخريب الممتلكات الخاصة وقتل قرابة ١٤٣ شخصا. وقررت الحكومة أنها في إطار مكافحتها لتلك الجماعة المتمردة المسلحة، لم يمت شخص واحد في أماكن الاحتجاز في مخافر الشرطة، وأنها تحاول حل تلك المشكلة بأقصى قدر من الجدية (١٤ نيسان/ابريل ١٩٩٨).

الملاحظات

١٧١- بالرغم من الرسائل التي تلقتها هذا العام والتي تنطوي على دحض جميع الادعاءات، فإن المقررة الخاصة تأسف لعدم تلقيها أي رد على أي رسالة فردية أو أي نداء عاجل أرسل خلال العامين الماضيين. وما زالت المقررة الخاصة تشعر بالقلق بسبب التدهور الواضح لوضع حقوق الإنسان في ذلك البلد. كما أن الادعاءات بأن الشرطة تقوم بعمليات إعدام خارج القضاء وتحاصر الجماعات المأوية المسلحة باعتبارها المذنبة تعتبر داعية للقلق بشكل خاص. وهي تناشد الحكومة أن تتعاون معها تعاونًا كاملاً وأن تتخذ الخطوات اللازمة للتحقيق في انتهاكات الحق في الحياة ولتقديم جميع مرتكبيها الى القضاء.

نيجيريا

١٧٢- نمت الى علم المقررة الخاصة أن عقوبة الإعدام تستخدم في نيجيريا بانتظام بواسطة المحاكم العسكرية التي لا توفر للمتهمين الحقوق التي كفلها لهم القانون الدولي. وتشمل هذه الحقوق، الحق في توكيل محام والحق في استئناف الحكم أمام محكمة أعلى. ومنذ عام ١٩٩٦، طبقت هذه المحاكم العسكرية عقوبة الإعدام بالنسبة لجرائم مثل الخيانة والقتل والسرقة بالإكراه مع حمل السلاح.

١٧٣- وللإطلاع على تحليل معمق لوضع حقوق الإنسان في ذلك البلد، تحليل المقررة الخاصة إلى أحدث تقرير قدمه المقرر الخاص المعني بوضع حقوق الإنسان في نيجيريا إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الخامسة والخمسين (E/CN.4/1999/36).

الرسائل الموجهة

١٧٤- أرسلت المقررة الخاصة نداءين عاجلين إلى حكومة نيجيريا بالنيابة عن أشخاص أدينوا بتهمة الخيانة وحُكم عليهم بالإعدام من إحدى المحاكم العسكرية التي لا تتوافر فيها المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وقد أرسلت هذه الرسالة الأولى بالنيابة عن ٢٦ شخصا غير معروفين بالأسماء (١٩ آذار/مارس ١٩٩٨). وقد حدد نداء المتابعة كلاً من: الفريق د. أولاديبو ضياء، واللواء عبد الكريم أديسا، واللواء تاج الدين أولانريوايو، والرائد أولوسيغان فاديب، والمقدم أولو أكينيود، وبولا أديبانجو، بوصفهم أشخاصاً يواجهون الإعدام الوشيك عقب إدانتهم في محاكمة يُدعى أنها غير عادلة (٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨).

١٧٦- وأرسلت المقررة الخاصة رسائل تتعلق بانتهاكات الحق في الحياة بالنيابة عن الأشخاص الوارد بيانهم فيما يلي:

(أ) شيديبير أونوها وهو ذكر يبلغ من العمر ١٧ عاماً أعدم بتاريخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧ بعد أن حكم عليه بالإعدام من محكمة مختصة بقضايا السرقة والأسلحة النارية ولكن لا تتوافر فيها المعايير الدولية؛

(ب) الحاج شيهو موسى يار أدوا، الذي تفيد التقارير أنه مات بتاريخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ عندما كان محبوساً في سجن أباكالييني. وتعتبر الظروف غير الصحية والتي تنطوي على أخطار تهدد الحياة، مسؤولة عن موته.

(ج) باتريك أوزيكيبكو، الذي تفيد التقارير أنه مات بتاريخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ في سجن أويو بسبب الظروف غير الصحية والافتقار إلى الرعاية الطبية.

باكستان

١٧٧- علمت المقررة الخاصة أن هناك انتهاكات واسعة النطاق للحق في الحياة ما زالت تحدث في باكستان. وتفيد التقارير أن الشرطة وأعضاء الجماعات الإرهابية المسلحة ترتكب الكثير من حوادث القتل، ويُدعى أن هذه الجماعات تعمل بدعم وحماية كاملة من جانب الحكومة. وخلال الفترة قيد الاستعراض اتُهم الموظفون الرسميون المسؤولون عن إنفاذ القوانين، وقوات الأمن، وأعضاء الجماعات شبه العسكرية، ووكالات المخابرات، وضباط الشرطة، جميعاً بارتكاب جرائم إعدام خارج القضاء. وقد كان الكثير من الضحايا من بين أعضاء الأحزاب السياسية، مثل حركة قوامي المتحدة، الذين كان المهاجمون يحددونهم ويستهدفونهم بالهجوم.

١٧٨- كذلك تلقت المقررة الخاصة رسائل تتعلق بالإعدام خارج القضاء والإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي بالنسبة للنساء. وقد أفادت المصادر أن النساء في باكستان ما زلن يقعن ضحايا للعنف الإجرامي ويُقتلن بدعوى الإساءة إلى شرف الأسرة أو العشيرة إذا ما قمن باختيار أزواجهن. وجرى التأكيد أيضاً على أنه يحدث في كثير من الحالات أن يعقد مجلس القبيلة محاكمة شبه قضائية تقوم بالحكم على المرأة بالإعدام.

الرسائل الموجهة

١٧٩- أرسلت المقررة الخاصة نداء عاجلاً واحداً إلى حكومة باكستان بالنيابة عن أيوب مسيح، وهو مسيحي يبلغ ٢٧ عاماً من العمر أدين بتهمة الكفر وحكم عليه بالإعدام بتاريخ ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨ (١٢ أيار/مايو ١٩٩٨).

١٨٠- وفيما يتعلق بجرائم القتل التي يرتكبها الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين وأعضاء الجماعات شبه العسكرية أو أفراد الشرطة المحلية، أرسلت المقررة الخاصة خمس رسائل بالنيابة عن الأشخاص التاليين: عبد الوهاب، الذي تفيد التقارير أنه قتل بواسطة اثنين من المسلحين بالبنادق الذين خرجوا من مركز متحرك للجماعات شبه العسكرية؛ سليم أخضر، وفخر علام، وسيد محمد نصر الهدى الذين تفيد التقارير أنهم قتلوا جميعا بواسطة أحد رجال الشرطة التابع لمركز شرطة جاردن بتاريخ ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٨؛ ومنصور حسين الذي قيل أنه قتل بتاريخ ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٨ بواسطة أعضاء في مركز شرطة غاريباد.

١٨١- وفيما يتعلق بحوادث القتل التي ارتكبها الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين و/أو أفراد الجماعات شبه العسكرية بالاشتراك مع أعضاء في جماعة الحقيقة، أرسلت المقررة الخاصة ثمان رسائل فردية بالنيابة عن الأشخاص التاليين: عبد القاسم، ومحمد أفضل، وأمان الله، ومحمد إسلام، ومحسن، وأزهر محمود، ومحمد عظيم، ومحمد عادل شيخ. وبالإضافة الى ذلك يقال إن عشرة أشخاص غير محدد الهوية قتلوا بتاريخ ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٨ بواسطة ثمانية رجال مسلحين بالبنادق هربوا في اتجاه رئاسة القوات شبه العسكرية بعد أن نفذوا عمليات الإعدام.

١٨٢- وفيما يتعلق بحوادث القتل التي ارتكبها أعضاء جماعة الحقيقة بدعم وحماية مفترضين من جانب الحكومة، أرسلت المقررة الخاصة ٢١ رسالة فردية بالنيابة عن الأشخاص التاليين: سيد نافيد حسن نكفي، والدكتور منصور أحمد صديقي، ومحمد يوسف، وممتاز حسين، وزين العابدين، ومحمد سليم، ونور علام، وزاهر أحمد، ومحمد أكبرخان، ومحمد معين، ومحمد ناصر، ومحمد طاهر، وزيشان، وعمران، وسعيد الرحمن، واحتشام الدين، وشوكت، ورياسات حسين، ومحمد جميل، ومحمد سهيل، ومحمد اسماعيل. وقد قتل جميع الأشخاص السابق ذكرهم في منطقة كراتشي.

الملاحظات

١٨٣- تشعر المقررة الخاصة بالفزع إزاء التقارير شبه اليومية عن وقائع قتل الأشخاص في مصادمات مع الشرطة وعدم قيام الحكومة بإجراء تحقيق جدي في حوادث القتل المذكورة. وتأسف المقررة الخاصة بالإضافة الى ذلك لأن الحكومة الباكستانية لم ترسل أي رد على الرسائل التي أرسلت إليها طوال أعوام ١٩٩٥، و ١٩٩٦، و ١٩٩٧ و ١٩٩٨.

بينما

الرسائل الموجهة

١٨٤- أرسلت المقررة الخاصة رسالة واحدة عن انتهاك الحق في الحياة الى حكومة بنما بالنيابة عن خوان سانتوس، الذي يُدعى أنه قتل بتاريخ ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧ بواسطة ضباط الشرطة في مدينة بوينتي بلانكو، بإقليم بوكاس دل تورو. ويبدو أن الصراع نشب في المنطقة بين قوات الأمن المحلية وسكان المدينة عندما طلبت قوات الأمن من السكان المحليين إخلاء منطقة بوينتي بلانكو. ويُدعى أن قوات الأمن أطلقت بعد ذلك الغازات المسيلة للدموع واعتدت بالضرب على أفراد الجماعة المحلية. وخلال هذا الحادث انطلق عيار ناري تسبب في وفاة خوان سانتوس.

المعلومات الواردة من الحكومة

١٨٥- أبلغت حكومة بنما المقررة الخاصة أنها أجرت تحقيقا في وفاة سيبريانو غارسيا. وقد تحدد سبب الوفاة نتيجة التشريح، ولكن الأمر ما زال غامضا بالنسبة لتحديد الشخص الذي ارتكب جريمة القتل، وحتى الآن لم يوجّه الاتهام الى أحد بارتكاب تلك الجريمة. (٣ حزيران/يونيه ١٩٩٨).

١٨٦- وبالإضافة الى ذلك، قدمت حكومة بنما ردا مطولا للغاية على الادعاءات المتعلقة بوفاة خوان سانتوس شويرا، شمل شريطا من أشرطة الفيديو للحادث الذي أدى الى وفاته وصورة من التحقيقات التي أجريت. وبالرغم من أن التحقيقات وما

تلاها من إجراءات المحاكمة لم تستكمل بعد، إلا أن الحكومة تدّعي أن قوات الشرطة دخلت مدينة بوينتي بلانكو بتاريخ ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧ مزودة بأوامر محددة بعدم الاشتباك في صراع مع السكان الأصليين. بيد أن الوثائق تفيد أن الشرطة قد قوبلت بمجموعة من المواطنين الغاضبين والمسلحين فعلا، مما كان من الضروري معه استخدام الغاز المسيل للدموع لتفريق الجموع. وفي وسط هذا الاضطراب قام الضابط إدواردو اسبينوزا بإطلاق ثلاث طلقات، كانت اثنتان منها للتحذير، أما الثالثة فقد أصابت خوان سانتوس وقتلته. وقد وُجّهت إلى السيد اسبينوزا تهمة القتل وما زالت قضيته منظورة لم يُبت فيها بعد. كما أنه لم يتم دفع تعويض إلى أسرة السيد سانتوس، انتظارا لنتيجة المحاكمة (٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

الملاحظات

١٨٧- تشكر المقررة الخاصة حكومة بنما على إجاباتها السريعة والتفصيلية على استفساراتها وتطلع إلى تلقي المزيد من التفاصيل عند انتهاء التحقيقات.

باراغواي

المعلومات الواردة من الحكومة

١٨٨- فيما يتعلق بالبلاغ المقدم بخصوص وفاة فيليب بابلو بنيتيز، ردت الحكومة بأنه لا يوجد أي موظف رسمي متورط بأي حال من الأحوال في وفاته، التي حدثت نتيجة الشروع في سرقة من أحد الجيران. وأوضحت الحكومة أن الجار سمع بعض الأصوات المريبة عند حدود ممتلكاته فأطلق أعيرة نارية في الليل، فقتل فيليب بابلو بنيتيز. وهرب الجار على أثر ذلك وقبضت عليه الشرطة في وقت لاحق. وما زالت محاكمته مستمرة، ولذلك لم يدفع بعد أي تعويض لأسرة فيليب بابلو بنيتيز (١١ حزيران/يونيه ١٩٩٨).

١٨٩- كذلك تلقت المقررة الخاصة أيضا مذكرة من الدكتورة رامونا ي. برتوني فرنانديز لدى تعيينها مديرة عامة لشؤون حقوق الإنسان بوزارة العدل والعمل، تؤكد فيها للمقررة الخاصة المرتبة العالية من الأهمية التي توليها حكومة باراغواي لحقوق الإنسان (١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

بيرو

الرسائل الموجهة

١٩٠- أرسلت المقررة الخاصة ثلاثة نداءات عاجلة إلى حكومة بيرو بالنيابة عن الأشخاص الوارد بيانهم فيما يلي:

(أ) فيما يتعلق بحالة دليا ريفواردو، أرسلت المقررة الخاصة بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بموضوع استقلال القضاة والمحامين، نداء عاجلا يتعلق بالتهديدات بالقتل التي تلقتها القاضية دليا ريفواردو بعد التصريح العلني الذي قالت فيه أنها تعارض في ترشيح الرئيس فوجيموري لمدة ولاية ثالثة. وبسبب هذا التصريح عُزلت من منصبها في المحكمة الدستورية، التي سبق أن حكمت فيها بأن الترشيح لفترة ولاية ثالثة يعتبر مخالفا للدستور. وتفيد المصادر بأن دليا ريفوريدو وزوجها خايم مور هربا من البلاد بينما بقي أولادهما الثلاثة في بيرو حيث ظلوا يتلقون تهديدات بالقتل (١ أيار/مايو ١٩٩٨)؛

(ب) وبخصوص حالة هريبرتو بنيتيز ريفاس، وجهت المقررة الخاصة بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بموضوع استقلال القضاة والمحامين نداء عاجلا بخصوص التهديدات بالقتل الموجهة إلى السيد بنيتيز بخصوص عمله كمحام مدافع عن حقوق الإنسان. ويُخشى على حياته وسلامته البدنية وكذا على حياة أفراد أسرته وسلامتهم البدنية (١٣ أيار/مايو ١٩٩٨)؛

(ج) صوفيا ماسر الأمينة التنفيذية للمنظمة الوطنية لتنسيق جهود الدفاع عن حقوق الإنسان في بيرو، التي يُدعى أنها تلقت تهديدات بالقتل بعد أن أصدرت المنظمة بياناً صحفياً تساند فيه الدعوة إلى إجراء استفتاء بشأن موضوع ما إذا كان يجب السماح للرئيس فوجيموري بالترشيح لمدة رئاسة ثالثة. ويفترض أن هذه التهديدات موجهة من أفراد يستخدمهم جهاز المخابرات (٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨).

١٩١- أحالت المقررة الخاصة أيضاً الرسائل التالية المتعلقة بانتهاكات الحق في الحياة إلى حكومة بيرو:

(أ) بخصوص الادعاءات المتعلقة بجرائم القتل التي ارتكبتها أفراد من العسكريين: فورتوناتو شيبانا، الذي يُدعى أنه قتل رمياً بالرصاص بمنزله في الصباح الباكر من يوم ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٧ في منطقة فيلاريكا، أوكسامامبا، باسكو، بواسطة أفراد من العسكريين الذين تفيد التقارير أنهم كانوا يضطلعون بمهمة ضد توباك أمارو، تاكاهيرو مياشيتا وشياكي ايتو، وهما طالبان يابانيان يُدعى أنهما قتلتا بتاريخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ بالقرب من أمازوناس بواسطة بعض أفراد الجيش المتمركزين في الـ بيجوايال الذين يُدعى أنهم كانوا يريدون سرقتهم.

(ب) بخصوص الادعاءات المتعلقة بحالات الوفاة أثناء الحبس: ريكاردو سولانو أستو، الذي يُدعى أنه احتُجز بتاريخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وأسبِئت معاملته من قبل ضباط شرطة شوبيماركا، سيرو دي باسكو، باسكو، واتهم بالاغتصاب. وقررت المصادر أنه من المحتمل أن تكون جثته قد نقلت إلى المستشفى.

المعلومات الواردة من الحكومة

١٩٢- قدمت الحكومة إلى المقررة الخاصة معلومات تتعلق بالحالات التالية:

(أ) حظي الأشخاص الوارد بيانهم فيما يلي بتخفيف الأحكام الصادرة ضدهم بالإعدام، وذلك بتاريخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧: دنيس دافيد دافيدا بينكون، وفيكتور كيسبي مانويكو، وماريا إيزابيل لينارس فارو، وخورخي كاناري فاسكواري، وبروليا جيسوسا كونتيراس تروجيللو، ومويسز ليغيا داميانو، ويوهومبين أرسيتيدس ريوس كونتيراس، ولويس ألبرتو باكالا سوبلا، وجيراردو بارينتوس بريكو، ومليتون لييا فيرنانديز، وبرناردو تينيو هولاما، وسيزار إرنستو أرماس شافو، وليبوريو مجدالينو سيرنافلوريس، وسيكوندينو كروز كومباي، ومارسيلو ديمتريو ديلاكروز سانفودال ووالتر لويس فاللا ريفيرا، ومارتن فلوريس ماركاتوما، وسيغوندو تودور غيفارا كيسبي، وايتيمو مورو غوتيريز راييس، وميغيل أليخاندرو غوتيريز فينتوسيللا، وفيليب يواقيم أغويري، وأدريان يولكا كريسانتو، والياس يولكا هومان، وأفيلينو أبازاماشاكا، وكارلوس ألبرتو ماسياس شيروكي، وخافيير أورلاندو متي الفارادو، وغبريل موندالغو ماشاكا، وخوسيه غدواردو مونتويا رودريغيس، وتيودورا مورينو لولوي، ولورنزو مارسيل نافارو فرنانديز، ومارينا بايكو بوراس، وبريميتيفو بولو فيرا، وفيليسيانو أوسكار كيسبي نايارو، وخوسيه الفريدو راميريز نول، وبرستاسيون رودريغيز غارسيا، وسونيا اليزابيت روياس بريكو، وجيراردو ديونيسيو روزا غوتيريز، وفيكتور هيغو سايز مايورغا، ويواكين سيلوبو بالاثيوس، وميرثا باكيليتا سوبرادو كوريرا، وخايم رودريغو سوليس ماسيدو، وليليا استير سوليس فيللابوما، وماريا لويزا سوريانو سوريانو، ودافيد مكسيمو سولكا بيريز. وحظي الأشخاص التالية أسماؤهم بالعفو عنهم من عقوبة الإعدام بتاريخه ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧: دانتي ألبرتو هومان بالومينو، وفيليكس أرنستو أوغستان كروز، وإلبر فيليب أميس كويغا، وسيزار اليخاندرو كاسبا فارغاس، وخيسوس نوربرتو شالكالتانا هواركيا، وفولبرتو مارسيليانو كوادروس سانشيز، وفكتور انوسنت شيشا برنسيبي (٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨)؛

(ب) أعلنت بتاريخ ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٨ حالة طوارئ مدتها ٦٠ يوماً في عدة مناطق من البلاد، أوقف خلالها العمل بعدد معين من الحقوق الدستورية التي كفلها دستور بيرو (٢٩ أيار/مايو ١٩٩٨)،

(ج) وفيما يتعلق بحالة دليا ريفوريدو، تؤكد الحكومة أنها وزوجها قد غادرا البلاد الى كوستاريكا كسائحين بتاريخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ وأنهما يستطيعان دخول البلاد والخروج منها كما يشاءان. أما خايم مور فقد حقق معه موظفو الجمارك المختصون في تهمة حيازة سلع مُهرّبة ولكنه لم يُحبس أبدا. ولهذا السبب لم يُمنح حق اللجوء الى كوستاريكا، إلا أنه سُمح له بعد ذلك بالذهاب إليها مع زوجته. وتقرر الحكومة فضلا عن ذلك أنه لم تُسجل لديها أي شكوى رسمية بخصوص توجيه تهديدات الى دليا ريفوريدو وأسرته وأنهم غير مستهدفين لأي اضطهاد سياسي وأنهم سيتمتعون بكامل حماية دولة بيرو (٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨)؛

(د) وبخصوص حالة خريبرتو بنيتيز ريفاس، تنكر الحكومة أنها تلقت في أي وقت من الأوقات شكوى رسمية تتعلق بتهديدات بالقتل وُجّهت إليه. فضلا عن ذلك فإن تحقيقا رسميا أجري في التهديدات المزعومة وثبت منه أنها لا أساس لها. ومع ذلك فقد اتخذت شرطة بيرو الوطنية الإجراءات اللازمة لضمان أمن هريبرتو بنيتيز ريفاس وسلامته الجسدية (٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨).

(هـ) وبالإشارة الى الادعاءات المتعلقة بـ فورتوناتو شيبانا كاهوانا، وتاكاهيرا مياهيوتا، وشياكي ايتو، وريكاردو سولانو أستو، تقرر الحكومة أن هذه الحالات قد عُهد بها الى الموظفين الرسميين المختصين وأن التحقيقات بشأنها ما زالت جارية بغية القبض على الجناة الذين سينالون العقاب المناسب بغض النظر عن رتبهم أو مراكزهم (١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨)؛

(و) وفيما يتعلق بالادعاءات التي أرسلت بخصوص مارييللا لوسي باريتو ريوفانو، ونيقولا كاريون أسكوبيدو، وخورخي شافيز اسبينوزا، فقد قدمت الحكومة معلومات تفيد أن التحقيقات ما زالت جارية في كل قضية من هذه القضايا. وتعد الحكومة بإبلاغ المقررة الخاصة بنتيجة جميع هذه الإجراءات (١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧)؛

(ز) وردا على استفسارات المقررة الخاصة بخصوص الأربعة عشر شخصا والاثنيين من رجال الجيش الذين قتلوا بتاريخ ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٧ في محل إقامة السفير الياباني، قررت حكومة بيرو أن وفاة المذكورين حدثت نتيجة العمل الذي قامت به حكومة بيرو لوضع حد لعملية مستهجنة على الصعيد الدولي وهي عملية احتجاز رهائن دامت لمدة ١٧٢ يوما. وقد اتُخذ هذا الإجراء بموجب حق السيادة المقرر لدولة بيرو، وأسفر عن تحرير الرهائن (١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨).

الملاحظات

١٩٣- تهنئ المقررة الخاصة حكومة بيرو على قيامها بإلغاء نظامها الخاص بـ "المحاكم المُننعة" في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي؛ غير أنها ما زالت تشعر بالقلق إزاء التقارير التي ما زالت تتلقاها بخصوص استخدام التعذيب على نطاق واسع في السجون، الذي غالبا ما يؤدي الى حالات إعدام خارج القضاء أو إعدام بإجراءات موجزة أو إعدام تعسفي. وهي تحت الحكومة على تعزيز الآليات القانونية الخاصة بمحاكمة مرتكبي جرائم التعذيب التي يحاكم مرتكبها في الوقت الراهن في بيرو على أساس أنه ارتكب مجرد "جناية ضرب" بسيطة. وبالإضافة الى ذلك فإن ضمان استقلال القضاء وتوفير قدر أكبر من حرية الصحافة في بيرو، من شأنهما أن يوفر ضمانات إضافية ضد ظاهرة الإفلات من العقاب. وأخيرا فإن المقررة الخاصة تشكر حكومة بيرو على إجاباتها المفصلة والسريعة على رسائلها.

الفلبين

١٩٤- نُمى الى علم المقررة الخاصة أنه منذ إعادة فرض عقوبة الإعدام في أواخر عام ١٩٩٣، حُكم على ما يزيد على ٨٢٠ شخصا بالإعدام. وقد عُدّب الكثير من هؤلاء الأشخاص خلال استجوابهم، وقُدّم كثير من الادعاءات بخصوص إجراء محاكمات غير عادلة.

الرسائل الموجهة

١٩٥- أرسلت المقررة الخاصة نداءين عاجلين الى حكومة الفلبين، تعلق أحدهما بحالة ليو إشيغاري، وهو رجل اتُهم في ١٩٩٤ باغتصاب ابنة زوجته. وإذا نُفذ ذلك الحكم، فسوف يكون السيد إشيغاري أول شخص ينفذ فيه حكم الإعدام منذ عام ١٩٧٦ (٢ آذار/مارس ١٩٩٨).

١٩٦- وأرسل نداء عاجل ثان بالنيابة عن خوسيه مانويل ديكونو، نائب رئيس فريق المساعدة القانونية المجانية، الذي ما زال يتلقى تهديدات بالقتل من أجل الأقوال التي أدلى بها كشاهد في قضية القتل التي وُجّه فيها الاتهام الى بعض أفراد الشرطة الوطنية الفلبينية. وقد جاء هذا النداء عقب نداء عاجل سابق وُجّه بالنيابة عنه بتاريخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ (٢ أيار/مايو ١٩٩٨).

١٩٧- أرسلت المقررة الخاصة رسائل تتعلق بانتهاكات الحق في الحياة بالنيابة عن الأشخاص الوارد بيانهم فيما يلي:

(أ) شري في بوستمانتي، وهي فتاة عمرها ٨ سنوات، تفيد التقارير أنها قُتلت بتاريخ ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٨ عندما أطلق الجنود النار على منزلها ظناً منهم أن أعضاء إحدى الجماعات المنشقة المسلحة كانوا هناك. وتضمن التقرير أيضاً أن الضابط الذي كان يرأس القوة حاول أن يرشو عائلة الضحية؛

(ب) مارلون فرنانديز، الذي قيل إنه اعتُقل وعُذّب وقُتل بواسطة بعض أفراد الشرطة الوطنية بتاريخ ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وقد كُذّب تحقيق أجرته لجنة حقوق الإنسان، التقارير الرسمية التي ادّعت أنه قُتل خلال مواجهة مسلحة؛

(ج) ليتو أسلاغ، واري لورينو (١٦)، وروي لورينو (١٦)، الذين يُدعى أنهم قتلوا جميعاً بتاريخ ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٧ بواسطة بعض الجنود خلال بعض ألعاب الصيد في الغابات. وتدعي التقارير أن الجنود أخذوا الجثث بعد ذلك أحد أماكن تشييع الجنازات؛

(د) داريو محمد، وروجر بيهتو، وعامر دارينو، وعلاء الدين أوبليدو، وروجيليو غورميز، وجويل مابيسكاي، ومودي عبد الأحد، وميداردو باسينغان، وهم ثمانية من السجناء الذين ماتوا بتاريخ ٨ آذار/مارس ١٩٩٨ خلال أزمة رهائن في السجن. وتفيد التقارير أن الجنود الذين حاولوا تحرير الرهائن استخدموا قذراً مفرطاً من العنف نجم عنه وفاة الأفراد السابق ذكرهم.

المعلومات الواردة من الحكومة

١٩٨- أرسلت حكومة الفلبين ردوداً على ثلاث رسائل أرسلتها المقررة الخاصة خلال عام ١٩٩٧. وكان الرد الأول يتعلق بحالة عشيرة سوميناو في كالاغومايان، وعلى وجه الأخص بنجي أباو، وأوندو غولبا، وجوفي ميبانا، وهم ثلاثة رجال يُدعى أنهم قتلوا أثناء هدم منازلهم بواسطة أعضاء "الحرس الأزرق" التابعين لعائلة باولا. ودحضت الحكومة الادعاءات التي تفيد بأن الأرض المتنازع عليها كانت تمثل المصدر الوحيد لمعيشة العشيرة، وادعت أن الرجال الثلاثة كانوا مشتركين في شن هجوم على رجال الشرطة الذين كانوا يشرفون على هدم المنازل القائمة على الأرض المتنازع عليها. وأكدت الحكومة فضلاً عن ذلك أن ضابط الشرطة الذي ارتكب عمليات القتل قد جرح في ظهره وفي ساقه. وأبلغت المقررة الخاصة أيضاً أنه بالرغم من أن العشيرة قد تحدثت وأمر المحكمة، إلا أن الحكومة ما زالت تولي اهتماماً لمطالبها في حدود جميع المعايير القانونية (٤ شباط/فبراير ١٩٩٨).

١٩٩- ردت الحكومة على خطاب المتابعة الذي أرسلته المقررة الخاصة بخصوص حالة غاري دالايهون وهو صبي يبلغ من العمر ١٦ عاماً يُدعى أنه قتل بواسطة بعض أفراد الشرطة. وقد أسفر تحقيق أجري في الحادث عن القبض على ثلاثة من

ضباط الشرطة الذين وُجِّهت إليهم الآن تهمة القتل العمد. وما زالت المحاكمة مستمرة في تاريخ إرسال الخطاب (٦ شباط/فبراير ١٩٩٨).

٢٠٠- أما الرد الثالث فيتضمن إجابة على طلب المقررة الخاصة إبلاغها بالتطورات التي طرأت على قضية كوراتونغ باليلينغ. وتضمن الرد تفاصيل التطورات الإجرائية والحجج القانونية والاستراتيجية التي اتبعت. وأكدت الحكومة أيضا ضماناتها لحقوق سلطات الاتهام والمتهمين معا، وأشارت الى الحق في استنفاد جميع طرق الطعن بوصفه السبب في تأخير الفصل في القضايا (٣ آذار/مارس ١٩٩٨).

الملاحظات

٢٠١- تثني المقررة الخاصة على الحكومة على تعاونها الكامل معها وردها على الرسائل التي أرسلتها. بيد أنها ما زالت منزعجة إزاء العودة الى تنفيذ عقوبة الإعدام في البلاد وتتنظر بقلق الى هذا الاتجاه الذي يمثل نكسة.

جمهورية كوريا

الرسائل الموجهة

٢٠٢- أرسلت المقررة الخاصة رسائل تتعلق بانتهاك الحق في الحياة بالنسبة لـ بونغ هاي يي، الذي تفيد التقارير أنه مات بتاريخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ نتيجة التعذيب بعد أن قبضت عليه الشرطة قبل ذلك بثمانية أيام. وقد أعلنت وفاة بونغ هاي يي لدى وصوله الى مستشفى ديلم سانت ماري بعد أن نقل الى هناك من مركز احتجاز سيول يونغ ديونغبو وقررت المصادر أن تقرير الصفة التشريحية أكد أن سبب الوفاة يرجع الى السكتة القلبية وأنه وجد ١٦ منطقة يوجد بها نزيف داخلي وكدمات وجروح في مختلف أجزاء الجسم. فضلا عن ذلك ادّعى أن الطبيب الذي قام بالفحص خلّص الى أن الكدمات والنزيف الداخلي ترجع الى أيام قليلة سابقة.

الاتحاد الروسي

٢٠٣- أبلغت المقررة الخاصة بأنه منذ أن أصبح الاتحاد الروسي عضوا في مجلس أوروبا بتاريخ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٦، حُكِمَ بإعدام عدد كبير من الناس وتم تنفيذ حكم الإعدام في عدد غير معروف منهم. وبالإضافة الى ذلك، قيل أن الأخطاء القضائية قد شابت نسبة مئوية كبيرة من الأحكام الصادرة بالإعدام. كذلك تلقت المقررة رسائل تتعلق بوفاة بعض الأفراد العسكريين الذين تعرضوا للتعذيب وسائر ضروب سوء المعاملة.

الملاحظات

٢٠٤- شعرت المقررة الخاصة بالسرور الشديد عندما تم إبلاغها بأن عقوبة الإعدام سوف تُلغى في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٩ طبقا لالتزامات الدولة بموجب عضويتها في مجلس أوروبا. وتمشيا مع هذه الروح، فإنها تناشد الحكومة أن تنفذ تأجيلا واقعيًا بخصوص تطبيق وتنفيذ عقوبة الإعدام، وكذلك بخصوص تنفيذ الأحكام السابق صدورها بالإعدام.

رواندا

٢٠٥- إن الكمية المجردة للرسائل وعدد الأفراد الذين أرسلت بالنيابة عنهم، ما زالت تشكل مصدر قلق شديد للمقررة الخاصة. وخلال الفترة محل الاستعراض، أسفرت مذابح اللاجئين والمدنيين عن آلاف القتلى حسبما تفيد التقارير. وقد أشارت معظم الرسائل الى أن الجيش الوطني الرواندي هو الذي ارتكب هذه المذابح؛ غير أنه يمكن أيضا إلقاء المسؤولية في هذا الصدد على جماعات الميليشيات المسلحة، وعلى الميليشيات المشتركة بين قبائل الأهاموي وجنود الجيش السابقين من

الهوتو. وبالإضافة الى ذلك تفيد الادعاءات أن المحاكمات التي تجري من أجل جرائم الإبادة الجماعية، والتي تعتبر عقوبة الإعدام هي العقوبة الرئيسية عليها، ما زالت تتسم بإغفال حقوق المتهمين التي يكفلها لهم القانون الدولي ويحميها. ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الحق في حضور محام عن المتهم، والحق في الاستئناف، وغير ذلك من الضمانات مثل قرينة البراءة ووجود محكمة نزيهة ومحايدة.

٢٠٦- وللإطلاع على تحليل معمق لحالة حقوق الإنسان في ذلك البلد، تحليل المقررة الخاصة الى أحدث تقرير قدمه المقرر الخاص المعني بوضع حقوق الإنسان في رواندا الى لجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/1999/33).

الرسائل الموجهة

٢٠٧- أرسلت المقررة الخاصة ثلاثة نداءات عاجلة الى حكومة رواندا. وقد أرسلت الأول بالنيابة عن مفيزي موهيروا، وايزيدور بيشوغو، وارنست غاكير، وكامي موتانغانا، وهم أربعة من الجنود في الجيش الوطني الرواندي، الذين يقال إنهم معرضون لخطر الإعدام الوشيك خارج القضاء. وقد جاء هذا النداء العاجل عقب ما أفادته التقارير من إعدام إيمانويل روتاسير، وهو جندي آخر في الجيش الوطني الرواندي كانت السلطات العسكرية المحلية قد أمرت بإعدامه (١٣ شباط/فبراير ١٩٩٨).

٢٠٨- أما النداء العاجل الثاني فقد أرسل على أثر واقعتين: الملاحظات التي أبداه نائب رئيس رواندا ودافع فيها عن إعدام المتورطين في جرائم الإبادة الجماعية، والتقارير التي تفيد أنه من بين المحاكمات البالغ عددها ٣٢٥ محاكمة على جرائم الإبادة الجماعية والتي عقدت بعد كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أسفرت ١١٢ منها عن صدور أحكام بالإعدام، أيدت محكمة الاستئناف ١٣ حكما منها. ويُدعى أن هذه المحاكمات لم تتوافر فيها المعايير الدولية مثل الحق في حضور محام عن المتهم، وقرينة البراءة والحق في الاستئناف. وقد أرسل النداء بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني باستقلال القضاء والمحامين (٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨).

٢٠٩- وأرسل النداء العاجل الأخير بالنيابة عن ٣٣ شخصا أدينوا بالاشتراك في جرائم الإبادة الجماعية التي وقعت في عام ١٩٩٤. وتفيد التقارير أنه حكم عليهم بالإعدام عقب محاكمات غير عادلة تم فيها التأثير على الشهود، وتخويفهم، وإغفال الحق في حضور محام للدفاع عنهم. وتفيد المصادر أن هذه الفئة تضم سايلاس مونيغيشالي وفروودالد كاراميرا. وتفيد التقارير أنه قد تحدد لإعدامهم يوم ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨ (٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨).

٢١٠- وفيما يتعلق بانتهاكات الحق في الحياة التي تفيد التقارير أنها ارتكبت بواسطة أعضاء في الجيش الوطني الرواندي، قامت المقررة الخاصة بإرسال رسائل تتعلق بالانتهاكات، بالنيابة عن الأشخاص الوارد بيانهم فيما يلي:

(أ) باغابو وكاجي، اللذان كانا ضمن ١٥٦ شخصا يُدعى أنهم قتلوا بتاريخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧؛ سبعة أعضاء غير محدد الهوية في عائلة بيير روانزيغوشيرا وخمسة أبناء لمارتين سيمانغانيا بتاريخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧؛ وغلايسيريا يوفرازي (١٧)، موسابايما وجيلينها، ستراتون (١٠)، نكيريهي (١٢) وغاسبار بتاريخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، وكلودين نيراها بينيزا، وموكانا، وفورتونيه، ودروسيلا، ونيرامانزي، وموكاروساغارا، وفرانسواز، وفستين، وموكموهير، وستيفاني، وليبيراتا، وموكانباليندا، و ١٣٧ شخصا آخرين غير محدد الهوية بتاريخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧؛ وأنستازي نيراميامبير، ونيراندايسابا، وغيلبرت نكورونزيزا، ونكوييتو، ونيرانزاغي، ومويسينيزا، وكانتوكيما وثلثة أشخاص آخرين غير محدد الهوية بتاريخ ١١ و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧؛ وتويزيريماننا، ونديغينغوما، وهيلين (٣)، وأغنيس نيراسافاري، وايبافروديت مونييتاوالي، وجان موجواماريا، وغراسيا أواماهورو، وألفريد دوكوندان، وإفريم كارسيرا، وروكريبوغا، وتاديه مونييتاوالي، و ٢٨٨ شخصا آخر بتاريخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧؛ وبندانغوكا، وباهيبي، وسيمباغاري، وكيمونيوني بتاريخ ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨؛ ويافيت كانيارونغغا، وسيفورا، ومارتا، وكايبهورا، وندهايو (١٤)، وجوستين موكاباريرا و ٥٤ شخصا آخرين غير محدد الهوية بتاريخ ١٣ كانون

الثاني/يناير ١٩٩٨؛ وغاسيومفونواغ (١٥) ورينجير (١٣)، وبيراتيغيتسي، وأنستازي، وجول (١٧) في نيسان/أبريل ١٩٩٨؛ وروباي، وبايازانا تاماري، وباجيرورويمو أواماهورو (٩) و ١٤٦ شخصا آخر غير محدد الهوية بتاريخ ١٢ أيار/مايو ١٩٩٨؛ وزيبازونغو و ٢٩ شخصا آخر بتاريخ ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨؛ وينسيسلاس، وجوزيف تواغيرامونغو، وإيمانويل روتيكاند، وتيريز موجاواييزو، وفريدة موكامويزي، وأنجلين ندافاكور، وألفونس ميهيغو، وفيلومين موريكاتيت، وديسماس سينوميافو، وسيسيل، وفنسنت، وفيائي، وفلوريدا، وداتيف أويما، وبيلاجي أواماهورو، وكوصولي موكاموهير، وإليوميناتا، وبيباتا، وسبيديون نديموبانزي، وجان، ومارغاريتا، واينغاس، وتريز، وجافيير، وجان-داماسين، وتيوجين، وكينغيني، وبيير، وإدواردو، ونيراموها، وإينوسنتيا، وماريا، وماغدالين نيرانغاري، وميداري، وموشامبوريري، ورجينا، وغودفراود، وأستيري، و ٢٠٠ شخص آخر غير محدد الهوية بتاريخ ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

الملاحظات

٢١١- تعرب المقررة الخاصة عن أسفها لأنها لم تتلق أي رسالة من حكومة رواندا طوال العامين الماضيين.

المملكة العربية السعودية

٢١٢- أبلغت المقررة الخاصة بأن ما يزيد على ١٢٠ شخصا، من بينهم أكثر من ٦٠ أجنبيا، تم إعدامهم خلال عام ١٩٩٧. كما تلقت رسائل أخرى تفيد أنه عُقدت محاكمات سرية أسفرت عن إصدار أحكام بالإعدام دون أن تتوافر فيها المعايير الدولية. ونمى الى علم المقررة الخاصة أنه ما زال يجري إنكار حق المتهمين في حضور محامين للدفاع عنهم، وإغفال حقهم في رفع استئناف، وعدم إبلاغهم بالمعلومات المتعلقة بحقوقهم المقررة بمقتضى القانون الدولي.

الملاحظات

٢١٣- ما زالت المقررة الخاصة تشعر بالقلق الشديد بسبب الادعاءات المتعلقة بالمحاكمات التي تسفر عن صدور أحكام بالإعدام دون أن تتوافر فيها المعايير الدولية. وما زالت تتلقى تقارير بخصوص عقوبة الإعدام التي تُنفذ في أشخاص أجنب، دون أن تعلم عائلاتهم ولا سفارات بلادهم شيئا عن أحكام الإدانة الصادرة ضدهم والتي تنطوي على تحدٍ صارخ للقانون الدولي. والمقررة الخاصة تناشد الحكومة أن تكفل للمتهمين في كل قضية يُعاقب على الاتهامات الواردة فيها بالإعدام، التمتع بجميع الضمانات التي قررها القانون. وبالإضافة الى ذلك فإن القيود المفروضة حاليا على المجتمع المدني تخلق مناخا يصبح من العسير فيه الحصول على المعلومات ويسهل في ظله الإفلات من العقاب. والمقررة الخاصة تحث الحكومة على إصلاح هذا الوضع.

السنغال

٢١٤- ما زال وضع حقوق الإنسان في منطقة كازامانس بالسنغال يدعو الى القلق، وخاصة في سياق انتهاكات الحق في الحياة، التي تقع بسبب الصراع بين قوات الأمن السنغالية وبين جماعة الاستقلال المسلحة التي تعرف باسم MFDC (حركة القوى الديمقراطية في كازمانس). وتفيد المصادر أن الحوادث تقع على كلا الجانبين في هذا الصراع حيث يُقتل المدنيون خارج القضاء. ويُدعى أنه تم القبض على بعض المدنيين بواسطة قوات الجيش والشرطة، وأنهم اختفوا، ثم تبين بعد ذلك أنهم ماتوا. وتفيد التقارير أن الحكومة لم تقم بعد بإجراء تحقيقات كاملة في هذه الأحداث.

المعلومات والرسائل الموجهة الى الحكومة

٢١٥- استرعت المقررة الخاصة انتباه الحكومة السنغالية الى الرسائل التي تلقتها بخصوص حالات الإعدام خارج القضاء والإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي فيما يتعلق بالشخصين التاليين: ألفونس دياتا، المعروف أيضا باسم ريغان، والذي يُدعى أنه قتل بتاريخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٧ عند أحد حواجز الطرق الواقعة خارج مدينة زيغوينشور بواسطة أفراد من

العسكريين السنغاليين عندما رفض التوقف عند نقطة التفتيش؛ وساراني مانغا باديان وهو زعيم حركة القوى الديمقراطية في كازامانس، الذي تفيد التقارير أنه مات في الحبس الذي زجّه فيه الجنود السنغاليون بعد أن قبض عليه وعُذّب خلال الفترة ما بين ٢٤ و ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٧.

سييراليون

٢١٦- تلقت المقررة الخاصة عدة رسائل تتعلق بحالات الإعدام خارج القضاء والإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي التي ارتكبتها الجماعات المسلحة المتمردة داخل البلاد. وتفيد التقارير أن عدة آلاف من الناس قُتلوا بمن فيهم كثير من النساء والأطفال الأبرياء. كذلك جرى إبلاغ المقررة الخاصة بأحكام الإعدام التي أصدرتها المحاكم العسكرية والتي لا يُسمح لمن صدرت ضدهم برفع استئناف عنها. ويتعلق كثير من هذه القضايا بجنود اتهموا بالاشتراك في النظام العسكري السابق وأدينوا بتهمة الخيانة. وأفادت التقارير أيضا بإعدام عشرات من الخصوم السياسيين خلال الفترة قيد الاستعراض.

الرسائل الموجهة

٢١٧- أرسلت المقررة الخاصة نداءين عاجلين بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين بالنيابة عن ٣٤ شخصا تفيد التقارير أنه حكم عليهم بالإعدام من محكمة عسكرية تعمل منذ ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٧. ويقال إنهم أدينوا جميعا بارتكاب جرائم كبرى تتعلق بالخيانة والفظائع التي ارتكبتها العصابة العسكرية التي كانت قد استولت على مقاليد السلطة خلال الفترة من أيار/مايو ١٩٩٧ إلى آذار/مارس ١٩٩٨. وقد جرى إبلاغ المقررة الخاصة بأن المحكمة العسكرية تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان بعدم إتاحتها أي حق في الاستئناف (١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

الزيارة المطلوبة

٢١٨- طلبت المقررة الخاصة توجيه دعوة إليها لزيارة سييراليون لكي تقوم بإجراء تقييم أفضل لوضع حقوق الإنسان في ذلك البلد بخصوص المواضيع التي تدرج في نطاق ولايتها. وقد تواصل تلقيها لتقارير عن وقوع حالات إعدام خارج القضاء وإعدام بإجراءات موجزة أو إعدام تعسفي، وكذلك رسائل عن توقيع عقوبة الإعدام على نحو يتعارض مع القانون الدولي. والقيام بزيارة لذات الموقع من شأنه تمكين المقررة الخاصة من إجراء تقييم أفضل للوضع، والتوصل إلى تقدير مستقل للتقارير والادعاءات (٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨).

الملاحظات

٢١٩- والمقررة الخاصة تقدّر حاجة الحكومة إلى تقديم أولئك الأفراد المسؤولين عن الفظائع التي ارتكبت خلال فترة حكم العصابة العسكرية إلى المحاكمة، ولكنها تناشد السلطات أن تفعل ذلك بطريقة تتفق مع القانون الدولي. والمقررة الخاصة تشعر بالفزع إزاء ما تلاحظه من أن وضع حقوق الإنسان في سييراليون يبدو أنه أخذ يتدهور من جديد بعد فترة قصيرة من التحسن. بيد أنه يسرها أن سييراليون هي من الدول الموقعة على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري الملحق به، وتود أن تذكر الحكومة بأن هذا يقترب بمسؤوليتها عن كفالة الحقوق التي يحميها ذلك العهد. ويتمثل أحد هذه الحقوق في الحق في رفع استئناف عن الحكم بعقوبة الإعدام الذي تصدره أي محكمة من المحاكم.

سنغافورة

الرسائل الموجهة

٢٢٠- أرسلت المقررة الخاصة نداء عاجلا واحدا بالنيابة عن أسوغان راميش وسيلفار كومار. وقد حُكم على هذين الشخصين بالإعدام لارتكاب جريمة قتل مع شخص ثالث حظي بقرار باستعمال الرأفة صادر من رئيس سنغافورة. وطلبت المقررة الخاصة من الحكومة أن تمتنع عن تنفيذ إعدامهما وأن تنظر في استعمال الرأفة معهما أيضا (٢٧ مايو/أيار ١٩٩٨).

المعلومات الواردة من الحكومة

٢٢١- ردت الحكومة على النداء العاجل الذي أرسلته المقررة الخاصة بتاريخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٨، وتمسكت الحكومة بأن كلا من أسوغان راميش وسيلفار كومار قد مُنح جميع فرص استخدام كل الإجراءات القانونية وجميع أشكال الحماية المقررة بمقتضى قانون سنغافورة. وتضمنت هذه الرسالة بيانات تفصيلية عن قضيتهم وعن الأحكام والنتائج التي توصلت إليها المحكمة التي قامت بمحاكمتها ومحكمة الاستئناف. وجرى التأكيد على أن كلا من المتهمين قد انتفع بخدمات محام في جميع مراحل القضية، كما تمتعا بمحاكمة عادلة وعلنية، وبالحق في الاستئناف وبالحق في التماس الرأفة (١١ حزيران/يونيه ١٩٩٨).

إسبانيا

المعلومات الواردة من الحكومة

٢٢٢- قدمت حكومة إسبانيا إلى المقررة الخاصة تقارير مفصلة للغاية تسرد فيها تفاصيل التحقيقات التي أجريت في وفاة سلفادور غازتيلومندي جيل وخوسيه ميغيل يوريباسو (بدون تاريخ).

سري لانكا

٢٢٣- أبلغت المقررة الخاصة بالصراع الذي ما زال دائرا بين القوات الحكومية وبين أعضاء الجماعات المسلحة المتمردة مثل نمور تحرير تاميل عيلام وما ترتب عليه من انتهاكات الحق في الحياة. وما زالت المقررة تتلقى تقارير تتعلق بالقتل العشوائي للمدنيين الأبرياء والأشخاص غير المحاربين بواسطة كل من الحكومة وجماعات المعارضة معا. ويؤجّه الاتهام دائما إلى أفراد الجيش وغيرهم من العسكريين في سري لانكا بارتكاب المذابح للمئات من المدنيين التاميل. ويقال إن قتل هؤلاء الضحايا الذين تشير إليهم التقارير، يرجع إلى الغارات الجوية الحكومية على الأهداف المدنية وكذلك إلى جرائم القتل العمد التي يرتكبها العسكريون وأفراد الشرطة. وجرى التأكيد بالإضافة إلى ذلك، على أن أفراد الشرطة والجيش قد قتلوا أعدادا كبيرة من المدنيين الأبرياء، انتقاما من أفعال ارتكبتها بعض الجماعات المسلحة المنعزلة.

٢٢٤- تلقت المقررة الخاصة أيضا معلومات تتعلق بتطبيق واستخدام عقوبة الإعدام خلال الفترة قيد الاستعراض. وقررت المصادر أنه بموجب قانون سري لانكا الراهن، توجد بعض الجرائم التي لا تعتبر من أخطر الجرائم مثل الجرائم المتعلقة بالمخدرات وجرائم الممتلكات، ومع ذلك ما زال يُعاقب عليها بالإعدام.

الرسائل الموجهة

٢٢٥- أرسلت المقررة الخاصة نداء عاجلا واحدا إلى حكومة سري لانكا بالنيابة عن إقبال آتاس وهو صحفي يعمل في جريدة كولومبو تايمز كان يكتب تقارير عن الفساد الذي يسري في صفوف قوات الأمن. ويبدو بوضوح أنه تلقى تهديدات بالقتل من خمسة رجال مسلحين بالبنادق يُشتبه في صلتهم بقوات الأمن (٢٠ فبراير/شباط ١٩٩٨).

٢٢٦- وأرسلت المقررة الخاصة رسائل تتعلق بانتهاكات الحق في الحياة بالنيابة عن الأشخاص الوارد بيانهم فيما يلي:

(أ) كونيسواري موروجيسو بيللاي، وهي امرأة تبلغ من العمر ٣٥ عاماً، تفيد التقارير أنها اغتُصبت ثم قُتلت أمام ابنها، بتاريخ ١٧ أيار/مايو ١٩٩٧، بواسطة أعضاء في قوات شرطة لانكان في باتيكالوا؛

(ب) تانكاناياكي، وهي امرأة تبلغ من العمر ٤٩ عاماً، يقال أيضاً إنها اغتُصبت ثم قُتلت بواسطة مجموعة من رجال شرطة لانكان في أمباراي بتاريخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧؛

(ج) ماروثا لينغام ثارما لينغام، وشانموغاراياه سيفانسان وشاريب جيهان، وهم ثلاثة من السجناء الذين يبدو أنهم ماتوا بتاريخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ بعد أن هاجمهم سجناء آخرون في سجن كاتوتارا. وقد اتُهم المسؤولون عن السجن وحراس السجن بالتواطؤ مع المهاجمين والاشتراك في الهجوم؛

(د) سيفاراتنام سيفاراسا، الذي قيل أنه مات بتاريخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ بعد أن حُبس وعُذّب في مخفر شرطة ماونت لاسينيا. ويبدو أنه نُقل إلى المستشفى بواسطة الشرطة بتاريخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر؛

(هـ) الكاهن الموقر أربولالان، وفرانسيس ميراندا جوزيف وابنه جوزيف سورينديران البالغ من العمر ١٧ عاماً، الذين تفيد التقارير أنهم ماتوا جميعاً بعد أن قبضت عليهم قوات سري لانكا المسلحة. وتفيد التقارير أن هناك شكوى قُدمت بهذا الخصوص ولكنها لم تجد أي استجابة من سلطات سري لانكا. وقد عُثر على الجثث التي تحمل آثار طلقات بنادق وجروح ناجمة عن طعنات، بتاريخ ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧؛

(و) أميرثا لينغام سورينثران (١٣)، أميرثا لينغام ياجندرام (١٧) وستة أشخاص آخرين غير محددي الهوية، يُدعى أنهم اعتقلوا بواسطة بعض ضباط الشرطة، ونقلوا إلى مخفر الشرطة حيث قتلوا بتاريخ أول شباط/فبراير ١٩٩٨. وادّعت المصادر أيضاً أنه يبدو أن ضباط الشرطة كانوا سكارى في ذلك الوقت؛

(ز) ثيسينغاراسا ثانغاماني، وثيسينغاراسا فاسانثاكوماري (١٧)، ونادارايا بوشامالار، ونادارايا غايان (٤)، وبونوثوراي أنامالار، وثورايراتنام باراميسوري وثلاثة أشخاص آخرين غير محددي الهوية الذين يبدو بوضوح أنهم قتلوا بتاريخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٧ عندما قامت طائرتان من قوات سري لانكا الجوية بقصف كنيسة كاثوليكية في فافونيكولام. وفي حادث مشابه بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، قُتل باراراياسينغام كارونامورثي، وسيلفاراسا، وجياروبان في منطقة بوناكاري؛

(ح) شاندرأواثي، وأبوكوندي وكانداسامي، الذين تفيد التقارير أنهم ماتوا جميعاً من جراء إطلاق النار بطريقة عشوائية من جانب قوات الأمن في سري لانكا في منطقة مانكولام بتاريخ ٨ تموز/يوليه ١٩٩٧؛

(ط) أنطوني كاناباثي، ورامان، وكاثاراني، وأوماشانكار (١٤) الذين تفيد التقارير أنهم ماتوا جميعاً بتاريخ ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٧ أثناء غارة جوية شنها الجيش على المستشفى الكائنة في أكاريان.

الملاحظات

٢٢٧- تُقدّر المقررة الخاصة التقارير التي أعدتها لجان الحقائق والتي نُشرت في أوائل هذا العام تقديراً كبيراً. وترى أنها تمثل خطوة هامة للبلاد نحو تحسين وضع حقوق الإنسان فيها، وعلى الأخص فيما يتعلق بالإعدام خارج القضاء والإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي. وتناشد المقررة الخاصة الحكومة أن تقوم باتباع توصيات اللجان دون أي تأخير لا مبرر له. ويشمل ذلك كفالة منح خبراء الطب الشرعي حرية التصرف وكفالة الأمن فيما يقومون به من تحقيقات بشأن

القبور الجماعية المدعى بها في شيماني. وترى المقررة الخاصة أنه من الضروري قيام الحكومة بتعزيز لجنة حقوق الإنسان وتقديم المساعدة الكاملة لها حتى تستطيع إصلاح وضع حقوق الإنسان وتقديم العلاج الناجع له.

٢٢٨- وتثني المقررة الخاصة على حكومة سري لانكا من أجل قيامها باحتواء العنف الإقليمي في البلاد. بيد أنها تدعو السلطات المدنية والعسكرية إلى مواصلة الجهود الرامية إلى قمع النزاع المسلح مع الاحترام الصارم لأحكام القانون الدولي. وفيما يتعلق بالادعاءات الخاصة بأن الحكومة تساند الجماعات المسلحة غير الرسمية في البلاد، فإن المقررة الخاصة تشجع الحكومة على إعادة بسط سلطان الدولة على مثل هذه الجماعات من أجل توفير الحماية من استمرار حالات الإعدام خارج القضاء والإعدام بإجراءات موجزة والإعدام التعسفي.

السودان

٢٢٩- ما زالت المقررة الخاصة تتلقى تقارير عن الإعدام خارج القضاء والإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي الناجم عن النزاعات المسلحة بين أعضاء القوات المسلحة والجماعات المتمردة المسلحة في البلاد. وقد أبلغت أيضاً أن السلطات السودانية تساند جماعات المعارضة المسلحة الموجودة في بلدان أخرى والتي يُدعى أنها مسؤولة عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بما فيها حالات الإعدام بإجراءات موجزة.

الرسائل الموجهة

٢٣٠- أرسلت المقررة الخاصة إلى الحكومة نداء عاجلاً واحداً بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في السودان والمقرر الخاص المعني بالعنف الذي يمارس ضد المرأة، وذلك بالنيابة عن أربع نساء تفيد التقارير أنه حكم عليهن بالإعدام بتهمة ممارسة الدعارة. ويُدعى أنه تمت إدانتهم والحكم عليهن بالإعدام طبقاً لقانون العقوبات الصادر في عام ١٩٨٣ الذي ينص على عقوبة الإعدام بالنسبة لحالة الجناة العائدين (٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧).

٢٣١- كما أرسلت المقررة الخاصة رسالة إلى الحكومة بالنيابة عن ١٩ شخصاً غير محدد الهوية يُدعى أنهم جُنّدوا بالإكراه لأداء التدريب العسكري. وتفيد التقارير أنهم قتلوا رمياً بالرصاص لأنهم طلبوا إجازة للاحتفال بإجازات عيد الأضحى مع عائلاتهم ويقال إن ٧٤ من هؤلاء الشباب قد قتلوا في هذا الحادث. كما تفيد التقارير أن خمسة وخمسين شخصاً آخر كانوا يحاولون الهرب في أحد القوارب، ماتوا غرقى بعد أن قام الضباط بإغراق القارب. ويبدو أنه تم تسليم اثنتي عشرة جثة إلى أسر الضحايا بينما دفنت باقي الجثث سراً في قبور جماعية بالخرطوم، ولم يتم احتساب ١١٧ شخصاً آخر.

طاجيكستان

الرسائل الموجهة

٢٣٢- أرسلت المقررة الخاصة نداء عاجلاً واحداً إلى الحكومة بالنيابة عن عبد الحفيظ عبد اللاييف وخمسة رجال آخرين تفيد التقارير أنه حكم عليهم بالإعدام بتهمة الخيانة وقطع الطرق والإرهاب. وتفيد المصادر أن الرجال المذكورين قد حرموا من الحق في الاستئناف وأن عبد الحفيظ عبد اللاييف قد حرم من الحصول على الرعاية الطبية الملائمة عندما كان محبوساً (٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٨).

تايلاند

٢٣٣- تلقت المقررة الخاصة خلال الفترة قيد الاستعراض معلومات تتعلق بارتفاع معدل انتهاكات الحق في الحياة في المناطق الحدودية في تايلاند وتفيد المصادر أن الأشخاص الذين قتلوا في هذه المناطق كان معظمهم من اللاجئين، بمن فيهم بعض النساء والأطفال.

الرسائل الموجهة

٢٣٤- أرسلت المقررة الخاصة رسائل بشأن انتهاك الحق في الحياة الى حكومة تايلاند بالنيابة عن سارين (١٣)، وكماو (قاصر)، وريث (١٢). ويدعى أن الثلاثة قتلوا بالقرب من الحدود بين تايلاند وكمبوديا، في منطقة أرانيا براتيت، عندما أطلق أعضاء في قوات الأمن التايلاندية النار عليهم. وتفيد التقارير أنهم كانوا يحاولون عبور الحدود مع أربعة من الراشدين وقاصر واحد آخر.

المعلومات الواردة من الحكومة

٢٣٥- أبلغت حكومة تايلاند المقررة الخاصة أنها أجرت تحقيقا في حادث وفاة القُصّر الثلاثة سارين، وكماو، وريث، الذين قتلوا رميا بالرصاص بالقرب من الحدود الكمبودية، وأنها قامت فعلا بإبلاغ نتائج التحقيق الى ممثل الأمين العام المعني بوضع حقوق الإنسان في كمبوديا. وقررت الحكومة أن الشبان الثلاثة كانت تحرضهم العصابات الكمبودية على مساعدتها في السرقة. وقد اكتشفت هذه المجموعة بواسطة دورية من تايلاند، وأنهم أطلقوا النار على الدورية التي ردت عليهم بدورها بإطلاق النار عليهم. ولما كان الحادث قد وقع ليلا، فقد كان من المستحيل تحديد أعمار الأشخاص المشتركين في العملية (٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨).

الملاحظات

٢٣٦- تشكر المقررة الخاصة حكومة تايلاند على ردها السريع على رسالتها. بيد أنها تشعر بالجزع إزاء المعلومات التي تلقتها والتي تفيد أن عقوبة الإعدام ما زالت مطبقة قانونا في تايلاند بالنسبة لجريمة الاتجار بالمخدرات، التي لا تعتبر وفقا للمعايير الدولية من "أشد الجرائم خطورة".

ترينيداد وتوباغوالرسائل الموجهة

٢٣٧- أرسلت المقررة الخاصة نداء عاجلا واحدا بالنيابة عن إندرافاني بامبلا رامياتان، التي تفيد التقارير أنه حكم عليها بالإعدام في أيار/مايو ١٩٩٥ بتهمة قتل زوجها. وتفيد المصادر أنها عانت أثناء الزوجية من ممارسة العنف الشديد معها، بما في ذلك الاعتداء المتكرر عليها بالضرب والاعتصاب. ويبدو بوضوح أن محاميها لم يتمسك بهذا الدفاع أثناء محاكمتها وبالتالي لم يؤخذ في الاعتبار بوصفه من الأسباب القانونية المخففة. وبالإضافة الى ذلك تفيد المصادر أن السيدة رامياتان قد احتجزت في السجن طوال عام كامل دون أن يتاح لها الاتصال بمحام ولم يُسمح لها برؤية أطفالها خلال السبع سنوات الأولى من مدة سجنها (٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨).

الملاحظات

٢٣٨- تشعر المقررة الخاصة بالقلق الشديد إزاء التقارير والادعاءات التي تفيد أن الحكومة قد بدأت في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسريع تنفيذ أحكام الإعدام عن طريق تسريع الإجراءات القانونية الوطنية في القضايا التي يحكم فيها بالإعدام عن طريق فرض قيود زمنية صارمة على التماسات الانتصاف التي تقدم بمقتضى القانون الدولي. كما يدعو الى القلق أيضا محاولاتها الواضحة لإلغاء اختصاص هيئات حقوق الإنسان الدولية بنظر الشكاوي المتعلقة بالحالات المحكوم فيها بالإعدام.

تونس

المعلومات الواردة من الحكومة

٢٣٩- أبلغت الحكومة المقررة الخاصة بأن مبروك زهران الذي توفي في الحبس بتاريخ ٥ أيار/مايو ١٩٩٧، قد مات نتيجة أسباب طبيعية. وأكدت الحكومة في ردها أنه كان يعاني من مرض السكر المزمن، ومن أمراض في القلب، وضغط الدم المرتفع والسُّل، التي يوجد لها جميعا وثائق تثبت أن تاريخها يرجع الى عشر سنوات على الأقل. ويدّعى أنه حظي برعاية طبية خاصة في السجن بسبب هذه الظروف، وأنه نقل الى إحدى المستشفيات لكي تجري له عملية جراحية بسبب الغنغرينا، بُثرت له فيها ساقه اليسرى من تحت الركبة. وقررت الحكومة أن مبروك زهران قد سُمح له بأن يتلقى زيارات يومية من أفراد أسرته بسبب حالته وأنه نقل الى المستشفى أخيرا مرة ثانية بتاريخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، حيث ظل بها حتى وفاته. وقد قررت محكمة أول درجة في تونس، بعد التحقيق في الموضوع، حفظ الدعوى (٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧).

تركيا

الرسائل الموجهة

٢٤٠- أرسلت المقررة الخاصة نداء عاجلا بالنيابة عن أكين بيردال، رئيس رابطة حقوق الإنسان في تركيا، الذي تفيد التقارير أنه قد حدث إطلاق النار عليه من جانب أشخاص ينتسبون الى قوات الأمن الحكومية. وتفيد التقارير أن حياة السيد بيردال وسلامته البدنية مهددتان وقد ناشدت المقررة الخاصة الحكومة أن تضمن سلامته (١٥ أيار/مايو ١٩٩٨).

المعلومات الواردة

٢٤١- واصلت الحكومة إرسال ردود تفصيلية على المقررة الخاصة بخصوص الرسائل التي أرسلت إليها. وفي إحدى الرسائل أبلغت الحكومة المقررة الخاصة بالوضع السائد في البلاد فيما يتعلق بالجماعات الإرهابية مثل حزب العمل الكردستاني. وشرحت تفصيلا أهداف وغايات الجماعة الإرهابية المذكورة وأرفقت قصاصات تحمل بعض الأخبار لتوضيح مخاوفها في هذا الصدد (١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧).

٢٤٢- وفيما يتعلق بخطاب المتابعة الذي أرسلته المقررة الخاصة بالنيابة عن أيوب كاراباي وماهر كاراباي، أوضحت الحكومة أنه أجري تحقيق في الموضوع وأن الشرطة تبين أن الرجلين قد اختطفا ثم قُتلا. وقررت الحكومة أن الرجلين لم يؤخذا الى سجن الشرطة بل أنهما هربا من حزب العمال الكردستاني. وفيما يتعلق بحالة أيوب طاهر أوزر وعلي ستينكايا، قررت الحكومة أنه لم يتم حبسهما بواسطة قسم شرطة سيرت (١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧).

٢٤٣- أرسلت الحكومة الى المقررة الخاصة بيانا تفصيليا بشأن التعليمات الدورية التي أصدرها مكتب رئيس الوزراء بشأن "احترام حقوق الإنسان ومنع التعذيب وسوء المعاملة". وأوضح هذا المنشور الدوري التغييرات الإجرائية والموضوعية التي يجب على السلطات التركية تنفيذها أثناء مدة حبس المتهمين. ويشمل ذلك إبلاغ المتهم بجميع حقوقه القانونية خلال فترة حبسه؛ وتسجيل حالات حبس ونقل وإطلاق سراح المحبوسين؛ وتحرير تقارير طبية بحالة أي شخص يحتجز في سجن الشرطة (١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧).

٢٤٤- وقدمت الحكومة ردا إضافيا بخصوص حالة أيوب كاراباي وماهر كاراباي أوضحت فيه أنه لم يتم بعد التعرف على الجناة. وفيما يتعلق بحالة حنفي غورقان، أوضحت الحكومة أن التحقيق الذي أجري بشأن الحالة، تبين منه أنه لم يتم تسجيل أي محضر يتعلق بقتله المزعوم. وفيما يتعلق بحالة أيوب طاهر أوزر وعلي ستينكايا، أكدت أن تحقيقا أجري في وفاتهما بعد أن ثبت من تشريح جثتيهما أنهما قُتلا ضربا بالرصاص. ولم يتم حتى تاريخه التعرف على مرتكبي الحادث.

وفيما يتعلق بحالة يافوزر غولدن، تبين من التحقيق أنه لم يقع أي حادث يؤيد الادعاءات المزعومة (١٦ شباط/فبراير ١٩٩٨).

٢٤٥- أرسلت الحكومة الى المقررة الخاصة ترجمة انجليزية غير رسمية لـ"اللائحة الجديدة للاعتقال والحبس بواسطة الشرطة والاستجواب" والتي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وأوضحت التغييرات والتحسينات المتوقعة التي انطوت عليها تلك اللائحة (٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

الزيارة المطلوبة

٢٤٦- أرسلت المقررة الخاصة رسالة الى الحكومة تعرب فيها عن اهتمامها بزيارة ذلك البلد. وبعد أن كررت الطلب الذي سبق أن أبداه سلفها، أعادت التأكيد على أهمية القيام بزيارة البلد وأوضحت أن ذلك من شأنه أن يُمكنها من تقييم التقارير والرسائل الواردة إليها بشأن انتهاكات الحق في الحياة على نحو أفضل (٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨).

٢٤٧- قامت الحكومة بإبلاغ المقررة الخاصة بأن السلطات قد وافقت على طلبها الخاص بزيارة البلد. غير أنه نظراً للزيارات القريبة التي سيقوم بها الفريق العامل المعني بمسألة حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، فقد قررت أن تنظر في تنفيذ طلبها خلال العام القادم (٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

تركمنستان

الرسائل الموجهة

٢٤٨- أرسل نداء عاجل الى حكومة تركمنستان خلال عام ١٩٩٨. كان أولهما عبارة عن نداء متابعة، بالنيابة عن غولجلدي أنانيازوف، الذي تفيد التقارير أنه حُبس بعد مظاهرة معادية للحكومة بتاريخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥. وقد أرسلت المقررة الخاصة هذا النداء بعد إبلاغها بأن أحد المتهمين من زملاء السيد أنانيازوف قد مات في السجن بعد أن ضُرب ضرباً مبرحاً. وتفيد التقارير أن السيد أنانيازوف ما زال محبوساً في السجن الذي تراعى فيه أشد احتياطات الأمن صرامة، الى جانب المجرمين الخطرين الذين يواصلون الاعتداء عليه بدنياً. ولم تتلق المقررة الخاصة حتى الآن أي رد من الحكومة على النداءات العاجلة التي أرسلتها إليها بخصوص الرجل المذكور (١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨).

٢٤٩- وأرسلت المقررة الخاصة نداء عاجلاً ثانياً بخصوص المحاكمات وأحكام الإعدام الصادرة ضد كل من أندريه فورونين وكمال نيببوسوف. وقد حُكم بإدانة الاثنين بعد محاكمات تفيد التقارير أنه لم تتوافر فيها المعايير الدولية وإجراءات الاستئناف التي لم تُراعَ في حالتَيْهما. وتفيد التقارير أن الرجلين حرما من الاتصال بأي محام طوال شهر كامل بعد القبض عليهما، ثم خلاله إكراههما على التوقيع على اعترافات تحت تأثير الضغوط البدنية والنفسية (٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨).

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

الرسائل الموجهة

٢٥٠- أرسلت المقررة الخاصة رسائل تتعلق بانتهاك الحق في الحياة بالنيابة عن الأفراد الوارد بيانهم فيما يلي:

(أ) روبرت هاميل، الذي يُدعى أنه قتل بتاريخ ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨ في بورتاداون، بإيرلندا الشمالية، بعد أن هاجمته مجموعة من الموالين للدولة. وقد قيل إنه كان يوجد أربعة من ضباط قوة الشرطة الملكية لمنطقة أولستر يجلسون قريباً من مكان الواقعة ولكنهم لم يحاولوا مساعدة السيد هاميل. وفضلاً عن ذلك تفيد التقارير أنه لم يتم وقف أي واحد من ضباط الشرطة المذكورين عن العمل وحُفظت جميع الاتهامات التي كانت موجهة الى المشتبه فيهم؛

(ب) إبراهيم ساي، وهو مواطن من غامبيا كان يطلب اللجوء وتفيد التقارير أنه مات بتاريخ ١٦ آذار/مارس ١٩٩٦ بعد اقتياده وإيداعه في الحبس بواسطة ضباط شرطة فورست غيت. وادعى بيان صادر عن الشرطة أنه مرض بمجرد وصوله الى مخفر الشرطة ونقل الى إحدى المستشفيات حيث مات. وتدعى المصادر أن وفاة إبراهيم ساي ربما تُعزى الى رشّه برذاذ السائل الذي يسبب العجز؛

(ج) ديارمود أونيل، تفيد التقارير أن ضباط الشرطة البريطانيين أطلقوا عليه النار فقتلوه بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ خلال غارة شنوها على منظمة الجيش الجمهوري الإيرلندي وقررت الشرطة أنه مات خلال تبادل لإطلاق النار؛ بيد أن المصادر تفيد أنه كان غير مسلح وأنه لم يتم الكشف عن وجود أي سلاح بالمنزل.

المعلومات الواردة من الحكومة

٢٥١- أرسلت الحكومة إجابات على أسئلة المقررة الخاصة الواردة في رسالتها المؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وقد شملت الإجابات والحالات المعنية ما يلي:

(أ) فيما يتعلق بقضية شيجي لابيستي، أوضحت الحكومة أن السلطة المختصة بالشكاوى التي تقدم ضد الشرطة، قررت عدم توجيه أي اتهامات الى أي ضابط بعد القرار الذي صدر عقب الاستجواب الذي أجري بشأن الاتهام بالقتل غير المشروع، والقرار الذي صدر من مدير النيابة العامة بعدم اتخاذ أي إجراءات جنائية. وقد وافقت الجهتان المشار إليهما فيما سبق على إعادة النظر في قراريهما عقب إعادة النظر قضائيا في الأمر؛

(ب) وفيما يتعلق بقضية جون أوريللي، قررت الحكومة أن التحقيق الثاني الذي أجري خلال الفترة من ١٨ شباط/فبراير حتى ٣ آذار/مارس ١٩٩٧ قد أسفر عن صدور قرار مفتوح من هيئة المحلفين. ولدى تلقي القرار كانت السلطة المختصة بالشكاوى التي تقدم ضد الشرطة، تنظر فيما إذا كان من الواجب اتخاذ أي إجراء تأديبي ضد أي ضابط من ضباط الشرطة المعنيين؛

(ج) وبخصوص قضية دنيس ستيفنز، أوضحت الحكومة أن التحقيق في وفاته بدأ في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ وتأجل الى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر لإتاحة الفرصة لمحامي الأسرة لكي يقدم التماسا لإعادة النظر قضائيا في الموضوع. وبتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر عقدت جلسة، ولم تستجب المحكمة لطلب التأجيل. وقد عُرف أن الأسرة تنوي رفع استئناف أمام محكمة الاستئناف وما زالت القضية مؤجلة؛

(د) وفيما يتعلق بقضية كينيث سيفيرين، قررت الحكومة أن التحقيق في وفاته قد أسفر عن صدور قرار مفتوح من هيئة المحلفين. وعلى أثر ذلك أصدر قاضي الوفيات عددا من التوصيات الى إدارة السجون؛

(هـ) وبخصوص حالة ألتون مانينغ، قررت الحكومة أن التحقيق في وفاته قد تحدد للبدء فيه يوم ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨؛

(و) وبخصوص حالة ريتشارد أوبريان، أبلغت الحكومة المقررة الخاصة أن مدير النيابة العامة قرر عدم وجود أدلة كافية لتوجيه اتهامات جنائية الى أي من ضباط الشرطة؛

(ز) وفيما يتعلق بقضية واين دوغلاس، قررت الحكومة أن التحقيق قد أسفر عن صدور حكم بأن الوفاة كانت قضاء وقدرًا، وأن قاضي الوفيات أصدر توصيات الى الشرطة بخصوص التحفظ وضبط النفس. وقد سُمع الطلب الذي تقدمت به أسرة السيد دوغلاس بتاريخ ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٧ ولكنه لم ينجح؛

(ح) فيما يتعلق بحالة ليون باترسون، أوضحت الحكومة أن تحقيقا جديدا أجري في الفترة من ٤ الى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وصدر قرار بأن الحادث قد وقع صدفةً وأسهم الإهمال أيضا في وقوعه. وقررت السلطة المختصة بالنظر في الشكاوي التي تقدم ضد الشرطة عدم وجود أدلة كافية لتوجيه أي اتهامات تأديبية ضد أي ضابط.

٢٥٢- وقامت الحكومة بإبلاغ المقررة الخاصة أيضا بأنه على ضوء الحكم الذي أصدرته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ بخصوص قتل ميريد فاريل، ودانييل ماك كان وشين سافيتج، فإنه لا يلزم اتخاذ أي إجراء بخلاف دفع المصروفات. وبالإضافة الى ذلك قررت أن المحكمة لم تجد أي خرق للاتفاقية وأن لجنة الوزراء التابعة لمجلس أوروبا اعتمدت قرارا أكدت فيه أن المملكة المتحدة قد نفذت حكم المحكمة (١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨).

الملاحظات

٢٥٣- تود المقررة الخاصة أن تشكر الحكومة على ردودها التفصيلية على الرسائل التي وجهت إليها. وهي ترحب أيضا بالحركة التي قامت بها الحكومة لإلغاء عقوبة الإعدام، المقررة بموجب القانون العسكري، في عام ٢٠٠١. وفضلا عن ذلك، فقد سعدت المقررة الخاصة بالتعديل الذي أدخل على قانون العقوبات والذي أدى فعلا الى حذف جرائم الخيانة والقرصنة من قائمة الجرائم المعاقب عليها بالإعدام. وتعتبر جميع هذه الجهود دليلا على رغبة الحكومة في القضاء على انتهاكات حقوق الإنسان، وتتطلع المقررة الخاصة الى مواصلة التعاون مع حكومة المملكة المتحدة.

الولايات المتحدة الأمريكية

٢٥٤- أبلغت المقررة الخاصة بأن عدد حالات الإعدام في الولايات المتحدة الأمريكية وصل في عام ١٩٩٧ الى أعلى معدل سنوي لأحكام الإعدام في خلال أربعة عقود. وأفادت المصادر بأن ٧٤ شخصا تم إعدامهم في ١٧ ولاية، وقد شمل هؤلاء بعض المصابين بأمراض عقلية أو المعوقين عقليا والأجانب الذين انتهكت حقوقهم المتعلقة بالاستعانة بخدمات محام. كما تلقت أيضا رسائل تفيد أن كثيرا من هؤلاء الذين يقفون في طابور الإعدام قد حكم عليهم بتلك العقوبة بعد محاكمات لم ينتفعوا فيها بخدمات كافية من المحامين.

الرسائل الموجهة

٢٥٥- أرسلت عدة رسائل عاجلة الى الحكومة بالنيابة عن أشخاص يواجهون الإعدام. وتشمل قائمة الأشخاص الذين أرسلت بالنيابة عنهم هذه الرسائل الأفراد الوارد بيانهم فيما يلي:

(أ) روبرت سميث، الذين تفيد التقارير أنه تحدد لإعدامه يوم ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ والذي يُدعى أنه لم يستأنف حكم الإعدام الصادر ضده.

(ب) كارلا فاي توكر، التي أرسلت المقررة الخاصة بالنيابة عنها ثلاثة نداءات عاجلة موجهة الى حاكم تكساس، والى مجلس تكساس للعفو والإفراج المشروط، والى الوزير. وقد تحدد لإعدام السيدة توكر يوم ٣ شباط/فبراير ١٩٩٨، وتعتبر أول امرأة يتم إعدامها في الولايات المتحدة منذ ١٥ سنة (٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨)؛

(ج) ويلفرد بيرري، الذي تفيد التقارير أنه تحدد لإعدامه يوم ٣ آذار/مارس ١٩٩٨ والذي يبدو أنه طلب الحكم عليه بالإعدام وسحب استئنائه القانوني. وبالرغم من تشخيص حالته مرتين بأنه مصاب بالشيزوفرنيا، إلا أن المحكمة رأت أن ويلفرد بيرري يتمتع بالأهمية اللازمة للتنازل عن الاستئنافات القانونية (٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٨)؛

(د) جوزيف جون كانون، الذي تفيد التقارير أنه تحدد لإعدامه يوم ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٨ لجريمة يُدعى أنه ارتكبها عندما كان يبلغ ١٧ عاما من العمر (٢ آذار/مارس ١٩٩٨)؛

(هـ) نابليون بيزلي، الذي تفيد التقارير أنه حكم عليه بالإعدام بسبب جريمة قتل ارتكبها عندما كان يبلغ من العمر ١٧ عاما (٢٨ أيار/مايو ١٩٩٨)؛

(و) أنطوني بوتر، الذي تفيد التقارير أنه تحدد لإعدامه يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وقد أدين لقيامه بقتل شخصين، والذي تفيد نتائج اختبارات الذكاء أنه أشد الأشخاص تخلفا من الناحية العقلية من بين من تم إعدامهم في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٧٧ (٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨)؛

المعلومات الواردة من الحكومة

٢٥٦- ردت الحكومة على جميع الرسائل التي أرسلتها المقررة الخاصة خلال الفترة قيد الاستعراض. وأوضحت الحكومة في ردودها بالتفصيل الضمانات القانونية المكفولة للمتهمين في القضايا الجنائية وعلى الأخص في القضايا التي تطبق فيها عقوبة الإعدام. وأكدت الحكومة أيضا للمقررة الخاصة أن استفساراتها ستُرسل إلى السلطات المختصة في الولاية المعنية. وقد أرسلت هذه الإجابة ردا على الرسائل المتعلقة بالأفراد التاليين: روبرت سميث (٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨)، كارلا فاي توكر (٦ شباط/فبراير ١٩٩٨)، نابليون بيزلي (٣ حزيران/يونيه ١٩٩٨) وأنطوني بوتر. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت الحكومة المقررة الخاصة في قضية أنطوني بوتر أنه ستعقد جلسة لاختبار أهليته العقلية قبل ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ (١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

الملاحظات

٢٥٧- إن بواعث قلق المقررة الخاصة فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية تنحصر في القضايا المتعلقة بعقوبة الإعدام. ويعتبر تزايد اللجوء إلى استخدام عقوبة الإعدام مسألة تدعو إلى القلق الشديد ومما يدعو إلى أشد صور القلق استمرار تنفيذ أحكام الإعدام في المرضى العقليين وفي الأشخاص المعوقين عقليا وفي الأجانب الذين يحرمون من حقهم المقرر دوليا في الاستعانة في الدفاع عنهم بمحام. وترى المقررة الخاصة أن التطبيق المستمر لعقوبة الإعدام وما أعقب ذلك من إعدام أشخاص ارتكبوا جرائمهم عندما كانوا قُصرا، يشكل ممارسة خطيرة للغاية ومزعجة إلى أقصى حد، وتتعارض جذريا مع اتفاق الآراء السائد على الصعيد الدولي.

فنزويلا

٢٥٨- تلقت المقررة الخاصة عدة رسائل تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في فنزويلا خلال الفترة قيد الاستعراض، بما فيها رسائل تتعلق بانتهاك الحق في الحياة. وتعلقت أغلبية هذه الانتهاكات بحالات إعدام خارج القضاء للقصر بواسطة قوات الشرطة. وتلقت المقررة الخاصة كذلك معلومات تفيد أن الظروف والممارسات السائدة في سجون فنزويلا غالبا ما تؤدي إلى تعذيب السجناء أو قتلهم.

الرسائل الموجهة

٢٥٩- أرسلت المقررة الخاصة خلال الفترة قيد الاستعراض نداءين عاجلين إلى حكومة فنزويلا بالنيابة عن الأشخاص الوارد بيانهم فيما يلي:

(أ) سيكسو توريبيللو كورديرو وزوجته زولا فيليليغاس دياز، اللذين يُدعى أنهما تلقيا تهديدات بالقتل من أعضاء في الشرطة القضائية التقنية في باركيسيمنتو بولاية لارا. وقد حُبس سيكسو توريبيللو كورديرو، وهو عضو في بيت الصداقة الكوبي، بتهمة السرقة، في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٨ وظل في الحبس الانفرادي حتى ٢٣ آذار/مارس عندما سُمح له بأن يرى زوجته ومحاميه. وتفيد التقارير أنه ضُرب خلال تلك الفترة، وسُئل عن أنشطته السياسية، وهُدِّد بالقتل. كذلك جرى تهديد زولا فيليليغاس دياز بالقتل بتاريخ ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٨ إذا ما هي قامت بالإبلاغ عن المعاملة التي لاقتها إلى

السلطات العليا. ويُدعى أن سيسكو توربيللو كورديرو ظل محتجزا لدى الشرطة دون أن توجه إليه أي تهمة (٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨)؛

(ب) عائلة فريدي دياز (١٨) التي يُدعى أنها تلقت تهديدا من قوات شرطة بلدية سوكر بعد إطلاق النار على الشاب المذكور وقتله في شهر تموز/يوليه ١٩٩٨ بواسطة أحد رجال الشرطة. وبعد وقوع الحادث يُدعى أن الشرطة اعتقلت جميع أفراد العائلة لمدة ٢٤ ساعة وهددتهم إذا ما قاموا بالإبلاغ عن إطلاق النار. وبالرغم من هذه التهديدات قامت والدة فريدي دياز، التي تُدعى يولياما رانجيل بتقديم شكوى. ومنذ ذلك الوقت تعرضت الأسرة، وعلى الأخص يولياما رانجيل، وعلى إدواردو سويو (١٤)، وكايتوسكا سويو، وفلور دياز، لمضايقات من ضباط الشرطة الذين يمرون على منزلهم بصفة مستمرة. وتفيد التقارير أيضا أن الهيئة القضائية المكلفة بالتحقيق في القضية قد أحرّت الإجراءات القضائية الواجب اتخاذها ضد الشرطي المتهم بإطلاق النار (١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

٢٦٠- وأرسلت المقررة الخاصة أيضا رسائل تتعلق بانتهاك الحق في الحياة الى الحكومة بخصوص الأشخاص الوارد بيانهم فيما يلي:

(أ) يوناثان كاسيراس هيريرا (١٣) الذي تفيد التقارير بإطلاق النار عليه وقتله بتاريخ ٧ أيار/مايو ١٩٩٦ في كاراكاس بواسطة أحد أفراد قوات شرطة المدينة. ويُدعى أن الضابط قام ببساطة بإطلاق النار على القتيل عندما كان يسير بصحبة اثنين من أصدقائه بدون أي تحذير سابق ولا استفزاز. ويُدعى أيضا أن ضابط الشرطة ما زال يزاول عمله في الخدمة العاملة لقوات الشرطة؛

(ب) سيمون الفاريز (١٤) تفيد التقارير بإطلاق النار عليه وقتله بتاريخ ٤ أيار/مايو ١٩٩٦ في بويرتو ديلاكروز بواسطة عضو في قوات الشرطة الحكومية. ويُدعى أن سيمون الفاريز كان بصحبة بعض الأصدقاء عندما اقترب منهم بعض أفراد قوات الشرطة وطلبوا من الشباب تقديم بطاقات الهوية. وبينما كان القتيل يبحث في جيوبه عن بطاقة الهوية، يُدعى أن ضابط الشرطة صوب مسدسه الى صدره وأطلق عليه النار فقتله في الحال. وحتى هذا التاريخ لم يتم احتجاز أي شخص بسبب قتل هذا القاصر.

المعلومات الواردة من الحكومة

٢٦١- بخصوص التهديدات بالقتل المدعى بها والموجهة الى سيسكو توربيللو كورديرو وزوجته زولا فيليليغاس دياز، التي أبلغت بها حكومة فنزويلا بتاريخ ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨، أكدت الحكومة أن سيسكو توربيللو كورديرو قد اعتقل فعلا بواسطة الشرطة بخصوص اتهام بالسرقة. ومع ذلك أنكرت الحكومة بالمرّة أن المذكور قد أسيئت معاملته أو أنه سئل عن أنشطته السياسية، وعلى العكس أكدت الحكومة أنها كانت حريصة بشكل خاص على صحته. وأمكرت الحكومة كذلك علمها بتوجيه أي تهديدات بالقتل الى زولا فيليليغاس دياز، وأبلغت المقررة الخاصة بأن الإجراءات القانونية ضد سيسكو توربيللو كورديرو ما زالت مستمرة وأنه ما زال محتجزا في سجن الدولة (١٤ أيار/مايو ١٩٩٨).

٢٦٢- وفيما يتعلق بحالتي يوناثان كاسيريس هيريرا وسيمون الفاريس، قدمت الحكومة مذكرة شرحت فيها تفاصيل الإجراءات القانونية الجارية في الوقت الراهن ضد المتهمين بقتل هذين الصبيين. وبتاريخ ٩ شباط/فبراير ١٩٩٨ تم حبس إدي فيلاسكيس برافو بتهمة ارتكاب جريمة القتل العمد والاستعمال غير الملائم لسلاح ناري ضد يوناثان كاسيريس هيريرا، وفي الوقت ذاته ما زال التحقيق مع خايرو الياس رودريغيز مفتوحا أمام الدائرة السادسة بمحكمة أول درجة. وفيما يتعلق بقضية سيمون الفاريس، قدمت الحكومة معلومات تفيد أن خيسوس انطونيو سيسنيرو كورديرو الذي يعمل بشرطة العاصمة كان مشتركا في جريمة القتل وقد أدين فعلا بتهمتي القتل العمد واستخدام سلاح ناري على نحو غير ملائم.

الملاحظات

٢٦٣- تود المقررة الخاصة أن تعرب عن تقديرها لحكومة فنزويلا على تعاونها، الذي تجلّى في ردودها السريعة على رسائلها. بيد أنها ما زالت تشعر بالقلق إزاء سوء أوضاع القُصّر في البلاد. كما أن التقارير الحديثة التي تلقتها بخصوص سوء الأحوال في سجون فنزويلا تدعو أيضاً للقلق نظراً لأن هذه الظروف غالباً ما تُفضي إلى حالات إعدام خارج القضاء أو إعدام بإجراءات موجزة أو إعدام تعسفي لأولئك المسجونين.

يوغوسلافيا

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٢٤٦- أرسل نداء عاجل واحد إلى الحكومة بالنيابة عن ٢٦ شخصاً من ذوي الأصل الألباني الذين تفيد التقارير أنهم قُتلوا بواسطة أفراد الشرطة. ويبدو بوضوح أن هذا الهجوم وقع على سبيل الانتقام لمقتل اثنين من ضباط الشرطة بواسطة جيش تحرير كوسوفو. وتفيد التقارير أن كثيرين من هؤلاء القتلى كانوا غير مسلحين ولم تصدر منهم أي مقاومة للشرطة.

٢٦٥- وأرسلت المقررة الخاصة رسائل تتعلق بانتهاكات الحق في الحياة بالنيابة عن الأفراد الوارد بيانهم فيما يلي:

(أ) أمير حمزة، وإبراهيم حمزة، ودرويش حمزة، وباشكيم حمزة، وزيك حمزة، وغانى حمزة، ورفعت حمزة، وهاكسي غوغا الذين يُدعى أن قوات الشرطة قتلتهم بتاريخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٨. وتفيد التقارير أن القتل وقع بعد أن دخلت الشرطة قرية ليوبنيك وفتشت المنزل وأمرت الرجال المذكورين أعلاه، مع النساء والأطفال بالخروج من المنزل. وبعد أن أوعزت للنساء والأطفال بالهرب، تفيد التقارير أن الشرطة أمرت الرجال بالفرار، ثم قامت على أثر ذلك بإطلاق النار عليهم؛

(ب) سين دوغوللي، الذي يُدعى أنه اعتقل بتاريخ ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٨ بتهمة الاشتباه في ممارسة الإرهاب. وتفيد التقارير أنه مات بتاريخ ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بإحدى المستشفيات في برستينا بعد يوم واحد من قيام الشرطة بنقله إليها؛

(ج) ركسهيب بيسليمي، وهو أحد النشطاء في حركة حقوق الإنسان الذي تفيد التقارير أنه اعتقل بتاريخ ٦ تموز/يوليه ١٩٩٨ ونُقل بعد ذلك بأسبوعين إلى وحدة العناية المركزة بالمستشفى مصاباً بكسور في الضلع وكدمات شديدة. ومات بالرغم من العملية الجراحية التي أجريت على كليتيه؛

(د) شيخ محيي الدين شيخو، الذي تفيد التقارير أنه قتل بتاريخ ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٨ بواسطة الشرطة الصربية في التكية التي كان يعيش فيها؛

(هـ) بسنيك محرم رستيلىكا، الذي يُدعى أنه اعتقل بذريعة أنه عضو في جيش تحرير كوسوفو، بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وادّعت الشرطة أن انتحراً؛ بيد أن الصور الفوتوغرافية للجثة تبين وجود كدمات وآثار أخرى للتعذيب. وقد تم نقل نبأ وفاة بسنيك محرم رستيلىكا إلى والده بتاريخ ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٨؛

(و) يونس زنيلى وجهت إليه اتهامات بممارسة الإرهاب بتاريخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧. وقبل أن تبدأ المحاكمة بقليل، نُقل إلى مستشفى السجن بسبب آلام في الكلى تُعزى إلى التعذيب. وصدرت شهادة من المستشفى تدعى أنه توفي بسبب سرطان في الرئة؛ بيد أن التقارير تفيد أن الصور الفوتوغرافية تبين وجود آثار تعذيب وسوء معاملة؛

(ن) أحمد أحمددي، وغانى أحمددي، وحليمي أحمددي، ودريتون أحمددي، ونعيم أحمددي، وسمسي أحمددي، وبصرى أحمددي، والهامي أحمددي، وحمزة أحمددي، وبهرام فضليو، الذين يقال إنهم قتلوا جميعا بتاريخ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٨ في قرية ليكوسين. وتفيد التقارير أن قتلهم وقع عقب عملية صربية مسلحة في إقليم درينكا بكوسوفو، قاموا فيها بتفتيش المنازل وأمروا سكانها بالخروج منها والانبطاح على الأرض. وتفيد التقارير أن قوات الأمن ضربت الرجال ثم أطلقت النار عليهم بعد أن كانت قد أمرتهم بمغادرة المكان؛

(ح) خمسة وخمسون شخصا تفيد التقارير أنهم قتلوا أثناء إحدى العمليات التي قامت بها الشرطة في دوني بريكاي بتاريخ ٥-٦ آذار/مارس ١٩٩٨. وقد دُفنت جميع الجثث بواسطة الشرطة دون إجراء تحقيق ولا تشريح للجثث؛

(ط) خليل ياساري، فاطيم ياساري ونظمي ياساري، الذين يقال إنهم جميعا قتلوا بواسطة قوات الشرطة بتاريخ ٦ آذار/مارس ١٩٩٨. ويبدو أن المجموعة كانت قد اشتبكت في صراع مسلح مع الشرطة قبل أن تستسلم لها. ويُدعى أن الشرطة أطلقت عليهم النار وقتلتهم بعد استسلامهم؛

المعلومات الواردة من الحكومة

٢٦٦- أرسلت الحكومة رسالتين إلى المقررة الخاصة خلال الفترة قيد الاستعراض. اعترفت في الرسالة الأولى منهما بتسليمها للنداء العاجل الذي وجهته إليها بالنيابة عن الخمسة والعشرين ألبانيا. وأكدت لها فيها أن المعلومات المطلوبة سيتم تقديمها بمجرد إخطار السلطات اليوغوسلافية المختصة بذلك الطلب. وتضمنت تلك الرسالة أيضا معلومات تفصيلية بخصوص الوضع في كوسوفو وعلى الأخص فيما يتعلق بأنشطة الإرهابيين ذوي الاثنية الألبانية وما ترتب عليها من اشتباكات مع قوات الأمن (٩ آذار/مارس ١٩٩٨).

الزيارة المطلوبة

٢٦٧- طلبت المقررة الخاصة توجيه دعوة إليها لزيارة البلاد حتى تستطيع تقييم الوضع على نحو أفضل وحتى يمكنها التوصل إلى تقدير مستقل للتقارير والرسائل التي وصلتها. ومن شأن مثل هذه الزيارة أن تُمكن المقررة الخاصة من صياغة توصيات مناسبة للهدف المتمثل في تعزيز حماية الحق في الحياة حيثما كان ذلك ملائما (١١ آذار/مارس ١٩٩٨).

٢٦٨- وقدمت الحكومة ردا آخر كررت فيه الإعراب عن التزامها بتقديم جميع المعلومات المتعلقة باستفسارات المقررة الخاصة. وقررت الحكومة بالإضافة إلى ذلك أنه لا يوجد أي أساس موضوعي ولا أي حاجة لزيارة تقوم بها المقررة الخاصة، وذلك بسبب الطلب الذي سبق أنه تقدمت به إلى رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل إنشاء فريق خبراء لتقصي الحقائق (١٧ آذار/مارس ١٩٩٨).

الملاحظات

٢٦٩- تشعر المقررة الخاصة بالقلق الشديد إزاء العدد الكبير من المدنيين، بمن فيهم الكثير من النساء والأطفال والشيوخ الذين ضاعت أرواحهم في الصراع الدائر في كوسوفو خلال العام المنصرم. وقد تسلمت رسائل عديدة تفيد أن القوات الحكومية قد استخدمت العنف بطريقة عشوائية ومفرطة في عملياتها مما ترتب عليه وقوع خسائر جسيمة في صفوف المدنيين. وتوجد أيضا ادعاءات مزعجة بخصوص حالات إعدام خارج القضاء تُنفذ في إطار هذه العمليات. كما أن الإفلات الواضح من العقاب الذي صاحب اقتراف هذه الجرائم يعتبر سببا إضافيا يزيد من الطابع العاجل والملح الذي يتسم به هذا الوضع. وتشير المقررة الخاصة أيضا إلى التقارير المحزنة المتعلقة بعمليات قتل المدنيين التي يقوم بها من يُسمون بجيش تحرير كوسوفو. وهي تحث الطرفين على التوصل إلى حل سلمي لمشاكل كوسوفو، وعلى وضع حد لآلام ومآسي الشعب الذي يعيش في هذا الإقليم. وتأسف لأنها لم تستطع زيارة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لمراقبة الوضع وتحقيق مدى صحة الادعاءات في ذات الموقع.

ثانيا - الجهات الأخرى

السلطة الفلسطينية

الرسائل الموجهة

٢٧٠- أرسلت المقررة الخاصة رسالة واحدة تتعلق بانتهاك الحق في الحياة بالنيابة عن حسين عابد أبو غالي الذي تفيد التقارير أنه سُجن وعُذب بتاريخ ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بواسطة أفراد من قوة أمن رئيس السلطة. وقد فشلت محاولة نقله الى المستشفى ليتلقى العلاج الطبي اللازم وأعلنت وفاته بمجرد وصوله الى المستشفى. ويُدعى أن فحص الجثة قد كشف عن وجود آثار تعذيب ونزيف حاد.

الملاحظات

٢٧١- علمت المقررة الخاصة مع الأسف أن أول حكمين بالإعدام صدّق عليهما الرئيس قد تم تنفيذهما بتاريخ ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٨. وقد نفذت عمليات الإعدام وسط ادعاءات بأن الشخصين اللذين أعدموا لم يتمتعا بالحق في الدفاع عن نفسيهما ولا بالحق في الاستعانة بخدمات محام. ولما كانت المقررة الخاصة لم تتلق سوى ردا واحدا على جميع الرسائل التي بعثت بها خلال العام الماضي، لذلك فإنها تُهيب بالسلطة الفلسطينية أن تتعاون معها تعاوناً كاملاً في إجراء التحقيقات وفي تقديم مرتكبي انتهاكات الحق في الحياة الى العدالة.